التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي

2019

تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

SESRIC

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية
والتدريب للدول الإسلامية

التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2019

تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية

© أكتوبر 2019 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

العنوان Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey
الهاتف +90–312–468 6172
الموقع الإلكتروني www.sesric.org
البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات لدائرة النشر بسيسرك.

هذا العمل من إعداد موظفي سيسرك. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عن المحتوى والآراء والتفسيرات والشروط الواردة في هذا العمل. لا تعبر الحدود والألوان وباقي المعلومات الظاهرة على أي خريطة واردة في هذا العمل بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. يمكن الاطلاع على النسخة النهائية للتقرير على الموقع الإلكتروني لسيسرك.

يرجى الاستشهاد بهذا العمل بالصيغة التالية: سيسرك (2019). التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية. دراسات التنمية الاقتصادية. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.

توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-975-6427-91-0

تم تصميم الغلاف من قبل سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

المحتويات

المختصرات iii

توطئة vi

شكر وتقدير viii

ملخص 1

الجزء الأول: آخر التطورات في الاقتصاد العالمي **14**

1 **اتجاهات وآفاق الاقتصاد العالمي** 15

الجزء الثاني: آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 36

2 **الإنتاج والنمو والعمل** 37

1.2 الإنتاج والنمو 38

2.2 الدخل والعمالة والأسعار 51

3 **التجارة والمال** 64

1.3 التجارة في السلع والخدمات 65

2.3 الاستثمار والتمويل 73

الجزء الثالث: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية 88

4 **تحديات التنمية ودور التمويل في دول منظمة التعاون الإسلامي** 89

1.4 النمو والتقدم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 91

2.4 دور التمويل في تحقيق التنمية 100

5 تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل تمويل التنمية 104

1.5 تحقيق الترابط بين الموارد المحلية والدولية 105

2.5 التحديات في مجال تعبئة الموارد المحلية والدولية 107

3.5 حلول ممكنة للتغلب على التحديات 118

4.5 الملاحظات الختامية 126

6 الشراكة الدولية من أجل التعاون في مجال التنمية 128

1.6 الاتجاهات القائمة في التمويل الخارجي من أجل التنمية الخاصة بدول منظمة التعاون الإسلامي 130

2.6 الشراكة بين دول الجنوب من أجل التعاون في مجال التنمية 139

7 التمويل البديل من أجل التنمية: دور المالية الإسلامية 147

1.7 مقدمة 149

2.7 تمويل التنمية: التحديات والآفاق 150

3.7 خلاصة واستنتاج 162

الملحق: تصنيفات البلدان 167

المراجع 170

المختصرات

ADB	البنك الآسيوي للتنمية
BIT	معاهدة استثمار ثنائية
CEE	منطقة أوروبا الوسطى والشرقية
DAC	لجنة المساعدة الإنمائية
DOTS	إحصاءات وجهة التجارة
EIB	المصرف الأوروبي للاستثمار
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GCF	إجمالي تكوين رأس المال
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GFCF	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
GNI	الدخل القومي الإجمالي
GVC	سلاسل القيمة العالمية
HIPC	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IDB	البنك الإسلامي للتنمية
IFF	التدفق المالي غير المشروع
IFS	الإحصاءات المالية الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IPR	حقوق الملكية الفكرية
ISIC	التصنيف الصناعي الدولي الموحد
KILM	المؤشرات الرئيسية لسوق العمل
LAC	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

LDCs	أقل البلدان نموا
LIFDCs	البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي
MDB	البنك الإنمائي متعدد الأطراف
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MVA	القيمة المضافة للتصنيع
NSC	التعاون بين الشمال والجنوب
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
ODI	معهد التنمية الخارجية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
PPP	تعادل القوة الشرائية
R&D	البحث والتطوير
RER	سعر الصرف الحقيقي
RTA	اتفاق تجاري إقليمي
SSC	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SME	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SSA	منطقة أفريقيا جنوب الصحراء
STI	العلوم والتكنولوجيا والابتكار
TOT	معدلات التبادل التجاري
TPS-OIC	نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي
TYPOA	برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNECA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
USA	الولايات المتحدة الأمريكية
USD	الدولار الأمريكي
WB	البنك الدولي

WDI	مؤشرات التنمية العالمية
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WEO	آفاق الاقتصاد العالمي

توطئة

يسعدنا للغاية أن نقدم للقارئ الكريم إصدار عام 2019 من تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي، التقرير الرئيسي لسيسرك، الذي يقيم أحدث التطورات الاقتصادية في مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة ويعرض التوقعات المتعلقة بالمستقبل القريب. فهذا التقرير هو المنشور السنوي الوحيد بشأن اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي الذي يعرض مجموعة متنوعة من الإحصاءات المقارنة ورؤية دقيقة تسمح بفهم أبرز الاتجاهات الاقتصادية والتحديات الإنمائية في البلدان الأعضاء في المنظمة.

يحمل هذا الإصدار بين طياته معلومات غير مستصوبة بخصوص الاقتصاد العالمي، حيث تراجع معدل النمو العالمي لنسبة 3.6% مع نهاية عام 2018 مقارنة بنسبة 3.8% المسجلة عام 2017، ومن المرتقب أن يتراجع هذا الرقم أكثر خلال عام 2019 ليسجل 3.2%. وبمعدل نمو مقدر بنسبة 4.1% عام 2019، من المنتظر أن تسجل البلدان النامية، باعتبارها المحفز الرئيسي للاقتصاد العالمي، مستويات نمو هي الأدنى منذ 2009. وهناك عدد من القضايا الرئيسية التي من شأنها أن تحدد مسار النمو الاقتصادي على المستوى العالمي خلال الفصول والسنوات القليلة المقبلة، بما في ذلك حالة عدم اليقين المتربصة بالتجارة العالمية وضعف الاستثمارات والأخطار التي تهدد سلاسل التوريد العالمية فضلا عن بعض القضايا الجيوسياسية.

ما أثار انتباهي بشكل خاص في هذا التقرير هو تراجع متوسط الأداء الاقتصادي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي لعام 2018 عن المتوسط العالمي لأول مرة منذ حوالي عقد من الزمن، ومن المتوقع أن يظل الحال كذلك خلال عام 2019. ففي 2018 تباطئ متوسط معدل نمو النشاط الاقتصادي في دول المنظمة ليسجل 3.1%، مقارنة مع معدل 3.7% المسجل عام 2017، ويرتقب أن يواصل تراجعه ليبلغ 2.4% خلال 2019. لكن الخبر السار هو أن هذا المتوسط من المتوقع أن يحقق انتعاشا ويتجاوز بذلك المتوسط العالمي ويسجل معدل 3.8% عام 2020.

ربما من أكثر الجوانب بعثا على القلق في هذا الإصدار هو تحقيق بلدان المنظمة المنخفضة الدخل لمستويات نمو لا ترقى لمتوسط المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و 2018. وهذا الوضع يشير إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون الاقتصادي بين بلدان المنظمة لمعالجة مسألة اتساع الفجوة بين بلدان المنظمة المرتفعة الدخل ونظيراتها المنخفضة الدخل، وأيضا للدفع بعجلة النمو والنهوض بفرص الشغل والقدرة التنافسية في جميع اقتصادات المنظمة.

والرسالة الأخرى الهامة التي يقدمها هذا التقرير هي ضرورة أن تعمل بلدان منظمة التعاون الإسلامي يدا في يد قدر الإمكان لاستقطاب ما يكفي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمويل أهدافها ومشاريعها الإنمائية. ففي عام 2018، لم تستقطب بلدان المنظمة سوى ما يناهز 8% من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. وبالنظر إلى ما يتطلبه تمويل البنى التحتية الهامة والمبادرات الإنمائية من موارد مالية ضخمة، تبقى مسألة توفر هذه الموارد وإمكانية الحصول عليها تحديا كبيرا أمام العديد من بلدان المنظمة.

وفي هذا الصدد، خصصنا قسما من هذا التقرير لتسليط الضوء على التحديات والفرص المتعلقة بتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية. فالحاجة إلى تمويل التنمية المستدامة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي آخذة في الازدياد، لكن الحجم الفعلي للموارد المحلية لا ينمو بالقدر الكافي ولا يتم تعويضه بنمو متماثل للموارد الخارجية. وفي هذا الصدد، فإن التقرير لا يتناول فقط مسألة النهج والوسائل البديلة المناسبة للدول الأعضاء في المنظمة والمحتمل أن تكون متاحة أمامها، بل يبرز أيضا الدعم الذي تقدمه بلدان المنظمة للاقتصادات النامية الأخرى في جهودها لتأمين مصادر للتمويل لتحقيق التنمية. كما يتناول التقرير أيضا الإمكانات الهائلة التي يزخر بها قطاع المالية الإسلامية لتعزيز تنمية البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

إن إصدار 2019 لتقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي نتاج للاستثمار الكبير في الوقت والجهد والتفاني من قبل موظفي سيسرك. وأود أن أعرب عن تقديري لهم على مساهماتهم القيمة على أمل أن يجد القارئ الكريم هذا التقرير مثيرا للاهتمام ومفيدا وغنيا بالمعلومات.

نبيل دبور
المدير العام
سيسرك

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير فريق من الباحثين العاملين في سيسرك برئاسة السيد كنعان بغجي ويضم الفريق السيد إرهان توبيدار والسيد جيم تن تن. وساهم أيضا في إنجاز هذا العمل السيد نصرة الله نفار، خبير في الاقتصاد، من البنك الإسلامي للتنمية. وأجري العمل تحت الإشراف العام للسيد مزهر حسين، مدير دائرة الأبحاث، وسعادة السيد نبيل دبور، المدير العام لسيسرك. ولا يغفل الفريق كذلك التوجه بجزيل الشكر للبنك الإسلامي للتنمية في شخص السيد صلاح جلاصي، مدير المكتب الإقليمي للبنك في تركيا، على تيسير المساهمة الفنية التي قدمها البنك في إطار إعداد هذا التقرير.

وأعد إرهان توربيدار القسم الأول "آخر التطورات الاقتصادية في العالم" والقسم السادس "الشراكة الدولية من أجل التعاون في مجال التنمية". واشتغل كنان باغجي على القسم الثاني "الإنتاج والنمو والعمل في بلدان المنظمة" والقسم الثالث "التجارة والمال في بلدان المنظمة" والقسم الرابع "تحديات التنمية ودور التمويل في بلدان المنظمة". وأعد جيم تن تن القسم الخامس "تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل تمويل التنمية". فيما أعد نصرة الله نفار القسم السابع من التقرير "التمويل البديل من أجل التنمية: دور المالية الإسلامية".

ملخص

آخر التطورات الاقتصادية في العالم

اتجاهات وآفاق الاقتصاد العالمي

النمو

يشهد الاقتصاد العالمي وتيرة بطيئة للنمو وتتربص به مخاطر كبيرة. فبعد مرحلة الإقلاع التي سجلتها فترة 2016-2017، تباطئت معدلات النمو في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا ما مهد لتسجيل تراجع طفيف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي من 3.8% المسجلة عام 2017 إلى 3.6% في عام 2018. وفي الوقت الحالي، تعيش الاقتصادات الأبرز في العالم - التي تستأثر بحوالي 70% من إجمالي الناتج المحلي العالمي - حالة من الركود، في الوقت الذي تشير فيه كبرى مؤسسات التنبؤ إلى أن تراجعا أكثر حدة سيحصل على مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال العامين المقبلين. ومن الأمور الرئيسية التي يجب أن تحظى بالاهتمام على مدى الفترة القادمة هي حالة عدم اليقين المتزايدة بشأن التجارة العالمية والقضايا الجيوسياسية في آسيا وقضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لأن من شأن كل هذه العوامل تحديد مسار النمو الاقتصادي العالمي في الفصول القليلة القادمة.

البطالة

تشير أحدث بيانات منظمة العمل الدولية المتعلقة بعام 2018 إلى وجود تحسن على مستوى فرص الشغل في العالم. فنسبة العاطلين عن العمل في العالم لا تتعدى 5% (172 مليون شخص)، وهو رقم أفضل من نظيره لعام 2017 البالغ 5.1% (174 مليون شخص). لكن رغم ذلك من المتوقع أن تزداد أعداد العاطلين عن العمل في العالم بمعدل مليون شخص كل عام ليصل العدد إلى 174.3 مليون شخص بحلول عام 2020، وذلك نتيجة لتزايد القوى العاملة بشكل مذهل. كما أن العمالة ذات الجودة المنخفضة في ازدياد مستمر. ففي عام 2018، بلغت نسبة الأشخاص العاملين الذين اشتغلوا في ظروف صعبة مقابل أجور هزيلة وفي

غياب شروط السلامة 45% من أصل إجمالي الأشخاص الممارسين لعمل معين. وبلغت معدلات البطالة في صفوف الشباب والنساء 11.8% و 5.4% على التوالي، وهما رقمان أعلى من إجمالي معدل البطالة.

التجارة

باتت السياسات التجارية الخطر الأكبر الذي يتهدد نمو الاقتصاد العالمي. فقد عرف عام 2018 تراجعا في نمو التجارة العالمية ليسجل نسبة 3.5% في الصادرات و 4.1% في الواردات بسبب دخول التوترات التجارية القائمة منعطفا جعل الوضع يزداد سوءا. ومن المنتظر أن يتفهقر معدل النمو التجاري أكثر فأكثر خلال عام 2019. ووفقا لمؤشر مديري المشتريات (PMI)، فقدت طلبات التصدير الجديدة الكثير من زخمها بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع مطلع عام 2018 عندما كانت البيئة الاقتصادية في العالم أفضل بكثير. وبسبب السياسات التجارية المجحفة، تشوب أجواء التعاون الدولي حالة من التوتر، وهذا ما يجعل من مسألة إصلاح آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات ضرورة ملحة.

الاستثمارات

مع دخول عام 2018، واصلت حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي حفاظها على انتعاشها الطفيف الذي سجل في العام الذي قبله، بحيث بلغت نسبة 21.9% في البلدان المتقدمة و 32.8% في البلدان النامية. وتشير التوقعات الخاصة بعامي 2019 و 2020 إلى أن الاستثمار سيواصل لعب دور المحفز للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، لكنه بالمقابل سيتراجع نسبيا في العالم النامي. كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على المستوى العالمي بنسبة 13% خلال عام 2018، أي من معدل 1.5 تريليون دولار المسجلة عام 2017 إلى 1.3 تريليون دولار. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان المتقدمة بنسبة 27%، لتسجل معدل 557 مليار دولار، في حين اتسمت في الدول النامية نوعا ما بالاستقرار على معدل يناهز 740 مليار دولار. وكنتيجة لهذا التراجع الملحوظ في الأرقام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، سجلت الاقتصادات النامية ارتفاعا في حصتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم عام 2018 بلغ نسبة 57%. وتظهر التوقعات المتوسطة المدى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ستظل أقل بكثير من المتوسط المسجل خلال العقد الماضي من الزمن.

الظروف المالية

مع مطلع عام 2019 باتت الظروف المالية في المجمل في وضع أفضل بالنسبة للبلدان النامية. فقد دفعت المؤشرات المتواصلة الدالة على التدهور في الاقتصاد العالمي إلى جانب انخفاض معدلات التضخم بالبنوك المركزية الكبرى إلى تبني اتجاهات أكثر تيسيرا على المدى القريب فيما يخص السياسات النقدية وخفض أسعار

الفائدة عام 2019. وبذلك انخفضت أسعار الفائدة الطويلة الأجل وتسجل مستويات قياسية في الانخفاض في العديد من البلدان. ومع تحسن العائدات الطويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة، تحسنت شروط التمويل الخارجي بالنسبة للبلدان النامية، وهو ما عجل بتسجيل انتعاش في تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصادات النامية.

ميزان الحساب الجاري

شهدت أرصدة الحسابات الجارية تدهورا طفيفا في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء خلال عام 2018 مقارنة بمستوياتها عام 2017. وتراجع الفائض في الحساب الجاري في البلدان المتقدمة إلى 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، فيما ارتفع العجز في الحساب الجاري في البلدان النامية من 0.03-% في 2017 إلى 0.1-% في 2018. وكان التحسن الأبرز على مستوى أرصدة الحسابات الجارية قد سجلته الدول المصدرة للنفط، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط. وعلى نحو مماثل، اتسع هامش الهشاشة في الحساب الجاري لبعض البلدان المستوردة للنفط، مثل الهند وإندونيسيا وباكستان وجنوب إفريقيا، وهذا ما يفسر ارتفاع فاتورة وارداتها من النفط. ومن المنتظر أن تتأثر أرصدة الحسابات الجارية في الدول المصدرة للنفط سلبا على المدى القريب، خاصة مع توقع تراجع متوسط أسعار النفط عن مستواها المسجل عام 2018.

الرصيد المالي

تتسم التطورات المالية على المستوى العالمي بقدر مهم من الاستقرار. فقد تحسن نسبيا الرصيد المالي الحكومي العام على المستوى العالمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من معدل 2.9-% المسجل عام 2017 إلى 2.8-% عام 2018. لكن من المتوقع أن يتهاوى متوسط الرصيد المالي العالمي خلال فترة عامي 2019 و 2020 بشكل طفيف ليسجل معدلات تتراوح بين 3.1-% و 3.3-%. وفي البلدان المنخفضة الدخل، سيتواصل الاتجاه العام المتمثل في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار المالي.

آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الإنتاج والنمو والعمالة

الإنتاج

اتجهت الأنشطة الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي في منحى تصاعدي، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيها من مبلغ 16.8 تريليون دولار أمريكي المسجل عام 2014 إلى 20.6 تريليون دولار عام 2018 حسب

تعادل القوة الشرائية. فقد أنتجت دول المنظمة كمجموعة 15.2% من إجمالي الناتج العالمي و 25.8% من إجمالي الناتج في البلدان النامية سنة 2018. وبالأسعار الجارية، لا تتعدى حصة دول المنظمة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة 8.2%. ويدل تراجع حصة دول المنظمة من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية على أن أداء اقتصادات المنظمة لم يرق بعد لمستوى أداء الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة في توسيع نطاق إنتاجها. ففي عام 2018، أنتجت البلدان العشر الأولى في المنظمة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي 73.0% من إجمالي الناتج لمجموعة دول المنظمة.

النمو

سجل مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي تراجعا، بحيث سجل نسبة 3.1% بالقيمة الحقيقية عام 2018 مقارنة مع نسبة 3.8% عام 2017. ومن المرتقب أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي في دول المنظمة إلى 2.4% عام 2019، وسيظل بذلك دون المتوسط العالمي. ولن تتمكن دول المنظمة من تسجيل معدل أكبر من المتوسط العالمي إلا بحلول عام 2020. وبين عامي 2014 و 2018 حققت دول المنظمة المنخفضة الدخل معدل نمو منخفض بالمقارنة مع متوسط المنظمة ككل، وهو الأمر الذي يجعل الفجوة تتسع بين دول المنظمة الغنية والفقيرة. وعلى مستوى البلد الواحد، نجد أن ليبيا كانت الاقتصاد الأسرع نموا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2018 بمعدل نمو بلغ 17.9%. وفي الإجمالي، سجلت 26 دولة عضو في المنظمة معدل نمو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 3.6% عام 2018.

الإنتاج حسب القطاعات

رغم استئثار قطاع الزراعة بحصة مهمة من العمالة في الاقتصاد، تبقى حصته من مجموع الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بسبب قلة إنتاجيته. لكن مع ذلك يبقى هذا القطاع من القطاعات الهامة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، ويستأثر بحصة 10.2% من إجمالي الأنشطة الاقتصادية. وفيما يتعلق بمتوسط حصص القيمة المضافة للقطاعات الأربعة الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة في 2017، فقد سجل قطاع الخدمات الحصة الأكبر بلغت 50.0%. وارتفعت حصة قطاع التصنيع، الذي يتمتع بإمكانيات هائلة للنهوض بالإنتاجية والقدرة التنافسية، من 14.2% المسجلة عام 2013 إلى 14.6% عام 2017.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية

يظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب بنود الإنفاق الرئيسية أن حصة الاستهلاك النهائي (للأسر المعيشية والحكومة) ما تزال تستأثر بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور سنين عدة. ففي 2017 استأثر الاستهلاك الأسري في دول المنظمة بحصة الأسد من الناتج المحلي الإجمالي (52.9%)، تلاه قطاع

الاستثمارات (28.0%) ثم الإنفاق الحكومي العام (12.8%)، بينما سجلت حصة صافي الصادرات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة جد ضئيلة.

الدخل والفقر

ارتفع متوسط الدخل حسب الفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من مبلغ 8779 دولارا أمريكيا المسجل عام 2010 إلى 10265 دولارا عام 2018، أي بمعدل زيادة قدره 16.9% في الإجمالي. وخلال نفس الفترة، حققت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة معدلات نمو أعلى نسبيا (37.1%) وتجاوزت بذلك متوسط مستويات الدخل حسب الفرد في بلدان المنظمة لتصل إلى 11464 دولارا أمريكيا عام 2018. وبلغ متوسط معدل نمو مستويات الدخل حسب الفرد في بلدان المنظمة 2.2% خلال فترة 2010-2015، ليتراجع بعدها إلى معدل 1.6% خلال فترة 2016-2018، ومن المتوقع أن يواصل تراجعه ليصل لنسبة 1.2% خلال فترة 2019-2020. وكانت قطر البلد المسجل لأعلى معدلات الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد عام 2018 من بين كل دول منظمة التعاون الإسلامي، بحيث ضاعف معدلها متوسط مجموعة دول المنظمة بـ 18.2 ضعفا. وضمن مجموعة المنظمة، يسجل الفقر معدلات تفوق نسبة 30% في 13 بلدا.

البطالة

واصلت دول منظمة التعاون الإسلامي تسجيل مستويات عالية من البطالة مقارنة مع مستوى باقي دول العالم والدول المتقدمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. فخلال هذه الفترة، ظل متوسط معدل البطالة في دول المنظمة يتقلب بين معدلي 5.8% و 6.9%، وسجل معدل 6.0% في 2018. وعادة ما تسجل البطالة معدلات أعلى في صفوف القوى العاملة الشابة مقارنة بنظيراتها في صفوف الكبار في كل المجموعات القطرية. واعتبارا من عام 2019، من المتوقع أن يرتفع معدل بطالة الشباب في بلدان المنظمة ليصل إلى نسبة 13.9%، بينما من المنتظر أن يستقر على نسبة 10.7% في الدول المتقدمة و 11.2% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

إنتاجية العمل

اتجهت إنتاجية العمل على الصعيد العالمي في منحى تصاعدي خلال العقد الماضي من الزمن. فقد سجل الإنتاج حسب العامل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة بمعدل نمو مركب قدره 2.3% خلال فترة 2000-2009، لكن سرعان ما تراجع هذا المعدل إلى 1.8% خلال فترة 2010-2018. واعتبارا من عام 2018، بلغ متوسط إنتاجية العمل في دول المنظمة 28 ألف دولار أمريكي، مَقيسا بالأسعار الدولية الثابتة استنادا إلى تعادل القوة الشرائية (PPP). وفي الدول المتقدمة، قدر معدل الإنتاجية حسب الفرد بمبلغ 96 ألف دولار

أمريكي عام 2018، وهذا يعني أن العامل العادي في مجموعة دول المنظمة لا ينتج سوى 29.4% من إجمالي ما ينتجه عامل عادي في البلدان المتقدمة.

التضخم

استقرت معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم عند مستويات معتدلة خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وبالرغم من تراجع معدلات مستوى النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2016 و2018، أخذت معدلات التضخم منحى تصاعديا خلال هذه الفترة. فقد بلغت نسبة 9.3% عام 2018 بدل 5.7% المسجلة عام 2016. لكن من المتوقع أن يحصل تراجع في متوسط أسعار المستهلك خلال السنتين القادمتين ليصل لمعدل 8.3% عام 2020 بعد فترة من الارتفاع في مستوياته. وإجمالا، ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 39.3% في بلدان المنظمة و29% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و6.3% في البلدان المتقدمة خلال فترة 2013-2018.

الرصيد المالي

شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد النظر تدهورا حادا في رصيدها المالي. فالاعتماد الكبير على صادرات البضائع والسلع الأساسية يجعل العديد من دول المنظمة عرضة بشكل كبير لتقلبات الأسعار. وفي عام 2017، فقط ثلاث دول من دول المنظمة هي التي كانت تتمتع بفائض في ميزانها المالي. وارتفع هذا العدد في 2018 ليصبح 11 بلدا.

التجارة والمال

تجارة السلع

تماشيا مع الاتجاه العالمي، شهدت بلدان المنظمة تحسنا في إجمالي صادراتها نحو باقي دول العالم، كما ارتفع معدل إجمالي صادراتها إلى 1.98 تريليون دولار أمريكي في 2018. وبفضل الزيادة الكبيرة في حجم الصادرات من دول المنظمة، عادت حصتها من إجمالي صادرات الدول النامية لتسجل نسبة 25.3% في 2018 مقارنة مع 23.6% عام 2017. وتراجعت الحصة الجماعية لدول المنظمة في الإجمالي العالمي لصادرات السلع إلى أدنى مستوياتها (8.8%) عام 2016. إلا أن هذا المعدل عاد ليرتفع في 2017 إلى نسبة 9.3% و10.2% في 2018، وهذا ما يعكس أفضلية دول المنظمة من حيث أدائها الاقتصادي بالمقارنة مع دول المجموعات الأخرى. ففي عام 2018، استأثرت الدول الخمس (العشر) الأولى المصدرة في المنظمة بنسبة 58.1% (77.2%) من إجمالي الصادرات السلعية للدول الأعضاء مجتمعة. كما ارتفع بدوره إجمالي الواردات السلعية لدول المنظمة من 1.7 تريليون دولار المسجلة في 2017 إلى 1.8 تريليون عام 2018. وعلى الرغم من الارتفاع المسجل على مستوى

حجم الواردات، تراجعت حصة دول المنظمة من الواردات السلعية العالمية نسبيا وبلغت 9.2% مقارنة مع 9.6% المسجلة عام 2017. واستأثرت الدول الخمس (العشر) الأولى الأكثر استيرادا في المنظمة بحصة 55.7% (71.5%) من إجمالي الواردات السلعية لجميع الدول الأعضاء عام 2018.

تجارة الخدمات

بلغ إجمالي صادرات الخدمات العالمية 5.8 تريليون دولار عام 2018. وفي العام ذاته، صدّرت بلدان المنظمة من الخدمات ما قيمته 397 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى رقم تسجله مجموعة دول المنظمة، بينما بلغ إجمالي وارداتها من الخدمات 575 مليار دولار، ما يجعل مجموعة دول المنظمة تبقى ضمن نادي المستوردين الصافين للخدمات. واعتبارا من عام 2018، استأثرت دول المنظمة كمجموعة بحصة 6.8% من صادرات الخدمات و10.3% من واردات الخدمات العالمية. وفي العام ذاته كانت الإمارات العربية المتحدة المصدر الأول للخدمات، بحيث سجلت 71 مليار دولار من الصادرات وحصة 17.8% من إجمالي صادرات الخدمات من دول المنظمة.

الميزان التجاري

على الرغم من الطفرة الإيجابية الطفيفة التي شهدتها سنة 2018، لم ترق مساهمة البلدان الأعضاء في المنظمة في التدفق العالمي للسلع والخدمات إلى إمكاناتها الحقيقية. فقد أصبحت هذه البلدان مستوردا صافيا للمنتجات الصناعية خلال فترة 2015-2017، وذلك راجع بالأساس لهبوط أسعار السلع الأساسية. وفي عام 2018، سجلت بلدان المنظمة كمجموعة مرة أخرى فائضا بمبلغ 175 مليار دولار أمريكي. ومن جهة أخرى، ظلت بلدان المنظمة مستوردا صافيا للخدمات خلال الفترة قيد النظر. وبالرغم من وقوع الدول في عجز تجاري في مجال الخدمات خلال فترة 2014-2016، عاد القطاع ليسجل طفرة في النمو خلال العامين الماضيين وبلغ مستوى العجز 177 مليار دولار أمريكي في عام 2018.

تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

أخذت تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي تسجل تراجعا خلال فترة 2014-2016، لكنها سرعان ما عادت لتنتعش عام 2017 وبلغت مبلغ 312 مليار دولار أمريكي. وتماشيا مع التوسع المستمر لنطاق التجارة الدولية، واصل إجمالي الصادرات فيما بين دول المنظمة ارتفاعه ليسجل مبلغ 350 مليار دولار أمريكي عام 2018. وارتفع معدل الصادرات فيما بين دول المنظمة بنسبة 34% على امتداد العامين الفارطين، لكن رغم ذلك يبقى دون إجمالي القيم المسجلة عام 2012. وعلى صعيد آخر، ازدادت حصة التجارة فيما بين دول المنظمة من إجمالي معدلات التجارة في الدول الأعضاء في المنظمة بشكل مطرد خلال فترة 2014-2017 وبلغت

19.1% عام 2017 مقارنة بمستواها الذي لم يتعد نسبة 17.9% عام 2014. لكن هذه الحصة تراجعت عام 2018 إلى 18.8% بسبب الارتفاع النسبي لمعدلات حجم التجارة مع البلدان غير الأعضاء في المنظمة.

تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

إن معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي لا ترقى لمستوى التطلعات وإمكاناتها المتاحة. ففي عام 2017، ارتفعت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة للمرة الأولى منذ عام 2011، بحيث سجلت 108.3 مليار دولار، أي ما يعادل زيادة بنسبة 5.5% مقارنة بالعام السابق. لكن سرعان ما تراجعت بعض الشيء عام 2018 لتسجل مبلغ 107.4 مليار دولار أمريكي. ومع التراجع في مستويات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة العالمية وزيادة حجم الوارد منها إلى دول المنظمة، أخذت حصة بلدان المنظمة في هذه التدفقات تتزايد بشكل مطرد خلال السنوات الماضية وبلغت نسبة 8.3% عام 2018.

تنمية القطاع المالي

يواصل مستوى تنمية القطاع المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي تسجيل أرقام متدنية. فقد بلغ متوسط حجم النقود بمعناها الواسع قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة نسبة 60.1% عام 2018 مقارنة بما يقارب 137% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 124% كمتوسط عالمي. وفي العام نفسه، بلغ متوسط الائتمان المحلي الذي يوفره القطاع المالي في دول المنظمة ما يعادل 66.7% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ ذات المتوسط في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة نسبة 141.8% و 172.8% على مستوى العالم. ومن ناحية أخرى، تحسنت فرص الوصول إلى التمويل في بلدان المنظمة بشكل كبير مع مرور السنوات، بحيث ارتفعت من نسبة 27.8% المسجلة عام 2011 إلى نسبة 46.3% عام 2017.

الديون الخارجية و الاحتياطات

واصل إجمالي رصيد الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعه، وكان قد بلغ 1.6 تريليون دولار عام 2017. وعلى مستوى هيكل الاستحقاق المتعلق بالدين الخارجي، استأثرت الديون قصيرة الأجل بحصة 16.1% من إجمالي الديون الخارجية لدول المنظمة، في حين بلغت نسبة هذه الديون من إجمالي ديون الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 29.0%. وكانت تركيا البلد الأكثر مديونية من بين بلدان المنظمة في 2017 بمعدل فاق 455 مليار دولار. وقد بلغ إجمالي الاحتياطات النقدية العالمية عام 2018، بما في ذلك الذهب، 12.4 تريليون دولار، 1.6 تريليون دولار منها تعود للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتراجعت حصة هذه الدول من إجمالي الاحتياطي العالمي من نسبة 13.3% المسجلة عام 2016 إلى 12.4% عام 2018.

المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات

بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المانحين للبلدان النامية مبلغ 162.8 مليار دولار أمريكي عام 2017. وفي الوقت الذي يشوب الغموض أكثر من 33% من هذه التدفقات خلال عام 2017 (لا تتوفر معلومات بخصوص البلدان المستفيدة منها)، تدفق ما نسبته 56.2% من إجمالي مبلغ 101.6 مليار دولار المتبقي إلى الدول الأعضاء في المنظمة. وفي العام ذاته أيضا استفادت الدول الخمس المتصدرة لقائمة البلدان الأعضاء المستفيدة من نسبة 39.5% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لمنطقة المنظمة، بينما استفادت الدول الأعضاء العشر الأولى من حصة 61.0% منها. كما ارتفعت معدلات تدفقات التحويلات الشخصية الواردة إلى دول المنظمة من 125 مليار دولار المسجلة عام 2013 إلى 152 مليار دولار عام 2018.

تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية

تحديات التنمية ودور التمويل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تتمتع بلدان منظمة التعاون الإسلامي بموارد إنتاج مهمة، وأبرزها الموارد البشرية والطبيعية. والاستفادة من هذه الموارد على نحو فعال قد يعود بالنفع الكبير على معدلات النمو الاقتصادي وأيضا على مستوى رفاهية شعوب هذه البلدان، وعكس ذلك من شأنه أن يخلف آثارا سلبيسة على النمو الاقتصادي ومستويات الدخل. وهذا أيضا بسبب تميز اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي في معظمها بالتركيز العالي للصادرات وضعف التنوع على مستوى الاقتصاد المحلي. ومن تبعات سوء تدبير الموارد المنتجة كذلك ضعف مستوى التنافسية.

وفي هذا الصدد، لم تتمكن الدول الأعضاء في المنظمة من تحقيق نمو مستدام طويل المدى خلال القرن الماضي كما فعلت الدول المتقدمة. لكن بوسع دول المنظمة اعتماد عدد من السياسات التي من شأنها أن تشكل عوامل فعالة للتصدي للتحديات التنموية وتحقيق معدلات أعلى من النمو. ومن بينها السياسات التي تعنى بالاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية، وتسهيل التقدم التكنولوجي والابتكار، وتوجيه الموارد إلى الاستثمارات المنتجة من خلال التنمية المالية. والحاجة إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي يعد أحد العناصر الهامة في مزيج السياسات الرامية إلى تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، طالما أن هذا الأمر من شأنه خلق بيئة أعمال تجارية بمنأى عن حالة عدم اليقين والتكاليف غير المتوقعة. بالإضافة إلى حالات عدم الاستقرار الاقتصادي، تؤثر حالات عدم الاستقرار السياسي بشكل كبير على مسارات النمو في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث تتجاوز الآثار السلبية للنزاعات المسلحة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية القابلة للقياس.

فشلت المبادرات على المستوى العالمي والآليات الإقليمية الرامية لإيجاد حلول والجهود المبذولة على المستوى الوطني في تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية لتمويل مساعيها التنموية وتمكينها من اللحاق بركب البلدان المتقدمة. فوفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، يتراوح إجمالي متطلبات التمويل، بما في ذلك الاحتياجات الاستثمارية، في العالم النامي وحده بين 3.3 تريليون و 4.5 تريليون دولار سنويا. وبعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي تزخر بموارد تجسد إمكانات هائلة لتعزيز التنمية. وعلى المستوى المالي، يتيح قطاع المالية الإسلامية فرصة سانحة أمام بلدان المنظمة لسد الفجوة القائمة على مستوى التمويل المسخر لتحقيق التنمية.

إن لدول منظمة التعاون الإسلامي تاريخ طويل في مجال التعاون النشط فيما بينها في العديد من المجالات من قبيل التجارة وتطوير البنى التحتية وبناء القدرات والاستثمار. ولا شك أن هذا التعاون أداة جد فعالة لتسهيل عملية نقل رؤوس الأموال والدراية والخبرات الحيوية لتحقيق التنمية فيما بين الدول الأعضاء، ما يتيح أمام العديد منها ومن البلدان النامية الأخرى فرصا للاستفادة بشكل متبادل من تجارب وموارد بعضها البعض بالتزامن مع مساعيها للمضي قدما في مساراتها التنموية. وتمتلك دول المنظمة أدوات وآليات فريدة من نوعها، بما في ذلك الأدوات المالية الإسلامية وصناديق الزكاة والأوقاف، وتتمتع بقدرة كبيرة على الإسهام إيجابا في عملية التمويل من أجل التنمية. وبشكل عام، من شأن هذه العوامل أن تعزز التمويل من أجل التنمية في بلدان المنظمة عن طريق الإسهام في تجاوز الفهم التقليدي والاستفادة من آليات الحلول الفريدة.

تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل تمويل التنمية

تعاني كثير من البلدان النامية وعدد من دول منظمة التعاون الإسلامي من إشكالية عدم الاستفادة على نحو فعال من الموارد المحلية وعدم قدرتها على الاستفادة بشكل كامل من الموارد الدولية لتمويل التنمية، وذلك راجع لعدد من التحديات القائمة. وفي هذا الصدد، من المهم إيلاء اهتمام خاص للدور المهم الذي من شأن الموارد المحلية والدولية أن تلعبه وقدرتها على الإسهام في خلق فرص لتمويل الجهود التنموية. زفي ضوء الأدبيات والتقارير الدولية المتاحة في هذا المجال، يناقش هذا التقرير عشرة تحديات رئيسية تواجهها البلدان النامية والبلدان الأعضاء في المنظمة في جهودها الرامية إلى تمويل التنمية، وتتراوح هذه التحديات بين ضعف القدرات في مجال إدارة الاقتصاد الكلي ومحدودية المزايا المكتسبة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

ويعرض التقرير كذلك أحد عشر حلا عمليا ويناقشها بالتفصيل، وتتراوح هذه الحلول بين مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتحديث نظام المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن شأن هذه الحلول أن تكون أدوات تسترشد بها منظمة التعاون الإسلامي والعديد من البلدان النامية لتعبئة الموارد المحلية والدولية وللاستفادة

من التعاون الدولي إلى أقصى حد ممكن في مساراتها التنموية. والنجاح في التصدي لهذه التحديات يتوقف بشكل كبير على تعزيز التعاون الدولي والتعاون فيما بين دول المنظمة.

وبالتركيز على إقامة علاقات تعاون متينة فيما بين دول المنظمة فإن هذه البلدان لن تستفيد فقط من المكتسبات المرتبطة بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بينها لكنها أيضا ستحظى بفرص لتعزيز التضامن فيما بينها في مجال التمويل الإنمائي. وبهذا سيكون بوسع بلدان المنظمة تلبية احتياجاتها التمويلية للمشاريع والبرامج التنموية على نحو أكثر فعالية، وبالتالي ستمهد الطريق أمام تحقيق التنمية المستدامة للنهوض بمستويات عيش شعوبها.

الشراكة الدولية من أجل التعاون في مجال التنمية

عادة ما تكون الاحتياجات المتزايدة للبلدان مقرونة بالموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. ويشير قادة البلدان العالم النامي، على وجه الخصوص، مرارا وتكرارا إلى النقص في التمويل من بين أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية الطويلة الأجل. لذلك لا حديث عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون توفر ما يلزم من الموارد. وتضخ الجهات الفاعلة الدولية، العامة والخاصة، مبالغ هائلة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في إطار التمويل العابر للحدود. فقد شهد حجم التمويل الخارجي الذي تستفيد منه بلدان المنظمة زيادة كبيرة وبلغ 720 مليار دولار عام 2017 بعد أن كان في حدود 363 مليار دولار فقط عام 2015. وبمبلغ 73 مليار دولار في عام 2017، يمثل إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى بلدان المنظمة جزءا صغيرا من التدفقات المالية الخارجية لكنه ذا أهمية بالغة.

ومن جهة أخرى، تشهد تدفقات التحويلات الواردة إلى دول المنظمة الخمسين التي تتوفر بشأنها البيانات نموا مطردا وبلغت معدلا يفوق 144 مليار دولار عام 2017. كما تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مصادر التمويل الخارجي المهمة بالنسبة لبلدان المنظمة، وارتفع معدلها خلال عام 2017 لتسجل مبلغ 108.3 مليار دولار. وعلى عكس التحويلات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبدو أن الاستثمارات في المحافظ المالية وتدفقات الديون الخارجية أكثر عرضة للظروف العالمية. وبالرغم من ذلك، بلغت الاستثمارات في المحافظ المالية الواردة إلى بلدان المنظمة ذروتها المتمثلة في مبلغ 121 مليار دولار عام 2017، وهو رقم أعلى من الرقم الذي سُجل على مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المنظمة في العام نفسه. لكن المثير للقلق هو ارتفاع معدلات تدفقات الديون الخارجية إلى بلدان المنظمة، وكان الأمر أكثر وضوحا خلال فترة ما بعد عام 2015، وهذا الوضع يدعو حكومات هذه البلدان إلىاتخاذ ما يلزم من الإجراءات للتصدي للتحديات المرتبطة باستدامة الديون للحيلولة دون حصول آثار سلبية على التنمية الطويلة الأجل.

وفي سياق التعاون فيما بين دول الجنوب، تعمل بلدان منظمة التعاون الإسلامي بفعالية لتقديم كل الدعم الممكن للاقتصادات النامية الأخرى في جهودها الرامية إلى تأمين مصادر للتمويل من أجل تحقيق التنمية. لكن لسوء الحظ ليس هناك آليات للرصد حاشا بعض التقارير التي تصدر بين الفينة والأخرى حول إسهامات الدول الأعضاء في المنظمة في مجال الشراكة من أجل التنمية فيما بين دول الجنوب، وغالبا ما لا تكون البيانات الواردة في هذه التقارير ذات جودة. ومع ذلك، من المعلوم أن أن بعض دول المنظمة تقدم قدرا مهما من المعونة الإنمائية، كما هو الحال بالنسبة لإندونيسيا وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة. ومنذ عام 2014، سجلت معدلات تدفقات التحويلات الموجهة إلى خارج بلدان المنظمة أرقاما أعلى من تدفقات التحويلات الواردة إليها. فقد بلغت قيمة تدفقات التحويلات الموجهة نحو الخارج عام 2017 مبلغ 150 مليار دولار أمريكي، 50% منها موجهة إلى بلدان المنظمة ذاتها، فيما ذهب معظم النصف الآخر للاقتصادات النامية غير الأعضاء في المنظمة.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1995 و 2018، زاد حجم إجمالي المبادلات التجارية لبلدان المنظمة لصالح البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة من جانب الصادرات بنسبة 19 نقطة مئوية. وعلاوة على ذلك، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة نحو الخارج من بلدان المنظمة الـ 43 التي تتوفر حولها البيانات زهاء 68 مليار دولار، وذهبت 58% من هذه التدفقات إلى البلدان المتقدمة و 29% منها إلى اقتصادات المنظمة و 13% منها إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة.

التمويل البديل من أجل التنمية: دور المالية الإسلامية

يزخر قطاع المالية الإسلامية بإمكانات هائلة لتعزيز تنمية البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت الذي يمكن فيه للأدوات الإسلامية لإعادة التوزيع مثل الزكاة والأوقاف أن تلعب دورا هاما في دعم المشاريع الاجتماعية الصغيرة، فإن من شأن الصكوك أن تكون مصدرا ناجحا لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية الأساسية (مشاريع المياه والصرف الصحي، والطاقة المستدامة والميسورة التكلفة، والنقل، والطرق، والملاجئ).

وهناك ثلاثة معيقات رئيسية تحول دون فعالية المالية الإسلامية لتلبية الاحتياجات المالية القائمة والناشئة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فهناك (1) ضعف مستوى الوعي بدور المالية الإسلامية، خاصة الأدوات الإسلامية لإعادة التوزيع، في معالجة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة؛ (2) عدم كفاية المنتجات المتفق عليها والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتعزيز التعاون في المجال المالي بين المؤسسات المالية لتيسير عملية تعبئة الموارد على المستويين الإقليمي والدولي؛ (3) نقص في المنتجات المبتكرة في قطاع المالية الإسلامية لدعم الاحتياجات المالية الدينامية للبلدان الأعضاء في المنظمة في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

على المستوى القطري، تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي داعم وأهداف سياساتية "استباقية" بشأن الاستفادة من الخدمات المالية الإسلامية وتسهيل إمكانية الوصول إليها وضمان جودتها بما يتماشى مع الاحتياجات الدينامية لاقتصاداتها الحقيقية. وعلى مستوى المنظمة، يتعين إقامة علاقات تعاون وثيقة بين المؤسسات الإنمائية المعنية لدعم جهود البلدان الأعضاء في المنظمة لاستكشاف التدخلات القانونية والتنظيمية والمؤسسية والسياساتية ذات الصلة التي لا غنى عنها لتوسيع نطاق عمل المؤسسات المالية الإسلامية سعيا لخلق مصادر تمويل جديدة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكنها التفكير على وجه الخصوص في (1) دعم إنشاء منصة مشتركة لتعزيز الحوار فيما بين البلدان الأعضاء بهدف النهوض بالمعرفة وإذكاء الوعي بخصوص دور المالية الإسلامية في تنمية البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة الصناديق الإسلامية لإعادة التوزيع؛ (2) تحديد دراسات الحالات الناجحة والممارسات الجيدة على الصعيد العالمي وتبادل الزيارات والتعاون الفني بين البلدان الأعضاء في المنظمة في ظل مبادرة التعاون الفني (reverse linkage initiative)؛ (3) دعم تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تلقى قبولا على نطاق واسع لتعزيز التعاون المالي وتسهيل عملية تعبئة الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الجزء الأول: آخر التطورات في الاقتصاد العالمي

الفصل الأول

اتجاهات وآفاق الاقتصاد العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي وتيرة بطيئة للنمو وتتربص به مخاطر كبيرة. فقد تراجع الزخم الإيجابي الذي شهده النمو في مرحلة ما بعد 2016، وحالة تباطؤ النمو جلية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا ما مهد لتسجيل تراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي من 3.8% المسجلة عام 2017 إلى 3.6% في عام 2018. وحسب آخر إصدار لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يواصل الاقتصاد العالمي تراجعه ليسجل معدل 3.2% عام 2019، لكنه سرعان ما سيعود للاستقرار نسبيا عام 2020 (الشكل 1.1).

وعلى عكس صندوق النقد الدولي، فإن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي في نظر مؤسسات التنبؤ الرئيسية الأخرى مثل البنك الدولي ومؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي ووحدة المعلومات التابعة لمجلة الإكونوميست (EIU) لا تجسد تفاؤلا كبيرا بل تشير إلى تراجع كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات القادمة. فبالنسبة لهذه المؤسسات، سيواصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي نموه حتى عما 2021 لكن من دون ازدهار مهم يذكر (الشكل 2.1).

تستند التوقعات الخاصة بالاقتصاد العالمي إلى عدد من الافتراضات الرئيسية ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية والبيئة الدولية. وعلى الرغم من أن التنبؤات قد لا تكون دائما دقيقة، إلا أنها مفيدة لتقييم الاتجاهات المستقبلية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، جدير بالذكر أن عدد البلدان المسجلة لمعدلات نمو سلبي سيصبح 13 بلدا في عام 2019 بدل 15 بلدا في 2018، وذلك وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي (الشكل 3.1). وحتى البلدان التي

الشكل 1.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

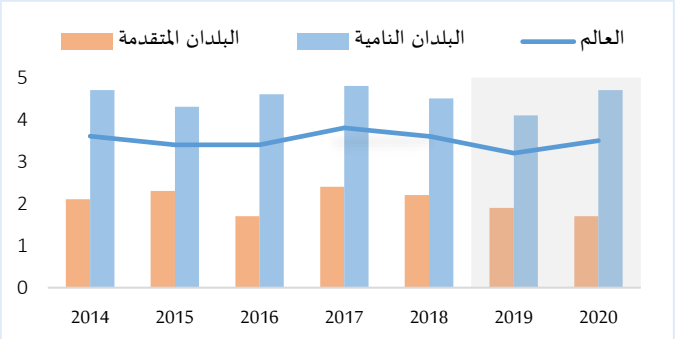

المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر إصدار لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2019.
ملاحظات: المنطقة المظللة تشير إلى التنبؤات (العالم: العدد = 193؛ الدول المتقدمة: العدد = 39؛ الدول النامية: العدد = 154)

الشكل 2.1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)

	2018	2019	2020	2021
صندوق النقد الدولي	3.6	3.2	3.6	3.6
البنك الدولي	3.1	2.6	2.7	2.8
مؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي	3.2	2.7	2.7	2.9
وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإكونوميست	3.0	2.7	2.6	2.8

المصدر: التنبؤات الرسمية للمنظمات المذكورة.

من المتوقع أن تقفل عام 2019 على إيقاع معدلات نمو سلبية ليست في الواقع من الاقتصادات القوية، وبالتالي فإنه من المستبعد الحديث عن ركود في الاقتصاد العالمي. لكن من المنتظر أن تواجه 16 دولة، من أصل الاقتصادات العشرين القوية في العالم، المستأثرة بحصة 59% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على أساس تعادل القوة الشرائية حالة من التباطؤ في نمو الاقتصاد الحقيقي خلال عام 2019. ومن بين الاقتصادات العشرين الأفضل في العالم، من المتوقع أن تقفل تركيا وإيران عام 2019 على إيقاع معدلات سلبية للنمو، بينما تشير التنبؤات إلى أن كل من إيطاليا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية ستكون ضمن قائمة البلدان الأبطأ نموا. وعلى الصعيد العالمي، شهدت الاقتصادات التي تمثل ما يقرب من 70% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تباطؤا بحلول شهر أبريل من عام 2019.

الشكل 3.1: عدد البلدان ذات معدلات النمو السلبية (%)

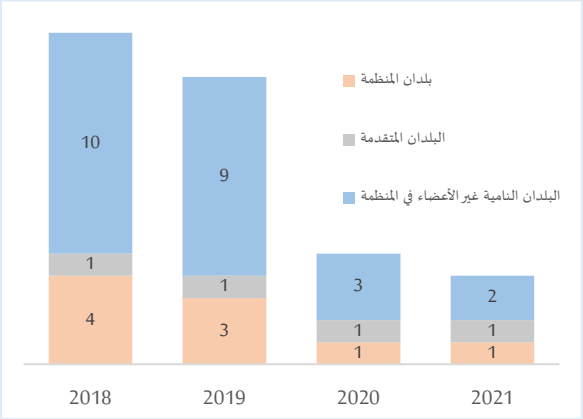

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)

ملاحظات: العالم: العدد = 193؛ الدول المتقدمة: العدد = 39؛ الدول النامية: العدد = 154

▪ حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي تقوض النمو

يمكن أن تعزى حالة الفتور التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلى عوامل خطر متنوعة، بما في ذلك خطر الحمائية المتزايد، وأوجه الضعف التي تشوب الأسواق الناشئة، والمفاوضات المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن عوامل جيوسياسية متنامية في آسيا. وبسبب السياسات التجارية المجحفة، تشوب أجواء التعاون الدولي حالة من التوتر، وهذا ما يجعل من مسألة إصلاح آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات ضرورة ملحة. وما لم يحصل ذلك، فإن عاملي تراجع العمل المتعدد الأطراف والتهجم على قواعد محددة للتجارة الدولية سيقبيان من العوامل التي تؤثر سلبا على جو الثقة والقدرة على التنبؤ في الاقتصاد العالمي.

الشكل 4.1: الصناعة العالمية وطلبات التصدير الجديدة

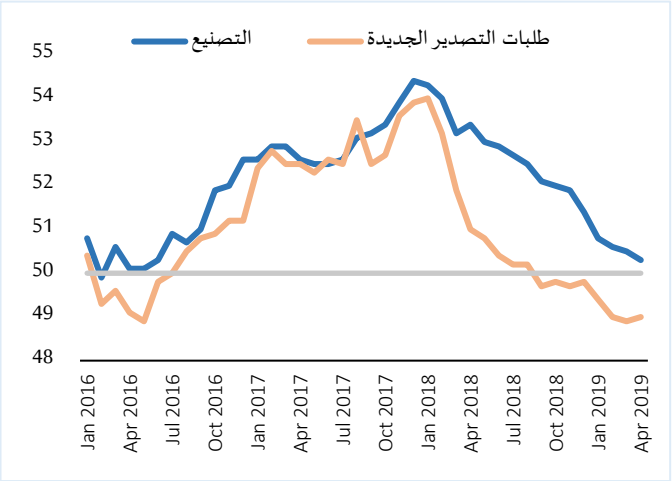

المصدر: البنك الدولي بناء على قاعدة بيانات هافير أناليتيكس (Haver Analytics).

ملاحظات: تقاس الصناعة العالمية وطلبات التصدير الجديدة بالاعتماد على مؤشر مديري المشتريات (PMI). يدل معدل 50 على مؤشر مديري المشتريات على وجود توسع في النشاط الاقتصادي؛ بينما إذا كان المعدل تحت 50 فيشير ذلك لوجود انكماش في النشاط الاقتصادي.

إن طول أمد الأخطار الواردة أعلاه قد خلقت بالفعل حالة من عدم اليقين وآثارها السلبية بادية على النشاط الصناعي العالمي والتجارة في السلع. وكما هو مبين في الشكل 4.1، فقدت الصناعة العالمية وطلبات التصدير الجديدة، المقاسة بالاعتماد على مؤشر مديري المشتريات (PMI)، الكثير من زخمها بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع مطلع عام 2018 عندما كانت البيئة الاقتصادية في العالم أفضل بكثير.

الشكل 5.1: مناخ الاقتصاد العالمي

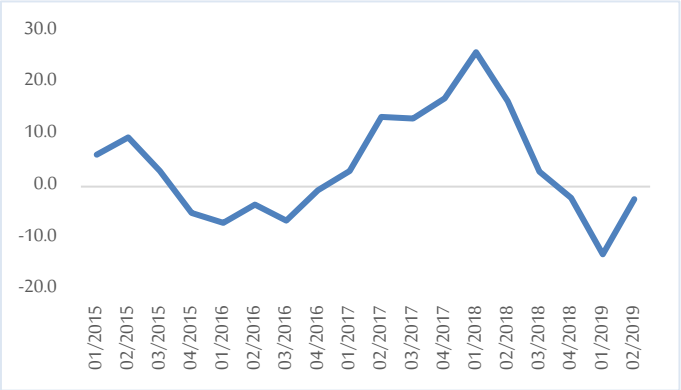

المصدر: مهعد Ifo، مجموعة CESifo

ملاحظات: يلخص هذا الرسم البياني نتائج المسوحات الفصلية التي أجراها معهد Ifo. ويركز المسح على المعلومات النوعية، أي تقييم الوضع الاقتصادي العام للبلد وتوقعاته فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وأجاب على نسخة شهر أبريل 2019 من المسح 1281 خبيرا من 119 دولة. وتشير نقطة 0 إلى التساوي بين حصة الإجابات الإيجابية والسلبية.

وحسب نتائج مسح الاقتصاد العالمي الفصلي لمعهد Ifo، فقد تدهور المناخ الاقتصادي العالمي للمرة الرابعة على التوالي بعد الفصل الثاني لعام 2018، بحيث تراجع المؤشر عن معدل 26 نقطة المسجل في الربع الأول من العام ليبلغ معدل 13.1- نقطة فقط خلال الفصل الأول من عام 2019. وعلى هذا الأساس، أخذ الاقتصاد العالمي يتباطؤ أكثر فأكثر على امتداد عام كامل. وفي الفصل الثاني من عام 2019، ارتفع مؤشر الاقتصاد العالمي إلى معدل 2.4- نقطة، وذلك مع

تحسن التوقعات الاقتصادية لخبراء من 119 دولة وعددهم 1281 خبيرا (الشكل 5.1). وهذا الانتعاش في مؤشر معهد Ifo يبعث على الأمل بأن يتحسن الوضع الاقتصادي العالمي بالتدريج خلال عام 2019.

▪ أوجه التباين في مستويات النمو بين الاقتصادات المتقدمة في تزايد

تواصل الأرقام المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المتقدمة إظهار تباطؤ في النمو خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 1.9% في 2019، وهو معدل يفوق متوسط معدل نموها الذي حققته خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2010. وتشير توقعات النمو لعام 2020 بدورها إلى حصول تباطؤ تدريجي في النشاط الاقتصادي للبلدان المتقدمة (الشكل 6.1).

تباطئ ناتج الاقتصاد الأمريكي بشكل ملحوظ، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 2.6% خلال عام 2019 - وهو تراجع في وتيرة التوسع الذي بلغ معدل 2.9% عام 2018، ثم سيتباطئ أكثر خلال عام 2020 ليسجل 1.9%. لكن بحلول نهاية عام 2020، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الأمريكي معدلات نمو أعلى من متوسط معدلات النمو التي سجلتها خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2010 (الشكل 6.1). وكانت آفاق الاقتصاد الأمريكي عام 2018 قوية بفضل الحوافز المالية والمكاسب الهامة المحرزة على مستوى سوق العمل. لكن التخفيضات الضريبية على الأعمال التجارية زادت بشكل كبير من عجز ميزانية الحكومة الأمريكية، ما سيخلق الحاجة إلى التقليص بشكل كبير من معدلات الإنفاق خلال السنوات القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالة عدم اليقين المتفاقمة في مجال الأعمال التجارية بسبب التوترات التجارية المتزايدة تجاه بلدان مثل الصين والمكسيك وتباطؤ نمو الاستهلاك دفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تخفيف قيود الساسة النقدية في منتصف

الشكل 6.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول المتقدمة (%)

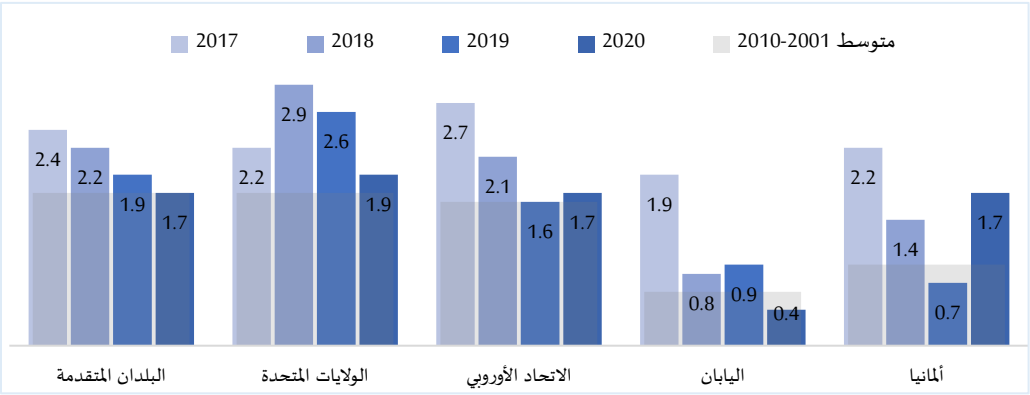

المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر إصدار لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2019.
ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامي 2019 و 2020 تجسد تنبؤات (البلدان المتقدمة: العدد = 39؛ الاتحاد الأوروبي: العدد = 28)

عام 2019، وذلك لأول مرة منذ ما يقارب 11 عاما، مع أمل أن يقلل ذلك بشكل فعال من احتمالات حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة.

تدهور المناخ الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير منذ نهاية عام 2018، وذلك راجع بشكل رئيسي لتدهور بيئة التجارة العالمية والانكماش الحاصل على مستوى قطاع الصناعات التحويلية. وامتدت آثار الضعف في الصين إلى ألمانيا ودول أوروبية أخرى، وذلك راجع نسبيا إلى تداعيات الحرب التجارية، وهذا ما رفع من تكاليف سلسلة الإمداد وخفف من الطلب العالمي. فصندوق النقد الدولي يتوقع تسجيل نمو بنسبة 1.6% خلال 2019 في الاتحاد الأوروبي، وسيرتفع هذا الرقم بعد ذلك إلى 1.7% عام 2020 (الشكل 6.1). وهذا الاتجاه يشمل عددا من دول الاتحاد الأوروبي الرئيسية، بما فيها ألمانيا - أكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي، حيث يلاحظ أن النمو يأخذ منحى تصاعديا ومن المتوقع أن يسجل معدل 1.7% عام 2020 بدل معدل 0.7% المسجل هذا العام. ومن المرتقب أن يكشف البنك المركزي الأوروبي (ECB) عن حزمة من التدابير، بما في ذلك خفض أسعار الفائدة، لضخ مزيد من جرعات التحفيز في الاقتصاد الأوروبي.

وفي اليابان، يبدو أن النمو الاقتصادي قد تباطأ عام 2018، بحيث تأثر اقتصادها، خاصة قطاع التصدير، بشكل كبير جراء فتور النشاط الاقتصادي العالمي. ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى تعادل القوة الشرائية، تعد اليابان رابع أقوى اقتصاد في العالم، بحيث شهدت انتعاشا معتدلا منذ عام 2012. بعد تنقيح تصاعدي بسيط لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، من المتوقع أن تزداد الاقتصاد الياباني اعتدالا خلال العام المقبل (الشكل 6.1). وتمر اليابان حاليا بأسوء حالات نقص العمالة بسبب شيخوخة السكان، الأمر الذي يؤثر سلبا على مداخيل بعض القطاعات مثل النقل والبناء. وتقدر الأمم المتحدة أن عدد سكان اليابان سينخفض بنسبة الثلث عن المستويات الحالية بحلول عام 2100.

- **النمو الاقتصادي في البلدان النامية في آخذ في التباطؤ، لكنه في المسار الصحيح نحو تحقيق الاستقرار**

تسجل معظم الاقتصادات المتقدمة نموا اقتصاديا بطيئا بالمقارنة مع البلدان النامية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل الاقتصادات النامية معدل نمو قد يصل إلى 4.1% عام 2019، وهو ما سيكون أبطأ معدل نمو منذ عام 2001. لكن من المنتظر أن تحقق البلدان النامية، على عكس البلدان المتقدمة، وتيرة نمو أسرع نوعا ما في 2020، لكنها ستظل دون مستوى متوسط معدلات النمو المسجلة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2010 (الشكل 7.1).

الشكل 7.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية (%)

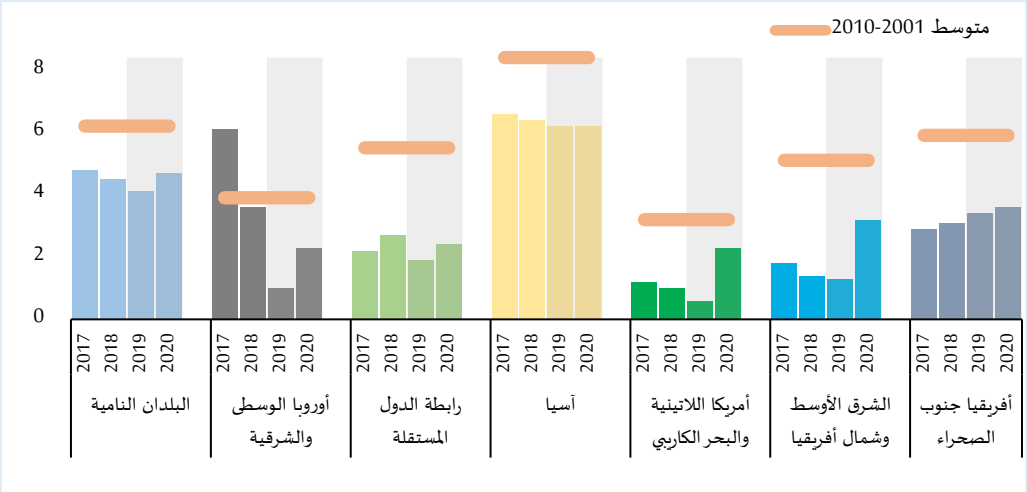

المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر إصدار لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2019.

ملاحظات: المنطقة المظللة تشير إلى التنبؤات (الدول النامية: العدد = 154؛ CEE - أوروبا الوسطى والشرقية: العدد = 12؛ CIS - رابطة الدول المستقلة: العدد = 12؛ آسيا: العدد = 30؛ LAC - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: العدد = 32؛ MENA -الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: العدد = 21؛ SSA - أفريقيا جنوب الصحراء: العدد = 45).

أما في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية فمن المتوقع أن يتراجع النمو من معدل 3.6% المسجل عام 2018 إلى 1% عام 2019، ثم بعدها سيتحسن عام 2020 ويسجل بذلك معدل 2.3%. ويمكن تحقيق نسبة 4% من النمو في اقتصادات هذه المنطقة على المدى القصير، وذلك عن طريق تجاوز حالة الركود في سوق العمل، خاصة من خلال ضمان مشاركة أوسع للنساء والشباب فيه. لكن تحقيق معدلات نمو جيدة في هذه الاقتصادات، على المدى البعيد، رهين بمدى تحسين مستوى الإنتاجية وريادة الأعمال.

تشهد تركيا، أكبر اقتصاد في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، تراجعا في قيمة عملتها الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عاملي العجز الهيكلي في الحساب الجاري وارتفاع حجم الديون المقوّمة بالعملات الأجنبية التي بحوزة القطاع الخاص يزيدان من احتياجات التمويل الخارجي لتركيا. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتركيا قد حقق قفزة كبيرة عام 2017 ليسجل 7.4% (من معدل 3.2% المسجل عام 2016)، وذلك بفضل تدابير التحفيز الحكومية وضمانات الائتمان الحكومية للشركات الصغيرة والمتوسطة وانتعاش القدرة التنافسية للصادرات فضلا عن المشاريع الكبرى للبنية التحتية العامة. لكن الهبوط السريع لقيمة الليرة التركية أدى إلى تفاقم الاختلالات داخليا وخارجيا وتسبب أيضا في تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتركيا بشكل حاد عام 2018 لمعدل 2.6%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تقفل تركيا عام 2019 على إيقاع معدل نمو سلبي (2.5-%).

وفي رابطة الدول المستقلة، تسجل معدلات النمو الحقيقي الراهنة مستويات بعيدة كل البعد عن متوسط باقي المناطق لفترة 2001-2010. فمن المتوقع أن يبلغ النمو في هذه الدول حوالي 1.9% - 2.4% خلال فترة 2019-2020. وآفاق الاقتصاد الروسي بدورها ليست واعدة. ففي 2018 حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بقيمة 2.3%، وهو معدل قياسي منذ 2012. لكن لم يتضح بعض مدى استدامة هذا التغيير. وفي ظل عدم القيام بإعادة هيكلة جدية للاقتصاد، من المتوقع أن يستقر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في روسيا على 1.6% سنويا في المدى المتوسط.

وتبقى آسيا النامية المنطقة الأكثر ديناميكية في العالم من الناحية الاقتصادية، حيث من المتوقع أن يبلغ نموها الحقيقي حوالي 6.2% خلال فترة 2019-2020 (الشكل 7.1). لكن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن النمو الاقتصادي الحقيقي في الصين قد تباطأ إلى 6.6% في 2018، وهو معدل دون مستويات النمو التي دأبت على تسجيلها، حيث بلغ متوسطه 10.5% في الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2010. ومن المتوقع أن يتراجع النمو الحقيقي في الصين إلى 6.3% في 2019 و 6.1% في 2020. والاقتصاد الصيني لا يزال صامدا أمام التوترات التجارية المتزايدة مع الولايات المتحدة، خاصة مع تزايد نزعة التركيز على العنصر المحلي ومحور آسيا والمحيط الهادئ. لكن الإشكال هو أن هذا الاقتصاد مثقل بمستويات عالية من الديون على مستوى المؤسسات المملوكة للدولة والحكومات المحلية. وبمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 7.1% عام 2018، تحافظ الهند على مكانتها ضمن نادي الاقتصادات الأسرع نموا. وبفضل قطاعي التصنيع والزراعة من المرتقب أن ينمو اقتصاد الهند بنسبة 7.3% في 2019 و 7.5% في 2020. وستظل الهند والصين، على الرغم من التباطؤ التدريجي لاقتصاد هذه الأخيرة، عماد نمو الناتج في الاقتصادات النامية.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، من المتوقع أن تتراجع وتيرة الانتعاش من 1% المسجلة عام 2018 إلى 0.6% عام 2019 ثم ستعود لتتعزز من جديد وتبلغ معدل 2.3% خلال 2020. وتبقى وتيرة التعافي في الاقتصاد الأقوى في المنطقة، أي البرازيل، جد بطيئة، بحيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بمعدل 1.1% فقط خلال 2018، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليبلغ ما بين 2.1% و 2.5% خلال فترة 2019-2020. لكن التناحرات السياسية الداخلية على مستوى الإدارة والأعباء التي يعاني منها نظام المعاشات فضلا عن الصورة المالية القاتمة كلها عوامل قد تؤثر بالسلب على الآفاق الاقتصادية لهذا البلد.

ومن المتوقع أن يحافظ مستوى النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وتيرته المعتدلة خلال 2019 بعد أن كان مستقرا على معدل 1.4% في 2018. ومن المنتظر أن يتوسع اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 3.2% في عام 2020، لكن ذلك يحجب تباينات كبيرة فيما بين الدول على مستوى الأداء. ففي المملكة العربية السعودية، الاقتصاد الأقوى في العالم العربي، حقق النمو انتعاشا

وبلغ معدل 2.2% عام 2018، بعد انكماش بلغ نسبة 0.7-% عام 2017. ومن المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذا البلد إلى معدل 1.8% عام 2019، وذلك بالأساس بسبب خفض إنتاج النفط، وستتسارع وتيرة نموه خلال عام 2020 ومن المنتظر أن يبلغ معدل 2.1%. من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الإيراني للمرة الثانية في عام 2019 إلى معدل 6-% بعد إعادة تفعيل العقوبات الأمريكية. وبشكل عام، شكلت أسعار النفط دعامة لآفاق بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط، رغم أن العديد منها تبقى عرضة لصدمات أسعار الطاقة.

وخلال عامي 2019 و 2020، ستواصل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مسار انتعاشها، لكن ذلك سيبقى دون مستوى إمكاناتها. ويتوقع أن يزداد معدل النمو في هذه المنطقة من 3.1% المسجلة عام 2018 إلى 3.4% عام 2019، وسيزداد أكثر في 2020 ليصل إلى 3.6%. ويشكل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي مصدر خطر بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر و انخفاض أسعار الصادرات السلعية.

▪ معدلات البطالة تواصل ارتفاعها في العديد من مناطق العالم النامي

تشير أحدث بيانات منظمة العمل الدولية المتعلقة بعام 2018 إلى وجود تحسن على مستوى فرص الشغل في العالم. فنسبة العاطلين عن العمل في العالم عام 2018 لم تتعد 5% (172 مليون شخص)، وهو رقم أفضل من نظيره لعام 2017 البالغ 5.1% (174 مليون شخص) (الشكل 8.1). ومع ذلك، تبقى الآفاق غير

الشكل 8.1: البطالة في العالم (%)

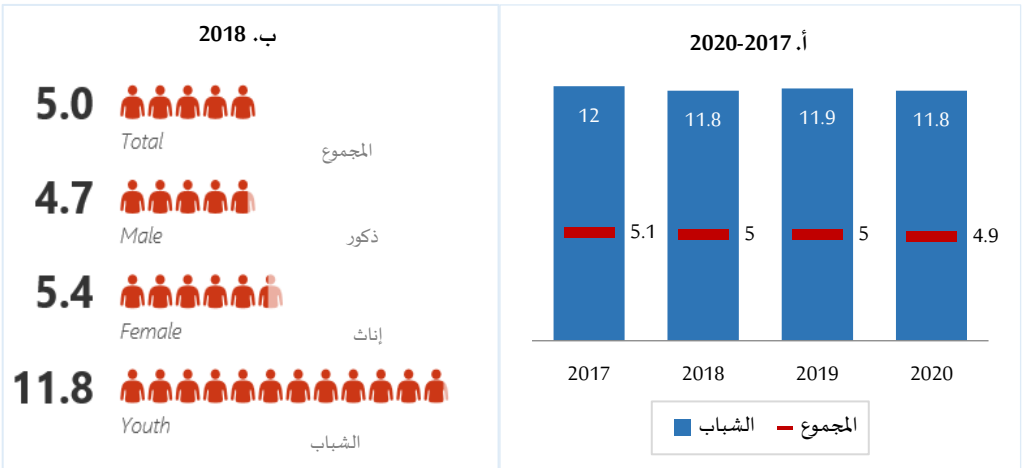

المصدر: التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

واضحة المعالم خاصة مع ما يحدثه تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم من آثار سلبية على سوق العمل في عدد من البلدان.

في ظل الظروف القائمة، تتوقع منظمة العمل الدولية أن تستقر معدلات البطالة في العالم على نفس المستوى تقريبا خلال عامي 2019 و 2020. لكن رغم ذلك من المتوقع أن تزداد أعداد العاطلين عن العمل بمعدل يناهز مليون شخص كل عام ليصل العدد إلى 174.3 مليون شخص بحلول عام 2020، وذلك نتيجة لتزايد القوى العاملة بشكل مذهل. ومن المرتقب أن تنخفض معدلات البطالة في البلدان المتقدمة إلى 32.2 مليون شخص عام 2020 - وهو أدنى معدل تم تسجيله منذ عام 2007. وشهدت بعض الاقتصادات النامية كذلك تحسنا في مجال الشغل. إلا أن نمو العمالة في العديد من بلدان العالم النامي يقبع تحت شبح تزايد عدد الأشخاص المنخرطين في سوق العمل، وهذا ما يمهد الطريق أمام استمرار البطالة وبمعدلات عالية.

للأسف الشديد، تشير الأرقام إلى أن العمالة ذات الجودة المنخفضة تسير في منحى تصاعدي مستمر. ففي عام 2018، بلغت نسبة الأشخاص العاملين الذين اشتغلوا في ظروف صعبة مقابل أجور زهيدة وفي غياب شروط السلامة 45% من أصل إجمالي الأشخاص الممارسين لعمل معين، ومن المرتقب أن ينضاف 35 مليون شخص آخر لهذه النسبة بحلول عام 2019. وترتفع معدلات العمالة الهشة بشكل ملحوظ في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (74%) ومنطقة جنوب آسيا (73%) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (42%) ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (33%) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع)- حيث بلغت نسبة العمالة الهشة عام 2018 من إجمالي العمالة 31%.

وتبقى قلة فرص الشغل بالنسبة للشباب (أي الفئة المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24) واحدة من أبرز التحديات على الصعيد العالمي. ففي 2018 بلغ المعدل العالمي للبطالة في صفوف الشباب 11.8%، وهو أعلى من المعدل الإجمالي للبطالة بأكثر من ضعفين (2.4 ضعف) (الشكل 8.1). ومن المتوقع أن تستقر هذه النسبة تقريبا على حالها خلال فترة 2019-2020. وهذا التحدي أكثر وطأة في شمال أفريقيا والبلدان العربية، حيث من المتوقع أن يكون حوالي 30% و 20%، على التوالي، من الشباب المنخرطين في سوق العمل في الوقت الراهن بدون شغل في 2019 و 2020.

فاق المعدل العالمي للبطالة في صفوف النساء عام 2018 – الذي بلغ 5.4% – المعدل في صفوف الرجال بمقدار 0.4 نقطة مئوية، وذلك وفقا للتقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة العالمية – الذي بلغ 48% عام 2018 – يقل بمقدار 26.9 نقطة مئوية عن المعدل المسجل في صفوف الرجال.

الشكل 9.1: معدلات البطالة حسب الجنس (2019، %)

المصدر: التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

وفي البلدان المتقدمة لا تكاد معدلات البطالة في صفوف النساء تختلف كثيرا عن نظيراتها في صفوف الرجال. لكن في بعض المناطق النامية، مثل شمال أفريقيا وبعض الدول العربية، تفوق معدلات البطالة في صفوف الإناث نظيراتها في صفوف الرجال بأكثر من ضعفين، وذلك راجع للأعراف الاجتماعية السائدة التي تحول دون مشاركة المرأة في العمالة. وواضح من خلال الشكل 9.1 أنه ليس بالأمر السهل أن تحصل المرأة على عمل في العديد من مناطق العالم.

▪ باتت السياسات التجارية الخطر الأكبر الذي يتهدد نمو الاقتصاد العالمي

تعزز حجم التجارة العالمية في الصادرات والواردات بنسبة 5.4% في 2017، وهو أعلى معدل منذ 2011. لكن خلال عام 2018 شهد نمو التجارة العالمية تراجعا ليسجل نسبة 3.5% في الصادرات و 4.1% في الواردات بسبب دخول التوترات التجارية القائمة منعطفا جعل الوضع يزداد سوءا. ومن المرتقب أن يتراجع نمو التجارة العالمية أكثر خلال عام 2019 ويسجل معدل 3.2% على مستوى الصادرات و3.6% على مستوى الواردات.

سجل حجم الصادرات من السلع والخدمات في 2018 نموا بلغ 3.1% في البلدان المتقدمة و4.3% في البلدان النامية، وهو تراجع عن معدلي 4.4% و 7.2% على التوالي المسجلين في العام الذي قبله (الشكل 10.1). ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع حجم الصادرات أكثر هذا العام وبنمو فقط بمعدل 2.7% في البلدان المتقدمة و4% في البلدان النامية. مع أن الآثار السلبية الناجمة عن ضعف الصادرات كانت ملموسة في جميع المناطق (باستثناء رابطة الدول المستقلة) عام 2018، إلا أنها كانت أكثر جلاء في منطقتي آسيا النامية و أوروبا الوسطى والشرقية من حيث النقاط المئوية. وفي سياق الاقتصادات النامية، من المنتظر أن تحقق فقط منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وشمال أفريقيا والشرق الأوسط أداء أفضل خلال 2019 من حيث الصادرات، مع

تسجيل تحسن كبير في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بالمقارنة مع عام 2018. ويتوقع صندوق النقد الدولي حصول تحسن طفيف في أداء الصادرات في جميع المناطق تقريبا بحلول عام 2020 (الجدول 1.1).

وكما يظهر الشكل 10.1، بلغ النمو السنوي في حجم الواردات من السلع والخدمات معدلات ملحوظة خلال عام 2018 في العديد من البلدان النامية (5.6%) بالمقارنة مع البلدان المتقدمة (3.3%). فقد شهدت المملكة المتحدة وألمانيا تراجعا كبيرا في معدل النمو السنوي للواردات عام 2018، بينما ظلت وتيرته مستقرة في كل من الولايات المتحدة واليابان. ومن بين المناطق النامية، تراجع نمو الواردات في اقتصاديات رابطة الدول المستقلة ومنطقة أوروبا الوسطى والشرقية بشكل حاد عام 2018، بينما سجل التغير السنوي في معدل الواردات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات سلبية. لكن التوقعات الخاصة بهذه المناطق الثلاثة تشير إلى أن عام 2019 سيشهد ارتفاعا طفيفا في حجم الواردات، لكن بالمقابل من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الواردات في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

الجدول 1.1: النمو في التجارة العالمية (التغير في %)

حجم الصادرات من السلع والخدمات					حجم الواردات من السلع والخدمات			
2017	2018	2019	2020		2017	2018	2019	2020
4.4	**3.1**	**2.7**	**3.1**	**الدول المتقدمة**	**4.3**	**3.3**	**3.0**	**3.2**
3.0	3.9	2.7	2.6	الولايات المتحدة	4.6	4.6	3.9	3.0
6.8	3.1	2.1	2.5	اليابان	3.4	3.2	2.2	1.7
5.3	2.2	3.0	3.8	ألمانيا	5.3	3.5	3.9	4.7
5.6	0.2	2.5	1.8	المملكة المتحدة	3.5	0.7	3.2	1.2
7.2	**4.3**	**4.0**	**4.8**	**الدول النامية**	**7.5**	**5.6**	**4.6**	**5.3**
9.3	6.5	4.9	4.8	منطقة أوروبا الوسطى والشرقية	9.2	2.6	3.1	6.7
5.2	5.6	3.7	4.0	رابطة الدول المستقلة	12.0	3.9	4.4	5.6
9.8	5.5	5.1	5.6	آسيا	9.4	8.5	6.1	6.3
4.9	3.0	2.6	3.8	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4.7	4.3	3.2	4.0
0.6	-1.1	0.4	2.8	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.7	-0.6	1.5	1.8
4.2	3.0	5.7	5.0	منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1.4	6.2	5.5	5.1

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)

ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامي 2018 و 2019 تجسد تنبؤات (النامية: العدد = 154؛ الدول المتقدمة: العدد = 39؛ CEE - أوروبا الوسطى والشرقية: العدد = 12؛ CIS - رابطة الدول المستقلة: العدد = 12؛ آسيا: العدد = 30؛ LAC - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: العدد = 32؛ MENA -الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: العدد = 21؛ SSA - أفريقيا جنوب الصحراء: العدد = 45).

أصبحت، بشكل عام، الأخطار المتعلقة بالتجارة كبيرة للغاية. فقد تكون معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي عرضة لمزيد من التراجع إذا ارتفع مستوى الحمائية التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين. واستخدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التعريفات الجمركية بشكل مطرد لتطبيق عقوبات على الشركاء التجاريين، مثل الصين والاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك، الذين يقول بأنهم دمروا فرص الشغل الأمريكية من خلال إغراق السوق الأمريكية بمنتجات رخيصة. كما أنه يهدد بالتصعيد أكثر بخصوص التدابير التجارية إذا لم يقدم هؤلاء الشركاء التجاريون تنازلات أكبر في المحادثات التجارية. ومن الواضح أن الرئيس دونالد ترامب يعمل على الانتقال من السياسة السابقة القائمة على الدعم المؤهل للتجارة الحرة إلى السياسة الحمائية، وهو الأمر الذي ستكون له عواقب غير مرغوب فيها، ليس فقط بسبب التأثير المباشر على التجارة ولكن بسبب الثقة في الأعمال بشكل عام، والاستثمارات وسلاسل الإمداد العالمية. وإذا استمر الوضع المتمثل في القيود التجارية المتبادلة لفترة طويلة، فلن يكون هناك مجال لتجنب عواقب ذلك على المستوى العالمي.

الشكل 10.1: أحجام الصادرات من السلع والخدمات (التغير في %)

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO).

ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامي 2019 و2020 تجسد تنبؤات.

والجانب المشرق هو أن الحمائية الأمريكية تدفع بالدول في اتجاه إبرام اتفاقيات تجارية إقليمية وتنويع شركائها التجاريين، كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية التي تسارع الزمن لفتح أسواقها لتوثيق العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك الصين واليابان. ومن الأمثلة كذلك الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ (CPTPP)، وهو اتفاق للتجارة الحرة أبرم بين كندا و10 دول أخرى من منطقة آسيا والمحيط الهادئ (أستراليا وبروناي وتشيلي

واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو وسنغافورة وفيتنام). وبمجرد تنفيذ الاتفاق بصورة كاملة، ستشكل البلدان الحادية عشرة تكتلا تجاريا يمثل 495 مليون مستهلك و 13.% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وهذه التطورات تشير إلى أن التدفق العالمي للتجارة قد يخضع لتغييرات في المستقبل.

وحذر البنك الدولي من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدره من أن السياسات التجارية الحمائية قد تؤثر على الاقتصادات النامية أكثر من الاقتصادات المتقدمة، مع التأكيد على أن إجراء إصلاحات على صعيد السياسات والمؤسسات لدعم النهوض بمستوى الاستثمارات بات أمرا مطلوبا في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى.

▪ زيادة طفيفة في الاستثمارات المحلية عقبها تراجع كبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يشير الشكل 11.1 إلى وجود تسارع طفيف في وتيرة الاستثمارات في العالم منذ عام 2016. فقد حافظت حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي على انتعاشها الطفيف في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية، بحيث بلغت في 2018 نسبتي 21.9% و 32.8% على التوالي. وتشير التوقعات الخاصة بعامي 2019 و 2020 إلى أن الاستثمار سيواصل لعب دور المحفز للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، لكنه بالمقابل سيتراجع نسبيا في العالم النامي.

الشكل 11.1: حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي (%)

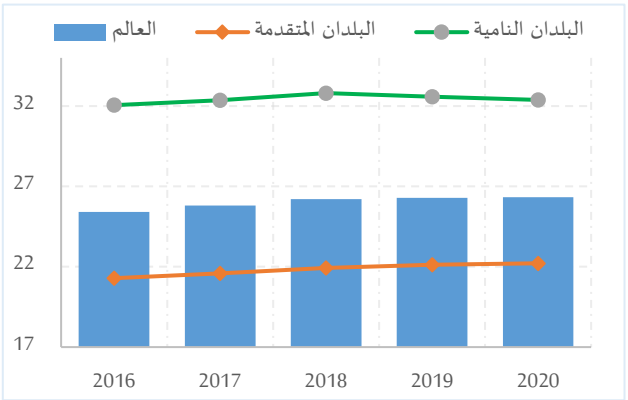

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)
ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامي 2019 و 2020 تجسد تنبؤات. (العالم: العدد = 193؛ الدول المتقدمة: العدد = 39؛ الدول النامية: العدد = 154).

ازدادت حدة التباين في معدلات الاستثمار بين مختلف المناطق عام 2018. فعلى سبيل المثال، تراجعت حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في رابطة الدول المستقلة ومنطقة أوروبا الوسطى والشرقية، وحافظت على استقرارها نوعا ما في اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وفي المقابل سجلت زيادة ملحوظة في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الناميتين. ومن

المتوقع أن تكون اقتصادات رابطة الدول المستقلة رائدة في نمو الاستثمارات المحلية عام 2019، بينما بالمقابل من المنتظر حدوث تراجع في مستوى الاستثمارات في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا.

يؤدي التراجع في الاستثمار المحلي إلى الرفع من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يبقى أكبر مصدر خارجي للتمويل بالنسبة للاقتصادات النامية. وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2017 ما يقارب 39% كنسبة من إجمالي المصادر المالية الواردة إلى مجموعة البلدان النامية.

الشكل 12.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم (مليار دولار)

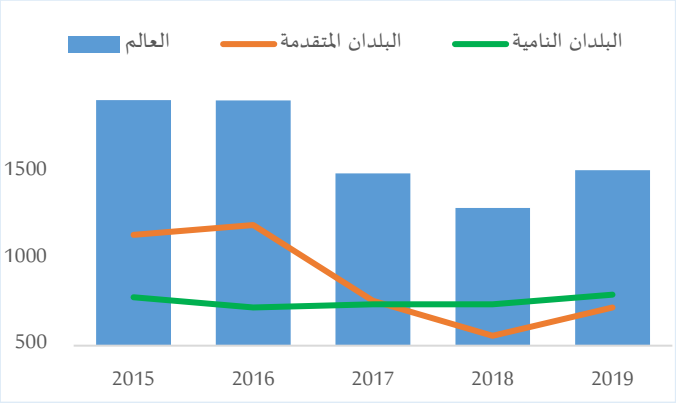

المصدر:

UNCTAD, World Investment Report 2019: Special Economic Zones, Geneva: 2019

ملاحظات: المنطقة المظللة تشير إلى التنبؤات في ضوء أفضل الاحتمالات (العالم: العدد = 163؛ الدول المتقدمة: العدد = 39؛ الدول النامية: العدد = 124).

وكما هو مبين في الشكل 12.1، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم بشكل كبير خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و 2018. فقد تراجعت بنسبة 13% خلال عام 2018، أي من معدل 1.5 تريليون دولار المسجلة عام 2017 إلى 1.3 تريليون دولار. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان المتقدمة بنسبة 27%، لتسجل معدل 557 مليار دولار، في حين اتسمت في الدول النامية نوعا ما بالاستقرار على معدل يناهز 740 مليار دولار. وكنتيجة لهذا التراجع الملحوظ في الأرقام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، سجلت الاقتصادات النامية ارتفاعا في حصتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم عام 2018 بلغ نسبة 57%.

وتعد آسيا المنطقة الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (512 مليار دولار أمريكي)، على عكس أفريقيا حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 46 مليار دولار فقط عام 2018. لكن بالمقارنة مع عام 2017، كانت هذه الزيادة المقدرة بنسبة 11% بالنسبة لأفريقيا نتيجة الانفتاح على توقيع اتفاق التجارة الحرة القارية الإفريقية في مارس 2018.

وسجل الأونكتاد أن المنحى التراجعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم يرجع بدرجة كبيرة إلى الانخفاض في معدلات العوائد والأخطار الجيوسياسية والتوترات التجارية. على الرغم من أن أفضل التوقعات بالنسبة

للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019 تشير إلى إمكانية زيادة بنسبة 14% لتصل إلى ما يناهز 1.5 تريليون دولار (الشكل 12.1)، يبقى هذا الرقم دون متوسط السنوات العشر الماضية. وأعلى مستويات هذه الزيادة المتوقعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون في البلدان المتقدمة، حيث من المتوقع أن تشهد زيادة بنسبة 22.6%. ومن المرتقب أن يصل ارتفاع معدل هذه التدفقات إلى الاقتصادات النامية نسبة 7% فقط.

- **خفت شروط التمويل الدولية، وهو الأمر الذي يجعل البلدان التي لديها احتياجات تمويل خارجية ضخمة تنعم بفترة راحة**

تعد الظروف المالية من الأمور الهامة بالنسبة للنشاط الاقتصادي، لأنها غالبا ما تلعب دورا حيويا في تحديد مسارات خطط الإنفاق والادخار والاستثمار. كانت الأوضاع المالية العالمية خلال الفترة المتراوحة بين 2016 و 2017 جد ملائمة لتحقيق التعافي على مستوى الاقتصاد العالمي. وبلغت المؤشرات الخاصة بالأوضاع المالية مستويات دون المتوسطات المعهودة، وذلك بسبب السياسات النقدية التي عززت ثقة المستثمرين ورغبتهم في المخاطرة. لكن في عام 2018، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وعدد من البلدان النامية في تنفيذ سياسات نقدية صارمة. وبشكل عام، بدأ مسؤولون في العديد من البلدان في التخلص من ترتيبات السياسات الطارئة، التي سادت خلال العقد الماضي.

رفع بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة مرتين عام 2018. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، أصبحت بعض الأصول في الولايات المتحدة أكثر جاذبية، وكان المستثمرون يستجيبون عن طريق سحب أموالهم من الاقتصادات النامية. وبالإضافة إلى ذلك، دفعت أسعار الفائدة الأمريكية المتزايدة إلى ارتفاع قيمة الدولار عام 2018، وهذا ما مهد الطريق أمام بروز نقاط ضعف مالي في بعض البلدان، وانخفاض حاد في قيمة بعض العملات مثل البيزو الأرجنتيني والليرة التركية، وجعل الديون المقومة بالدولار الأمريكي أكثر تكلفة.

مع مطلع عام 2019 باتت الظروف المالية في المجمل في وضع أفضل بالنسبة للبلدان النامية. فقد دفعت المؤشرات المتواصلة الدالة على التدهور في الاقتصاد العالمي إلى جانب انخفاض معدلات التضخم بالبنوك المركزية الكبرى إلى تبني اتجاهات أكثر تيسيرا على المدى القريب فيما يخص السياسات النقدية وخفض أسعار الفائدة عام 2019. وبذلك انخفضت أسعار الفائدة الطويلة الأجل (الشكل 13.1) وتسجل مستويات قياسية في الانخفاض في العديد من البلدان. فقد خفّض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس وعلق دورة تشديد السياسات الخاصة به، بينما أخر البنك المركزي الأوروبي إنهاء عمله بسياسة الفائدة السلبية.

الشكل 13.1: أسعار الفائدة الطويلة الأجل

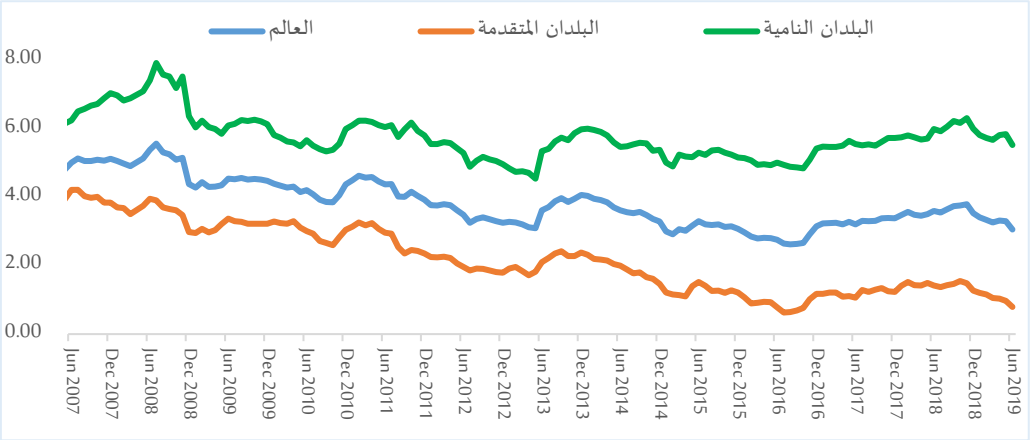

المصدر: بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في دالاس، قاعد بيانات مؤشرات الاقتصاد العالمي؛ هافير أناليتيكس (Haver Analytics).

ومع تحسن العائدات الطويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة، تحسنت ظروف التمويل الخارجي بالنسبة للبلدان النامية، وهو ما عجل بتسجيل انتعاش في تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصادات النامية. لكن حتى مع انخفاض تكاليف الاقتراض في الوقت الراهن، فإن العديد من البلدان النامية لم يتبق لديها حيز مالي وتقيدها مستويات الديون المرتفعة.

▪ أوجه الضعف في الحسابات الجارية تسجل مستويات حرجة في بعض البلدان النامية

الشكل 14.1: ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

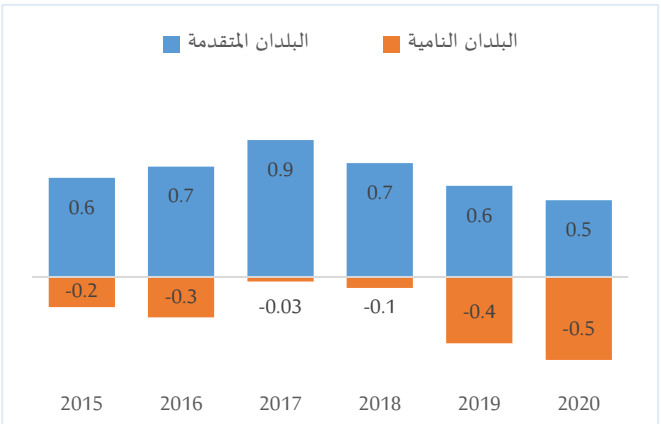

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)
ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامي 2019 و 2020 تجسد تنبؤات (البلدان المتقدمة: العدد= 39؛ البلدان النامية: العدد = 145).

شهدت أرصدة الحسابات الجارية تدهورا طفيفا في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء خلال عام 2018 مقارنة بمستوياتها عام 2017. فقد تقلص حجم الفائض في الحساب الجاري في البلدان المتقدمة إلى 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018. ومن المنتظر أن يساهم الطلب المحلي القوي في ارتفاع معدل الواردات وتسجيل تراجع أكبر على مستوى الفائض في الحساب الجاري في الدول المتقدمة خلال عامي 2019 و 2020 (الشكل 14.1).

الجدول 2.1: ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

	2017	2018	2019	2020
منطقة أوروبا الوسطى والشرقية (CEE)	-2.5	-2.2	-0.9	-1.4
رابطة الدول المستقلة (CIS)	1.0	5.0	3.8	3.4
آسيا النامية	0.9	-0.1	-0.1	-0.2
منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC)	-1.4	-1.9	-1.9	-2.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)	-0.3	3.1	-0.5	-0.4
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA)	-2.1	-2.6	-3.7	-3.7

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)

ملاحظات: (منطقة أوروبا الوسطى والشرقية: العدد = 12؛ رابطة الدول المستقلة: العدد = 12؛ آسيا: العدد= 30؛ منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: العدد = 32؛ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: العدد = 21؛ منطقة أفريقيا جنوب الصحراء: العدد = 45)

توسعت حصة البلدان النامية من نسبة 0.3-% المسجلة عام 2017 إلى نسبة 0.01-% عام 2018، وهذه الحصة مرشحة للتوسع أكثر خلال عامي 2019 و 2020. وكان التحسن الأبرز على مستوى أرصدة الحسابات الجارية قد سجلته الدول المصدرة للنفط، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط. وعلى نحو مماثل، اتسع هامش الهشاشة في الحساب الجاري لبعض البلدان المستوردة للنفط، مثل الهند وإندونيسيا وباكستان وجنوب إفريقيا، وهذا ما يفسر ارتفاع فاتورة وارداتها من النفط. ومن المرتقب أن تتأثر أرصدة الحسابات الجارية في الدول المصدرة للنفط سلبا على المدى القريب، خاصة مع توقع تراجع متوسط أسعار النفط عن مستواه المسجل عام 2018.

لا تزال الولايات المتحدة تعاني من أكبر عجز تجاري في العالم من حيث القيمة المطلقة (468.8 مليار دولار في عام 2018)، في حين تستأثر كل من ألمانيا واليابان بأكبر فائض تجاري في العالم من حيث القيمة المطلقة كذلك. ومع ذلك، فإن حصص العجز أو الفائض التجاري يسجل مستويات أكبر كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان الأخرى. وفي عام 2018، ظلت حالات العجز في الحساب الجاري الأمريكي مستقرة لحد كبير عند معدل 2.3-% من الناتج المحلي الإجمالي. وكونه مدفوعا بسياسة مالية توسعية، من المتوقع أن يصل العجز في الحساب الجاري الأمريكي إلى 2.4-% عام 2019. ازدادت أرصدة الحسابات الجارية سوءا بشكل طفيف في كل من آسيا النامية ومنطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2018، وتحسنت في المتوسط في رابطة الدول المستقلة ومنطقتي أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام 2019، من المتوقع أن يتوسع نطاق العجز في الحساب الجاري بشكل معتدل في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، خاصة في البلدان ذات النمو القوي نسبيا على مستوى الطلب المحلي.

▪ تتسم الأرصدة المالية بالاستقرار العام

ظلت التطورات المالية العالمية، كما هو مبين في الشكل 15.1، مستقرة إلى حد كبير، مع تحسن طفيف على مستوى العجز المالي الحكومي العام العالمي بتسجيله معدل 2.8-% عام 2018 بدل 2.9-% المسجل عام 2017. لكن من المتوقع أن يتهاوى متوسط الرصيد المالي العالمي خلال فترة 2019-2020 بشكل طفيف ليسجل معدلات تتراوح بين 3.1-% و 3.3-%.

لعبت البلدان النامية دورا محوريا في تحفيز انتعاش مالي عالمي الأخير، فقد تراجع متوسط الرصيد المالي للبلدان النامية المتوسطة الدخل إلى معدل 4-% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 بعد أن كان على مستوى 1.3-% عام 2017. وفي نفس الفترة، ظل الرصيد المالي دون تغيير في البلدان المتقدمة (2.1-% من الناتج المحلي الإجمالي)، وتحسن في الاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض (4-% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018). وخلال عام 2019، من المتوقع تسجيل تراجع في متوسط الرصيد المالي بالنسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية المتوسطة الدخل. وبالمقابل، من المرتقب أن يستمر الاتجاه العام للاستقرار المالي في البلدان النامية المنخفضة الدخل.

الشكل 15.1: الرصيد المالي الحكومي العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)

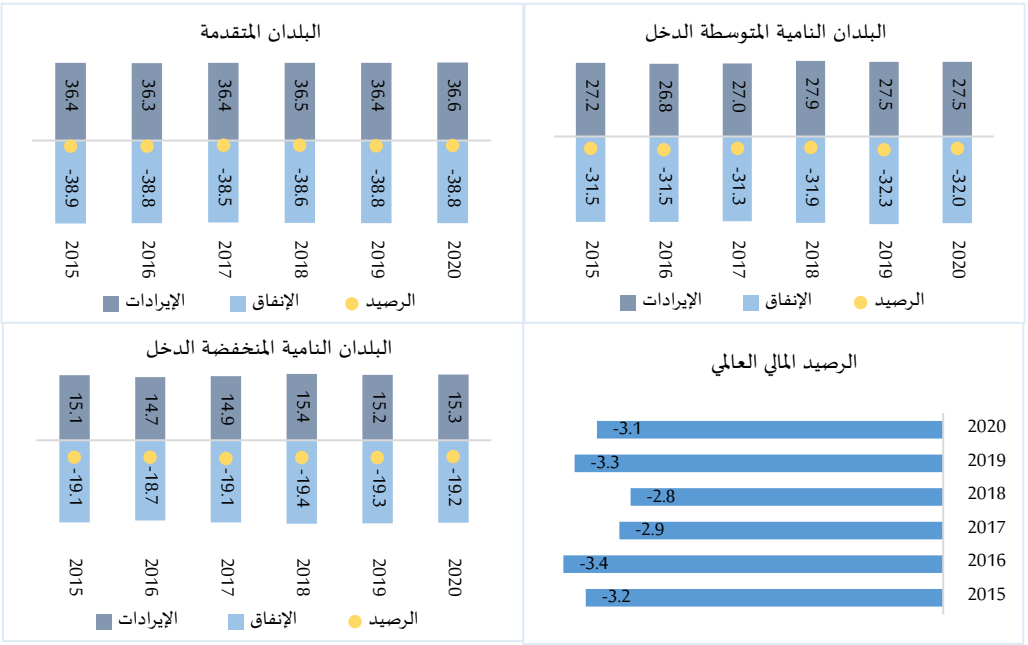

المصدر: مسوح Fiscal Monitor لصندوق النقد الدولي 2019.

ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامي 2019 و 2020 تجسد تنبؤات (العالم: العدد = 115؛ البلدان المتقدمة: العدد = 35؛ البلدان النامية المتوسطة الدخل: العدد = 40؛ البلدان النامية المنخفضة الدخل: العدد = 40).

وفي سياق البلدان المتقدمة، تواجه الولايات المتحدة أكبر عجز مالي، حيث بلغ معدله 4.3-% عام 2018 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 4.6-% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019. ومن بين مجموعة البلدان النامية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ العجز في الرصيد المالي الحكومي العام عام 2019 مستويات عالية جدا في بلدان مثل فنزويلا (29.8-%) وليبيا (10.9-%) وعمان (9.9-%) والسودان (8.8-%) ومصر (8.6-%) والمملكة العربية السعودية (7.9-%).

وستكون البلدان النامية ذات الميزانية الحكومية الكبيرة والعجز في الحساب الجاري، وتلك التي لا تتوفر على احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية، وتلك الغارقة في الديون المقوّمة بالعملات الأجنبية معرضة بشكل كبير للتغيرات المفاجئة التي قد تطرأ على أحوال السوق.

يظهر الشكل 16.1 أنه من المتوقع أن تشهد أسعار الطاقة هبوطا خلال عام 2019، وهو الأمر الذي سيؤدي

الشكل 16.1: أسعار السلع الأساسية العالمية
(100 = 2016)

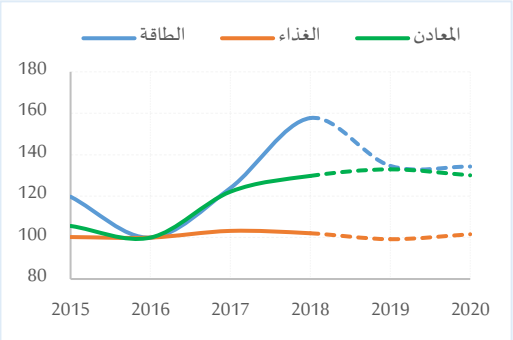

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)
ملاحظات: الخطوط المتقطعة تشير إلى التوقعات (العالم: العدد = 193).

الشكل 17.1: التضخم (التغير في %)

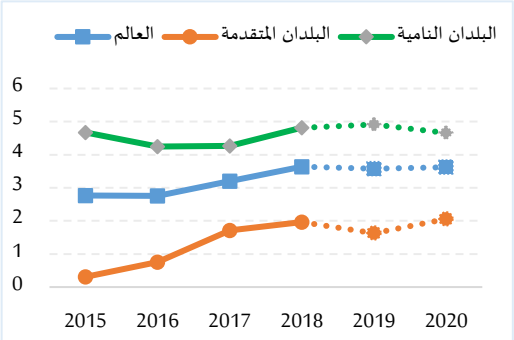

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)
ملاحظات: متوسط أسعار المستهلك (العالم: العدد = 193؛ البلدان المتقدمة: العدد = 39؛ البلدان النامية: العدد = 154).

لنشأة تحديات مالية بالنسبة لبعض الاقتصادات المصدرة للنفط. وبسبب تراجع مستوى الطلب العالمي، تشهد الفترة الممتدة بين عامي 2018 و 2019 تراجعا في أسعار السلع الأساسية الأخرى أيضا، مثل الأغذية والمشروبات، التي تعتبر أقل بكثير من مستواها المسجل السنة الأساس 2016. بلغ معدل التضخم العالمي عام 2018 نسبة تناهز 3.6%. ومن المتوقع أن يؤدي تراجع طفيف في أسعار السلع الأساسية، لا سيما أسعار الطاقة، إلى هبوط معدل التضخم في البلدان المتقدمة خلال عام 2019 (الشكل 17.1). وفي الفترة ما بين عامي 2015 و 2017، أخذت معدلات التضخم في البلدان المتقدمة والبلدان النامية منحى في اتجاهين متعاكسين، بحيث ارتفعت في البلدان المتقدمة وانخفضت في البلدان النامية. وبالنسبة للبلدان النامية، من المتوقع في الوقت الراهن تسجيل نمو أسرع نسبيا في معدلات التضخم خلال عام 2019. وحسب المناطق

الجغرافية للمنظمة، من المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم إلى حد كبير هذا العام في رابطة الدول المستقلة، وأن تنخفض في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

وختاما، يمكن القول أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة صعبة مع تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات التوترات التجارية. كما تتسبب القضايا الجيوسياسية بخلق حالة من الذعر في صفوف المستثمرين في آسيا. وإضافة إلى ذلك، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن موضوع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حتى 31 أكتوبر 2019، فقد يتأثر اقتصاد المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل عام. ومن شأن كل هذه العوامل تحديد مسار النمو الاقتصادي العالمي في الفصول والسنوات القليلة القادمة.

الجزء الثاني: آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

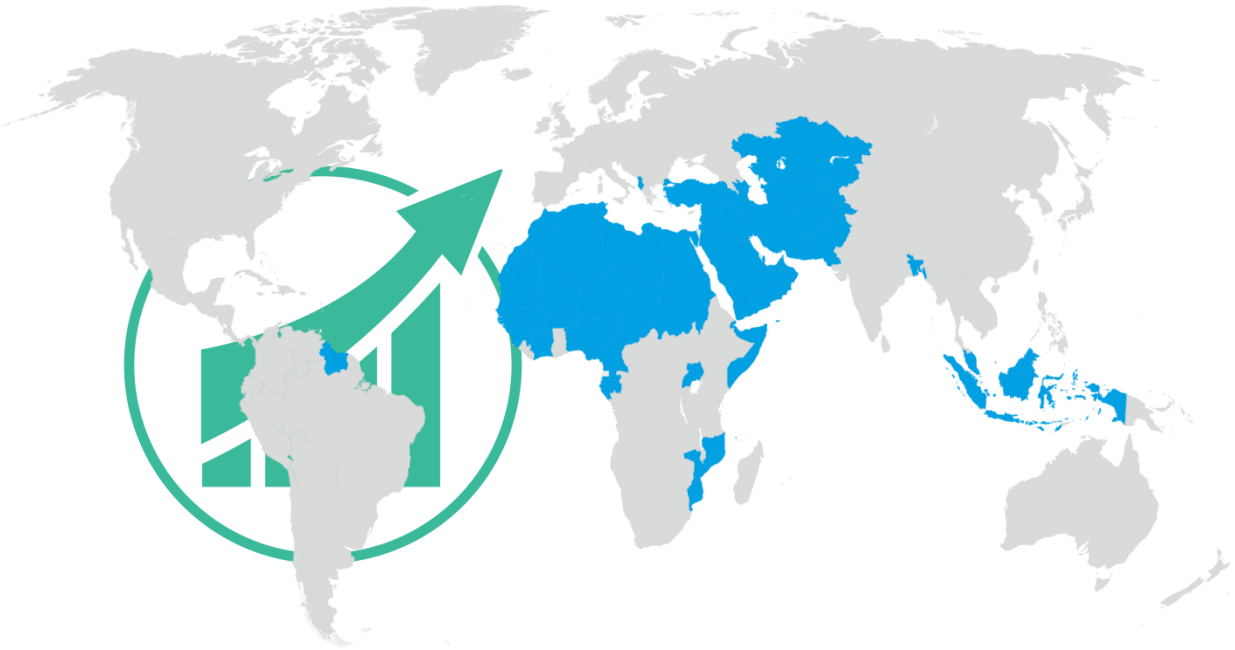

الفصل الثاني

الإنتاج والنمو والعمل

1.2 الإنتاج والنمو

يشهد الاقتصاد العالمي تحولا جذريا بفضل الأداء الاقتصادي المتميز للبلدان النامية على مدار العقود القليلة الماضية. وفي الوقت الذي تتراجع فيه معدلات الفقر في كثير من بقاع العالم النامي، تتحسن أيضا الأرقام المتعلقة بالتعليم والصحة وفرص العمل. ولكون البلدان النامية تحقق مستويات نمو بوتيرة أسرع من الدول المتقدمة، فإنها ترتقي بشكل متزايد بسلسلة القيمة العالمية، وهو الأمر الذي يجعل مركز الثقل الاقتصادي العالمي يتجه نحو النصف الجنوبي للكرة الأرضية. وتوسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي بلغ مستويات غير مسبوقة، واحد من تجليات هذا التحول العالمي الذي يحركه الازدهار المتزايد في اقتصادات الجنوب.

دأبت منظمة التعاون الإسلامي، منذ تأسيسها قبل خمسة عقود، على ضمان خلق مناخ ملائم للحوار والتضامن والتعاون بين دولها الأعضاء. واليوم تعتبر المنظمة، التي تضم في عضويتها 56 دولة نشيطة، واحدة من أكبر المنظمات الحكومية الدولية التي من بين مهامها تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولها الأعضاء. ومع الغنى على مستوى تنوع الموارد في البلدان الأعضاء والتباين في مستويات التنمية فيها، تشكل هذه البلدان مجموعة غير متجانسة من البلدان وتتمتع بإمكانات هائلة للتعاون في العديد من القطاعات الاقتصادية.

- **الإنتاج: حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي استقرت على نسبة 15.2% عام 2018.**

نجحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي مع مرور السنوات في النهوض بقدراتها الإنتاجية بشكل ملحوظ، وبات ذلك جليا من خلال ارتفاع نسبة إنتاجها في إطار أنشطة اقتصادية أكبر من ذي قبل. فقد ارتفعت معدلات الناتج الإجمالي في هذه البلدان بنسبة تناهز 50% خلال فترة 2010-2018 وبلغت 20.6 تريليون دولار أمريكي – معبرا عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية – عام 2018 مقارنة بمبلغ 13.3 تريليون دولار المسجل عام 2010 (الشكل 1.2). ومن المتوقع أن تسجل

الشكل 1.2: الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي
(تريليون دولار أمريكي، الأسعار الجارية حسب تعادل القوة الشرائية)

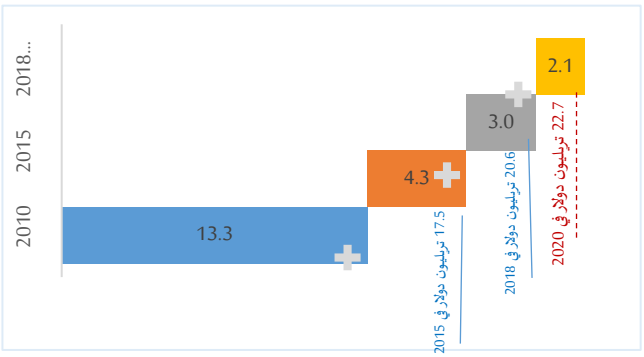

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة.

بلدان المنظمة زيادة أخرى بنحو 9% بحلول عام 2020 لتصل بذلك لمبلغ يقارب 22.7 تريليون دولار أمريكي من حيث قدراتها الإنتاجية.

لكن بالرغم من الإنجازات التي تحققت خلال العقود الماضية، ظلت مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية في العديد من بلدان المنظمة دون المستوى المأمول. ففي عام 2018، لم تنتج بلدان المنظمة سوى 15.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي – معبرا عنه بالسعر الجاري للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية

الشكل 2.2.أ: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي وفقا لتعادل القوة الشرائية (2018)

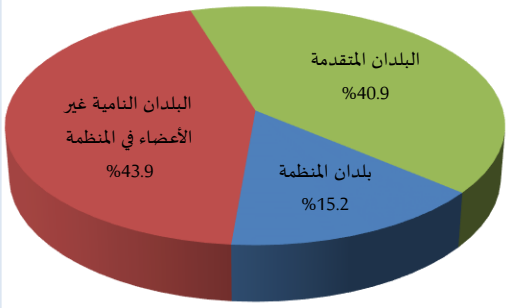

الشكل 2.2.ب: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي (2018)

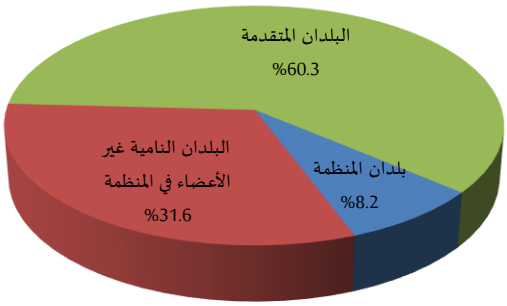

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.

- رغم أن نسبة سكانها تمثل 24.0% من مجموع سكان العالم (الشكل 2.2.أ). ومن منظور الأسعار الجارية، استأثرت بلدان المنظمة مع ذلك بنسبة 8.2% من الإنتاج العالمي عام 2017 (الشكل 2.2.ب).

خلال فترة 2010-2017، رفعت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من حصتها في الإنتاج العالمي بنسبة 0.5% لتسجل بذلك نسبة 15.3% خلال عام 2017 (الشكل 3.2). لكن تراجعت حصتها عام 2018 إلى 15.2%، ومن المتوقع أن تتراجع أكثر لتصل إلى 15.1% في 2019 و 2020، على الرغم من معدلات النمو الإيجابية التي من المتوقع أن تسجلها هذه البلدان. وبما أن حصة بعض فرادى البلدان مثل الولايات المتحدة والصين (البالغة 15.2% و 18.7%، على التوالي عام 2018) أعلى من الحصة الجماعية لبلدان المنظمة، فإن مساهمة هذه الأخيرة كمجموعة في الإنتاج العالمي ليست بذلك القدر من الأهمية. ومن ناحية أخرى، انخفضت باطراد حصة مجموعة هذه الدول من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول النامية، بحيث سجلت 25.8% عام 2018، وهو تراجع بمقدار 0.5% عن معدل عام 2015 (الشكل 3.2).

الشكل 3.2: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية

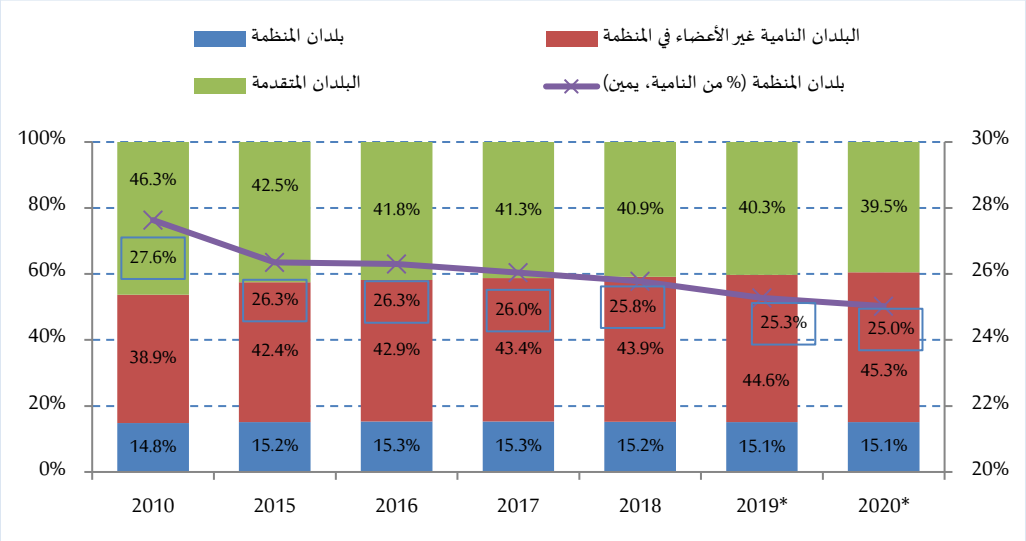

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما. (*) توقعات.

ويدل تراجع حصة دول المنظمة من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية على أن أداء اقتصادات المنظمة لم يرق بعد لمستوى أداء الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة في توسيع نطاق إنتاجها. وفي الفترة نفسها، ارتفعت الإنتاجية في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بوتيرة أسرع، بحيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان 59.2 تريليون دولار عام 2018، وهو رقم يفوق بكثير معدل 49.0 تريليون دولار المسجل عام 2015.

فضلا عن ذلك، لا يزال مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي مقتصرا إلى حد كبير على إنتاجية القلة من البلدان الأعضاء فقط. ففي عام 2018، أنتجت البلدان العشر الأولى في المنظمة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي 73.0% من مجموع الناتج لمجموعة دول المنظمة (الشكل4.2). وبالأسعار الجارية، تحظى إندونيسيا بالحصة الأكبر

الشكل 4.2: البلدان العشر الأولى في المنظمة (2018)

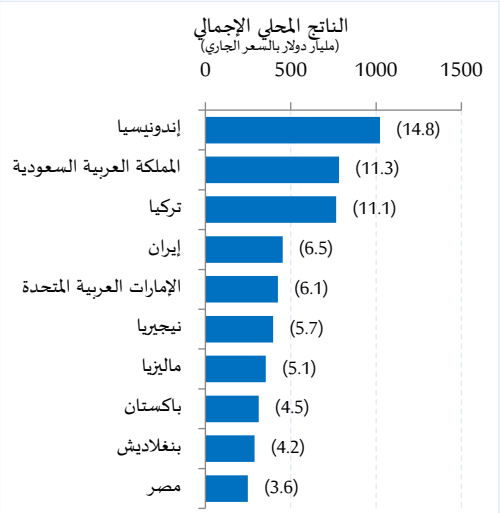

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تشير الأرقام الواردة بين الأقواس إلى حصة الناتج المحلي للبلد المعني في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة.

من هذا الإنتاج بنسبة 14.8% تليها كل من المملكة العربية السعودية بنسبة 11.3% وتركيا بنسبة 11.1% ثم إيران بنسبة 6.5%. لهذا ظل الأداء الاقتصادي العام لمجموعة دول المنظمة يعتمد بشكل كبير على التطورات في هذه الدول العشر. والواقع أن الوقود هو المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات في أربع دول من أصل هذه الدول العشر، وهي السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا.

▪ النمو الاقتصادي: معدلات النمو في دول المنظمة تراجعت أكثر خلال عام 2018

يمكن أن يعزى تراجع حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان. فقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة، وسجل نسبة 3.1% بالقيمة الحقيقية عام 2018 مقارنة مع نسبة 6% المسجلة عام 2010 و نسبة 4.2% المسجلة عام 2014 (الشكل 5.2). مع ذلك، كان متوسط معدلات نمو بلدان المنظمة، أعلى من المتوسط العالمي حتى عام 2017، وهذا ما نتج عنه زيادة في حصة المنظمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. لكن في عام 2018، تراجع النمو في دول المنظمة وصار دون المتوسط العالمي، وذلك بعد تسجيله لمتوسط معدل نمو لم يتجاوز نسبة 3.1%. ومن المرتقب أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي في دول المنظمة إلى 2.4% عام 2019، وسيظل بذلك دون المتوسط العالمي (الجدول 1.2). ولن تتمكن دول المنظمة من تسجيل معدل أكبر من المتوسط العالمي، حسب التوقعات، إلا بحلول عام 2020.

الشكل 5.2: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (%)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة. (*) توقعات.

مع ما تزخر به دول منظمة التعاون الإسلامي من إمكانات وموارد اقتصادية متنوعة، فإن النتيجة المرجوة هي تحقيق الرخاء لجميع الدول الأعضاء. ولتحليل أنماط التقارب لبلدان المنظمة، تصمف هذه البلدان في ثلاث مجموعات رئيسية حسب مستويات دخل الفرد فيها. ثم بعدها يتم حساب متوسط معدلات النمو في بلدان المنظمة المندرجة تحت البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والمرتفعة

الدخل. في حالة ارتفاع معدلات النمو في البلدان ذات الدخل المنخفض مقارنة بالبلدان ذات الدخل المرتفع فإن ذلك مؤشر على وجود تقارب في الدخل بين الدول الأعضاء في المنظمة.

الجدول 1.2: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

	2014	2015	2016	2017	2018	*2019	*2020
العالم	3.6	3.4	3.4	3.8	3.6	3.3	3.6
منظمة التعاون الإسلامي	4.2	3.7	4.4	3.8	3.1	2.4	3.8
مصر	2.9	4.4	4.3	4.2	5.3	5.5	5.9
إندونيسيا	5.0	4.9	5.0	5.1	5.2	5.2	5.2
نيجيريا	6.3	2.7	-1.6	0.8	1.9	2.1	2.5
المملكة العربية السعودية	3.7	4.1	1.7	-0.7	2.2	1.8	2.1
تركيا	5.2	6.1	3.2	7.4	2.6	-2.5	2.5
الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة	4.9	4.5	4.6	5.1	5.2	5.1	5.2
البرازيل	0.5	-3.5	-3.3	1.1	1.1	2.1	2.5
الصين	7.3	6.9	6.7	6.8	6.6	6.3	6.1
الهند	7.4	8.0	8.2	7.2	7.1	7.3	7.5
روسيا	0.7	-2.5	0.3	1.6	2.3	1.6	1.7
جنوب أفريقيا	1.8	1.2	0.4	1.4	0.8	1.2	1.5
الدول المتقدمة	2.1	2.3	1.7	2.4	2.2	1.8	1.7
ألمانيا	2.2	1.5	2.2	2.5	1.5	0.8	1.4
اليابان	0.4	1.2	0.6	1.9	0.8	1.0	0.5
سويسرا	2.5	1.3	1.6	1.7	2.5	1.1	1.5
الولايات المتحدة	2.5	2.9	1.6	2.2	2.9	2.3	1.9

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما. (*) توقعات.

الشكل 6.2: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب مجموعات الدخل

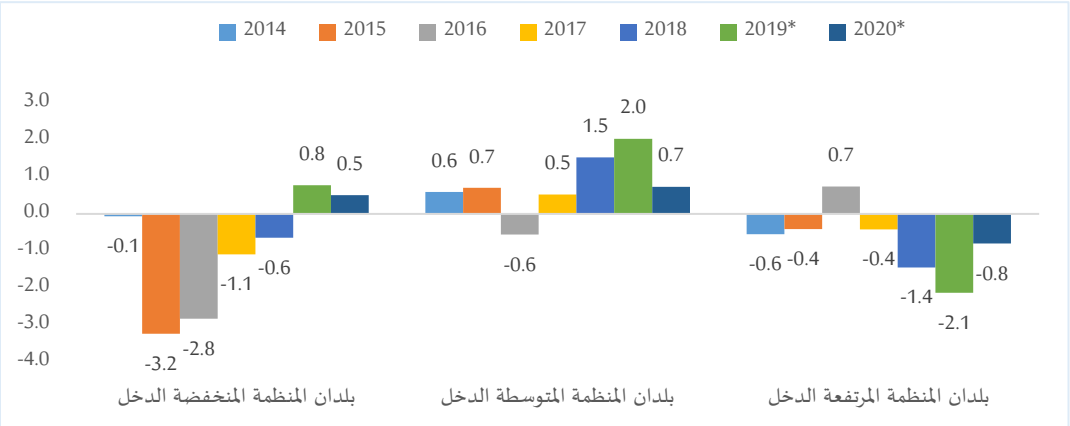

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة. (*) توقعات.

يعرض الشكل 6.2 الفرق بين معدلات النمو التي حققتها بلدان في فئة دخل محددة ومتوسط معدل النمو الذي حققته بلدان المنظمة كمجموعة. فبين عامي 2014 و 2018 حققت دول المنظمة المنخفضة الدخل معدل نمو أبطأ بالمقارنة مع متوسط المنظمة ككل، وهو الأمر الذي يجعل الفجوة تتسع أكثر بين دول المنظمة الغنية والفقيرة. لكن من المتوقع أن تحقق نموا أكبر من متوسط المنظمة خلال فترة 2019-2020، وهذا ما سيخول لها إمكانية تقليص حجم الفجوة بينها وبين بلدان المنظمة الغنية. والملاحظ أيضا أن بلدان المنظمة المرتفعة الدخل بدورها تسجل معدلات نمو أبطأ نسبيا من متوسط المنظمة. ويبرز الشكل عموما أن البلدان المتوسطة الدخل تلحق بالبلدان المرتفعة الدخل، لكن الفوارق في مستويات الدخل مع بلدان المنظمة المنخفضة الدخل وباقي بلدان المنظمة تزداد شساعة.

وعند تطبيق نفس المقارنة بالنسبة لبلدان المنظمة ذات الأحجام الاقتصادية المختلفة، نلاحظ أن الصغيرة والمتوسطة الحجم منها تنمو بمعدلات أعلى من الاقتصادات الكبيرة (الشكل 7.2). وهذا يبرز أن اقتصادات

الشكل 7.2: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب أحجام الاقتصادات

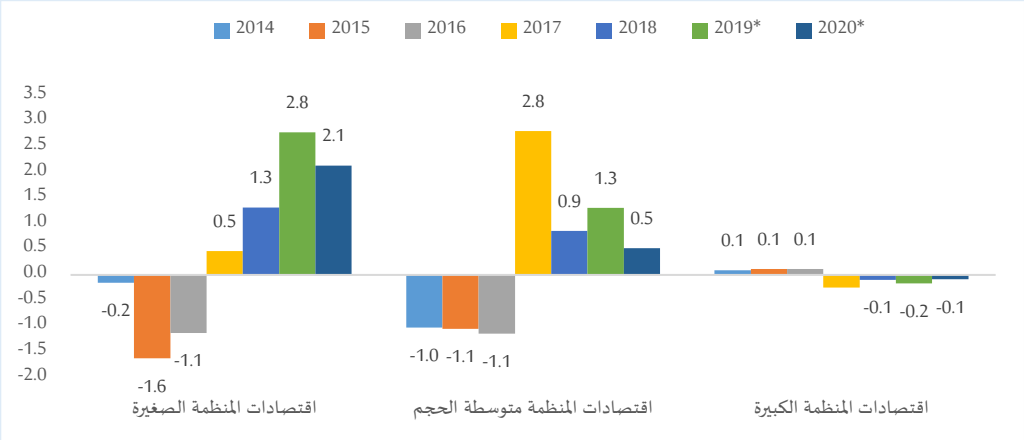

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة. (*) توقعات.

المنظمة الصغيرة الحجم تتوسع بسرعة أكبر من اقتصادات المنظمة الكبيرة الحجم، وهو ما يدل على وجود تقارب محتمل بين بلدان المنظمة من حيث الأحجام الاقتصادية.

وعلى مستوى البلد الواحد، نجد أن ليبيا هي الدولة ذات الاقتصاد الأسرع نموا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بمعدل نمو بلغ 17.9% خلال 2018 تليها كل من بنغلاديش بنسبة 7.7% وكوت ديفوار بنسبة 7.4% وطاجيكستان بنسبة 7.0% ثم المالديف بنسبة 7.0%، كما هو مبين في الشكل 8.2أ . وفي الإجمالي، سجلت 26 دولة عضو في المنظمة معدل نمو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 3.6%. وفي الوقت الذي سجلت فيه بعض دول المنظمة معدلات نمو عالية عام 2018، يبقى التحدي الأهم الحفاظ على معدلات

الشكل 8.2.أ: دول المنظمة ذات أعلى معدلات النمو خلال عام 2018

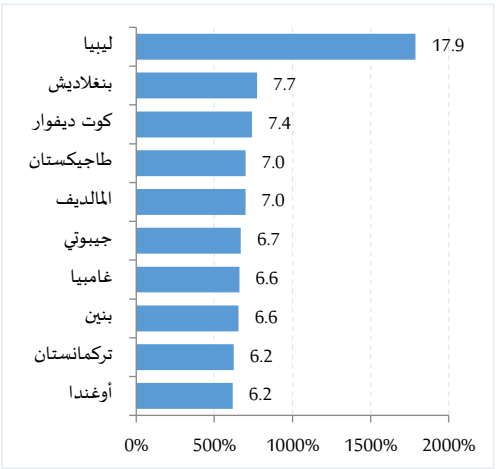

الشكل 8.2.ب: دول منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى معدلات النمو خلال السنوات الخمس الأخيرة (2014-2018)

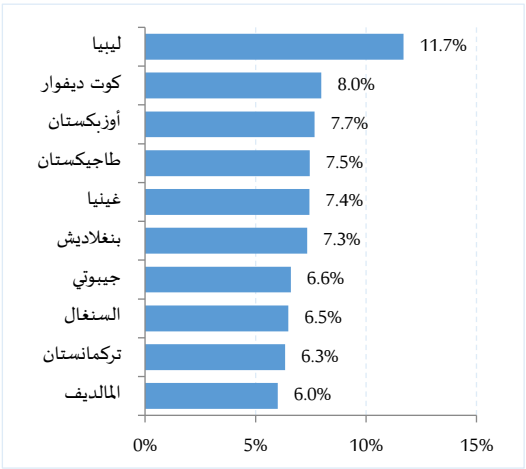

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019 باستخدام الناتج المحلي الإجمالي معبرا عنه بالأسعار الوطنية الثابتة. تغطية البيانات: من بين 55 دولة عضو في المنظمة.

الشكل 9.2: مساهمة بلدان المنظمة في مستويات نمو المنظمة، 2018

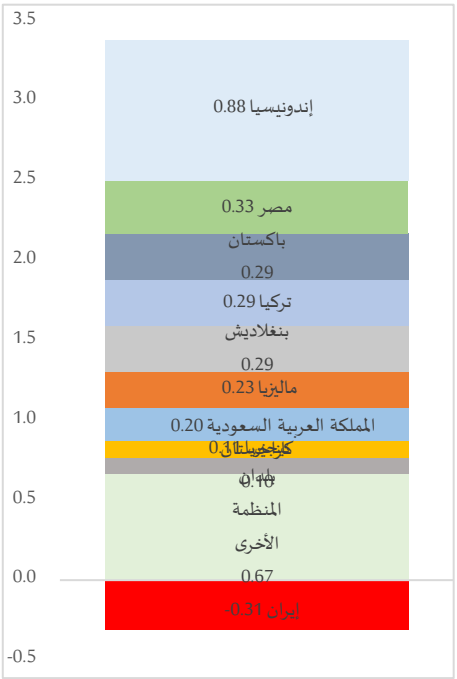

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019.

النمو لفترات أطول. ويبرز الشكل 2.8.ب دول المنظمة التي نجحت في الحفاظ على معدلات نموها من خلال عر ض متوسط معدلات النمو السنوي على مدار السنوات الخمس الماضية. ودول المنظمة السبعة التي سجلت أعلى معدلات للنمو الاقتصادي عام 2018 تندرج كذلك ضمن دول المنظمة الأسرع تحقيقا للنمو خلال السنوات الخمس الماضية. وكانت كل من ليبيا (11.7%) وكوت ديفوار (8.0%) وأوزبكستان (7.7%) وطاجيكستان (7.5%) وغينيا (7.4%) من بين بلدان المنظمة الأفضل أداء خلال فترة 2014-2018.

يتوقف متوسط معدل النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير على أداء الاقتصادات الكبيرة. فكلما حققت هذه الاقتصادات أداء جيدا، يتحسن المعدل الإجمالي للنمو في بلدان المنظمة كمجموعة. ففي عام 2018، ساهم الأداء الاقتصادي الجيد الذي حققته كل من إندونيسيا ومصر وباكستان وتركيا

وبنغلاديش بشكل كبير في تحسن الأداء العام للمنظمة. وبالمقابل، أثر انكماش الاقتصاد الإيراني سلبا على المعدل الإجمالي للمنظمة (الشكل 9.2).

في الواقع، عانت العديد من بلدان المنظمة من انكماش في اقتصاداتها خلال فترة 2015-2017. وفي عام 2016، حققت سبع دول أعضاء في المنظمة معدلات نمو سلبية، وأصبح عدد هذه الدول ستة عام 2017 وأربعة عام 2018. ومع تحسن الظروف الاقتصادية، من المتوقع أن تظل ثلاث دول فقط من دول المنظمة في حالة ركود في عام 2019 (الشكل 10.2).

الشكل 10.2: عدد بلدان المنظمة ذات معدلات النمو السلبية (2011-2020)

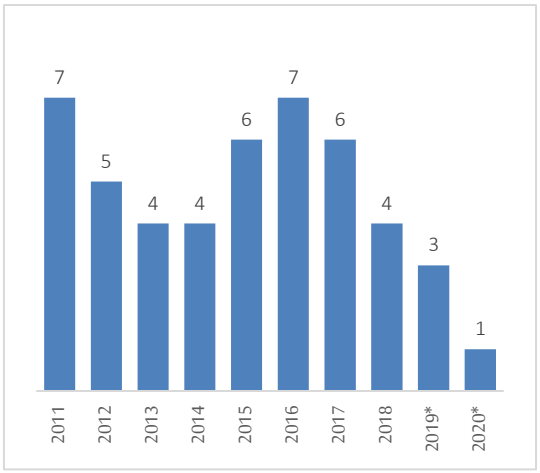

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة. (*) توقعات.

▪ بنية الناتج المحلي الإجمالي: يستأثر قطاع الخدمات بنصف الأنشطة الاقتصادية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي

يعطي تحليل القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي لمحة عامة عن بنية اقتصاداتها. فرغم استئثار قطاع الزراعة بحصة مهمة من العمالة في الاقتصاد، تبقى حصته من مجموع الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بسبب قلة إنتاجيته. لكن مع ذلك يبقى هذا القطاع من القطاعات الهامة بالنسبة لدول المنظمة، ويستأثر بحصة 10.2% من إجمالي الأنشطة الاقتصادية (الشكل 11.2). ومع مرور السنين تتراجع بصورة بطيئة حصة قطاع الصناعة غير التحويلية، الذي يغطي بالأساس التعدين والمرافق العامة والبناء. فقد بلغت نسبة 26.2% عام 2013 و 25.1% عام 2017، وهذا ما يجسد تراجعا بنسبة 1.1%. وبالمقابل، ارتفعت حصة قطاع الصناعة التحويلية، الذي يتمتع بإمكانيات هائلة للنهوض بالإنتاجية والقدرة التنافسية، من 14.2% المسجلة عام 2013 إلى 14.6% عام 2017.

وواصل قطاع الخدمات لعب دوره الرئيسي كأبرز محرك للنشاط الاقتصادي في اقتصادات العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. وارتفع متوسط حصة قطاع الخدمات في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة من نسبة 49.3% المسجلة عام 2013 إلى 50.0% عام 2017. وفي البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة كذلك، واصل قطاع الخدمات استئثاره بأكثر من نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي مسجلا حصة 53.9% عام 2017 (الشكل 11.2). ونظرا للنسبة العالية جدا التي يستأثر بها قطاع الخدمات من إجمالي

القيمة المضافة للبلدان المتقدمة، تبلغ الحصة الإجمالية لقطاع الخدمات في مجموع الناتج المحلي الإجمالي نسبة 66.5%.

الشكل 11.2: القيمة المضافة حسب قطاعات الاقتصاد الرئيسية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

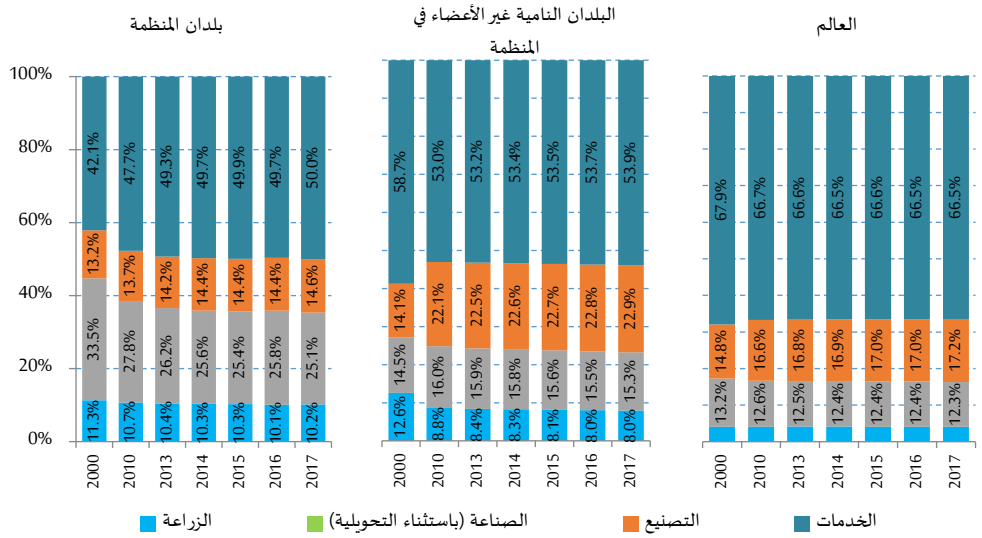

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، يونيو 2019. تجزئة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار الأمريكي. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 116 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

وعلى مستوى البلد الواحد، استحوذ قطاع الزراعة عام 2017 على أكثر من 30% من إجمالي القيمة المضافة في ثمانية من دول منظمة التعاون الإسلامي، وهي الصومال وسيراليون والسودان والنيجر وغينيا بيساو ومالي وتشاد وجزر القمر – وكانت جميعها ضمن قائمة البلدان الأقل نموا في العام نفسه وفقا لتصنيف الأمم المتحدة. ولم يستأثر قطاع الخدمات بحصة أكبر من 66.5%، أو بحصة اعلى من المتوسط العالمي، إلا في أربعة بلدان فقط: المالديف ولبنان وجيبوتي وفلسطين.

▪ الأنشطة الصناعية: تواصل المنحى التصاعدي لحصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي خلال 2017

تتسم اقتصادات عدد كبير من بلدان منظمة التعاون الإسلامي باعتمادها الكبير على السلع الأساسية. ولما كانت أسعار السلع الأساسية الأولية متقلبة إلى حد بعيد، فإن تدهور عملية إدارة الاقتصاد الكلي ومنظور التنمية الاقتصادية من النتائج التي لا مناص منها. وبالنسبة لمثل هذه الاقتصادات، فإنه من المهم بالنسبة لها أن تعمل على تنويع قاعدة إنتاج الصناعات التحويلية للتقليص من الأخطار المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية، التي قد تعصف بالاقتصاد الكلي.

مع مرور الوقت، سجلت حصة القيمة المضافة للتصنيع (MVA) من إجمالي القيمة المضافة زيادة طفيفة، لكنها تستأثر بحصة أكبر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. ساهمت الوتيرة السريعة للتصنيع في العديد من البلدان غير الأعضاء في المنظمة بشكل كبير في رفع حصة القيمة المضافة للتصنيع في هذه البلدان من 14.1% المسجلة عام 2000 إلى 22.9% عام 2017.

يعرف الإنتاج الصناعي الجماعي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي تسجيل زيادة مطردة مع مرور الأعوام (الشكل 12.2). فقد تجاوز عتبة 1 تريليون دولار عام 2017، مقارنة بمبلغ 736 مليار دولار عام 2010. والأكثر أهمية هو أن حصة دول المنظمة من أنشطة التصنيع العالمية في تزايد مستمر. وبلغت حصة هذه البلدان من إجمالي القيمة المضافة للتصنيع فقط 4.9% في عام 1990، لترتفع إلى 5.8% في 2000 وإلى 7.1% عام 2010. واعتبارا من 2017، استأثرت بحصة 8.0% من القيمة المضافة للتصنيع العالمية. وعلى الرغم من الزيادة المطردة، وبالنظر إلى الإمكانيات القائمة من حيث رأس المال البشري والموارد الطاقية وإمكانات السوق، إلا أن المستوى الحالي للمساهمة في القيمة المضافة للتصنيع على المستوى العالمي لا يرقى لمستوى مرض.

على الرغم من وجود تنوع في مستويات أداء النمو في بلدان المنظمة، إلا أن عددا قليل من البلدان الأعضاء

الشكل 12.2: أنشطة التصنيع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (مليار دولار)

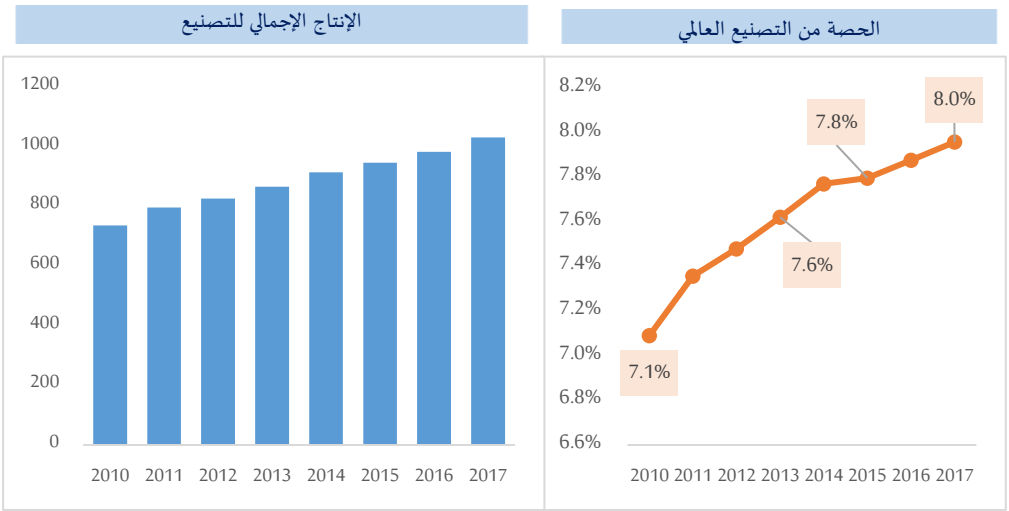

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، يونيو 2019. الأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار الأمريكي. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

هي التي تهيمن على إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في مجموعة بلدان المنظمة. وبالحصة المشتركة البالغة 41.8%، تستأثر كل من إندونيسيا وتركيا فقط بأكثر من خمسي ربع إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في دول

المنظمة، تليهما ماليزيا (8.1%) والمملكة العربية السعودية (8.1%) ثم إيران (6.8%). وتستأثر البلدان الخمس الأولى في المنظمة بحصة 64.8% من إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في كل بلدان المنظمة.

الشكل 13.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأفضل أداء في قطاع التصنيع (مليار دولار أمريكي)

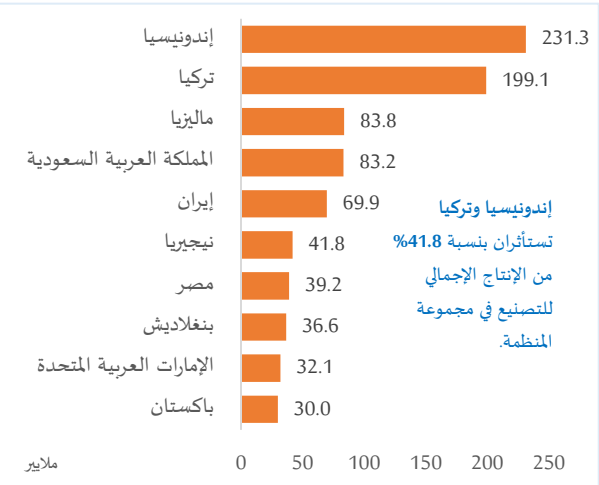

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، يونيو 2019. الأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار الأمريكي.
تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

من الواضح أن بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي تشهد نموا قويا في القيمة المضافة للتصنيع منذ أكثر من عقدين، إلا أن حصة التصنيع من إجمالي العمالة والقيمة المضافة لا تزال منخفضة. وهناك نمو قوي في العجز التجاري في المنتجات المصنعة، ما يعكس عدم كفاية القدرة الإنتاجية في بلدان المنظمة. غير أن الاقتصاد المتميز بقدر مهم من التنوع يتطلب قطاع تصنيع قوي ومتطور لتعزيز قدرته التنافسية في الاقتصاد العالمي واستبقائها.

أشارت التجربة الدولية بصورة حاسمة إلى أن سياسات الانغلاق المفرطة تحول دون تحقيق التنمية على المدى الطويل لأن الاقتصادات المحلية تحرم من مصدر كبير من المعلومات والمعارف التكنولوجية، والأهم من ذلك القدرة التنافسية. ولتحديد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء فشل سياسات التصنيع، ينبغي التحقيق في تجارب كل بلد من المرحلة الأولية لتصميم السياسات إلى مرحلة اعتماد نهج معينة في عمليات التنفيذ.

- **الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق:** حصة الاستثمار من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي واصلت تراجعها في عام 2017

يظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب بنود الإنفاق الرئيسية أن حصة الاستهلاك النهائي (للأسر المعيشية والحكومة) ما تزال تستأثر بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي على امتداد سنين عدة. وكما هو مبين في الشكل 16.2، حظي الاستهلاك الأسري في دول المنظمة بحصة الأسد عام 2017 بنسبة بلغت 52.9%، يليه الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال) بنسبة 28.0%، ثم الإنفاق الحكومي العام بنسبة 12.8%، بينما سجلت حصة صافي الصادرات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة جد ضئيلة.

الشكل 14.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

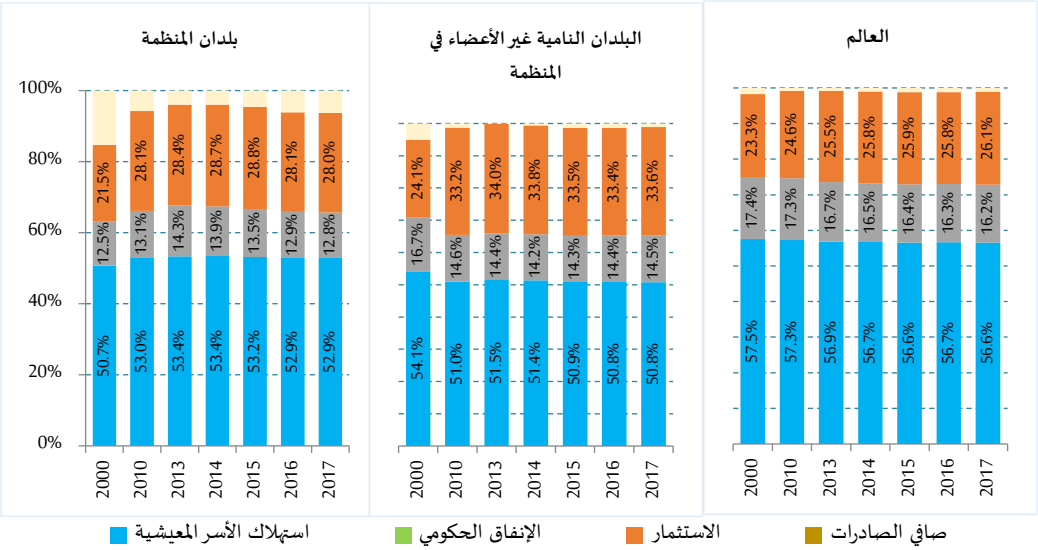

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، يونيو 2019. تجزئة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار الأمريكي. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 116 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

سجلت الحصص النسبية لبنود الإنفاق الرئيسية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة تباينا كبيرا بالمقارنة مع باقي دول العالم. ففي عام 2017 استأثر الاستهلاك الأسري والإنفاق الحكومي بحصة بلغت 65.7% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة. وكمكونات للإنفاق الاستهلاكي النهائي، استأثر الإنفاق الأسري والحكومي بحصتي 52.9% و 12.8% من الناتج المحلي الإجمال على التوالي. وتدل هذه الأرقام على وجود زيادة طفيفة في حصص الاستهلاك الأسري مقارنة بعام 2000. غير أن حصة صافي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في المنظمة قد انخفضت بنسبة 9.0% منذ عام 2000 لوقتنا الحاضر، في حين ارتفعت حصة إجمالي تكوين رأس المال بمقدار 6.5% خلال نفس الفترة. وقد تم استيعاب هذا الانخفاض في حصة صافي الصادرات أساسا عن طريق الزيادة في حصة إجمالي تكوين رأس المال من 21.5% عام 2000 إلى 28.0% عام 2017. ومن ناحية أخرى، فإن حصة الاستهلاك الأسري والحكومي النهائي من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بلغت نسبة 65.3% عام 2017، ومرة أخرى كان الاستهلاك الأسري المصدر الرئيسي لنفقات الاستهلاك النهائي في هذه الدول بحصة 50.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **إجمالي تكوين رأس المال الثابت:** استثمرت دول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 28.0% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في الأصول الإنتاجية عام 2017

يقيس إجمالي تكوين رأس المال كمية المدخرات التي يتم تحويلها إلى استثمارات في الإنتاج في اقتصاد معين. وكما يظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية في الشكل 16.2، فإن حصة 28.0% من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي تم استثمارها في الأصول الإنتاجية عام 2017، فيما سخرت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة ما متوسطه 33.6% من ناتجها المحلي الإجمالي للاستثمارات الإنتاجية. ولم تشهد حصة إجمالي تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة كمجموعة أي تغير مهم منذ عام 2010، لكنها بالمقابل ارتفعت بمقدار 0.4% فقط في مجموعة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة خلال نفس الفترة. ومع ذلك، يمكن القول بأن إجمالي تكوين رأس المال كمؤشر يبقى مشوبا بالعيوب، وذلك راجع بالأساس للتقلبات الكبيرة في المخزون وفي غالب الأحيان بسبب عدم توفر معلومات قوائم الجرد على مستوى قطاع الصناعة. ويعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت مؤشرا أفضل للإضافات الصافية للأصول الإنتاجية الناشئة خلال سنة معينة.

وبالنظر إلى الحجة المذكورة أعلاه، يعرض الشكل 15.2 لمحة عن اتجاهات إجمالي تكوين رأس المال الثابت في دول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة مع باقي الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة وكذلك الدول المتقدمة.

الشكل 15.2: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الحجم والحصة (يمين)

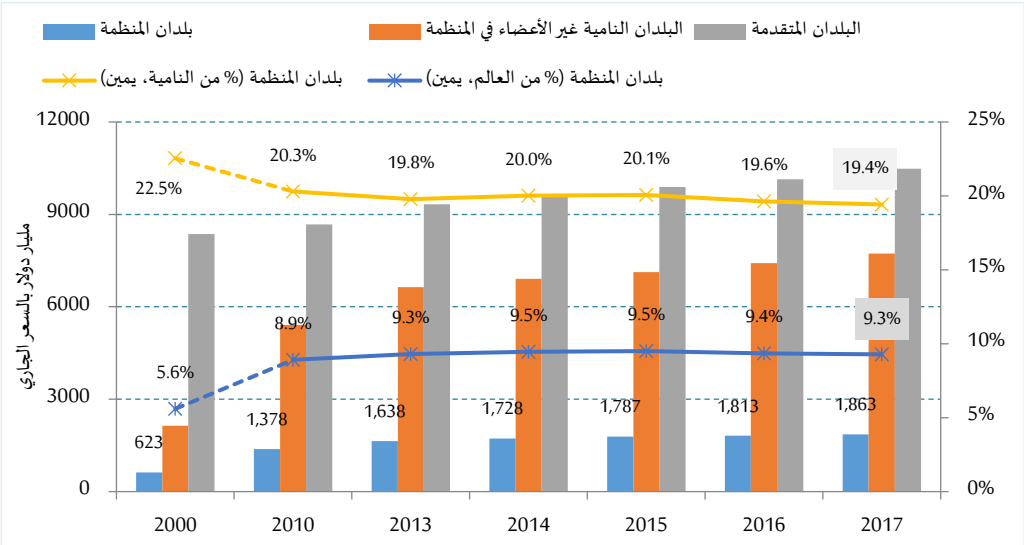

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، يونيو 2019. إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بما في ذلك المقتنيات مطروحا منها الأصول المتصرف فيها من الأشياء الثمينة) بالأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار الأمريكي. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و116 بلدا ناميا من خارج المنظمة و38 بلدا متقدما.

فحسب الشكل 15.2، بلغت حصة دول المنظمة عام 2017 نسبة 9.3% من الإجمالي العالمي، وهذا ما يمثل زيادة تعادل 3.7 نقطة مئوية منذ عام 2000 وزيادة بمعدل 0.4 نقطة مئوية منذ عام 2010. وعلى الرغم من هذا المنحى التصاعدي، تسير حصة دول المنظمة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للدول النامية في منحى تراجعي وتقلصت من 22.5% إلى 19.4% خلال نفس الفترة. وهذا يدل على ضعف نسبي في الأداء الذي تبديه دول المنظمة في مراكمة رأس المال الاستثماري، بالمقارنة مع باقي الدول النامية.

2.2 الدخل والعمالة والأسعار

- **الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد:** تراجع وتيرة نمو الدخل في دول منظمة التعاون الإسلامي

ينعكس التباطؤ الذي لوحظ في إجمالي النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي في نصيب الفرد من الدخل. وتم تسجيل متوسط معدل النمو خلال الفترة 2010-2015 بنسبة 2.2% في دول المنظمة، والذي انخفض إلى 1.6% خلال الفترة 2016-2018، ومن المتوقع كذلك أن يتقلص إلى 1.2% خلال الفترة 2019-2020 (الشكل 16.2). كما أنه خلال نفس الفترات، ظلت نسبة النمو في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة حوالي 4%. ومن المتوقع أن تكون معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل في البلدان المتقدمة أعلى من دول المنظمة خلال العامين المقبلين.

الشكل 16.2: مستويات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

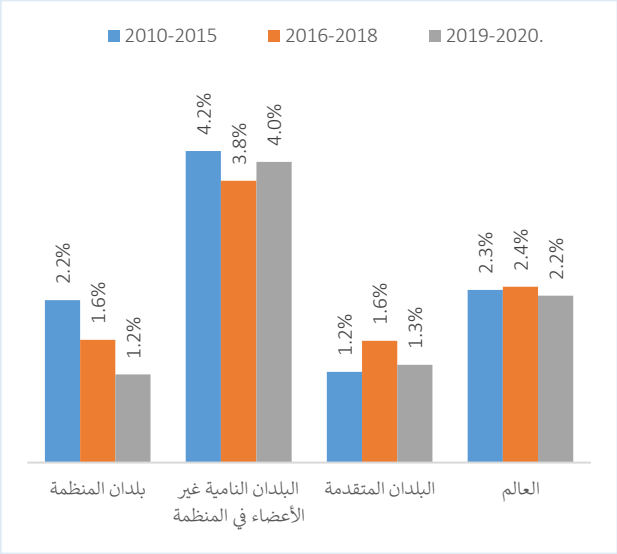

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019 معدلات النمو السنوي المركب تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما. (*) توقعات.

إن معدلات نمو نصيب الفرد هي أيضا أقل من المتوسط العالمي، مما يدل على أن مستويات المعيشة لا تزيد بمعدلات أعلى من تلك الخاصة ببقية العالم وأن نصيب الفرد من الدخل في دول منظمة التعاون الإسلامي لا يتقارب مع المتوسط العالمي، وتفاوت الدخل بين المنظمة والدول غير الأعضاء في تزايد. كما هو مبين في

الشكل 17.2: مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

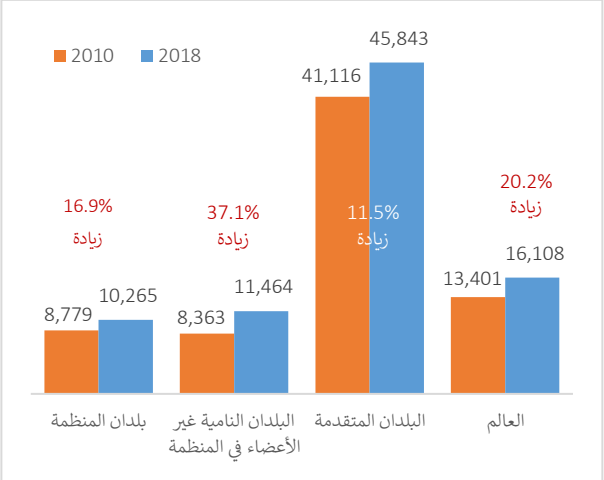

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. معبر عنه بالأسعار الثابتة وتعادل القوة الشرائية. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.

الشكل 18.2: أفضل 10 دول في منظمة التعاون الإسلامي حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2018، الدولار الأمريكي الحالي، بالألف)

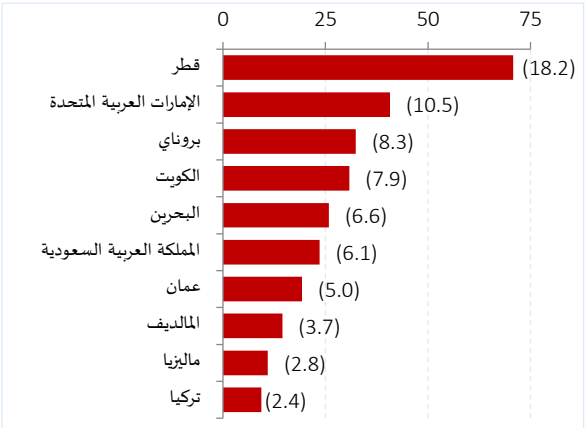

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تشير الأرقام الواردة بين الأقواس إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المعني إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الواحد في دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة.

الشكل 17.2، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل في دول منظمة التعاون الإسلامي من 8,779 دولارا أمريكيا في عام 2010 إلى 10,265 دولارا أمريكيا في عام 2018، أي بزيادة 16.9% في المجموع. وخلال نفس الفترة، حققت البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي معدلات نمو أعلى (37.1%) وتجاوزت مستويات نصيب الفرد من الدخل في دول المنظمة لتصل إلى 11,464 دولار أمريكي في عام 2018. وتم تسجيل هذا المعدل بـ45,843 دولار أمريكي في البلدان المتقدمة بمعدل نمو بلغ 11.5% منذ عام 2010. كما زاد المتوسط العالمي أيضا بنسبة 20.2% وتجاوز متوسط نصيب الفرد من الدخل في العالم 16,000 دولار أمريكي، عند التعبير عنه بقيمة المعدل حسب تعادل القوة الشرائية.

ومن بين دول المنظمة، سجلت دولة قطر سنة 2018 أعلى معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها كل من الإمارات العربية المتحدة وبروني دار السلام (الشكل 18.2). فقد سجلت قطر معدلا يفوق متوسط معدل مجموعة باقي دول المنظمة بـ18.2 مرة، وهذا الوضع يعكس مدى حجم التفاوت في الدخل بين

الدول الأعضاء. كما أنه من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تنتمي ست دول من أصل الدول العشر الأولى لمنطقة الشرق الأوسط، ومعظمهم من البلدان الغنية بالموارد. وفي 2018، احتلت قطر الرتبة السابعة على الصعيد العالمي من حيث مستويات نصيب الفرد من الدخل.

- **توزيع الدخل والفقر:** لا تزال معدلات الفقر في 13 دولة في منظمة التعاون الإسلامي أعلى من 30%.

ومن أجل اقتصاد ومجتمع سليمين من الضروري أن يحصل المواطنون على فرص اقتصادية لكسب رزقهم من خلال عمل لائق. ويؤدي عدم الوصول إلى برامج التعليم وتنمية المهارات إلى انخفاض مستوى العمالة الماهرة في السلَّم المهني أو إجبارهم على الخروج من سوق العمل تماما. كما سيكون لذلك عواقب وخيمة على رفاهية الناس ومستويات معيشتهم مع مزيد من الآثار المترتبة على توزيع الدخل والفقر.

الشكل 19.2: توزيع الدخل، معامل 'جيني'

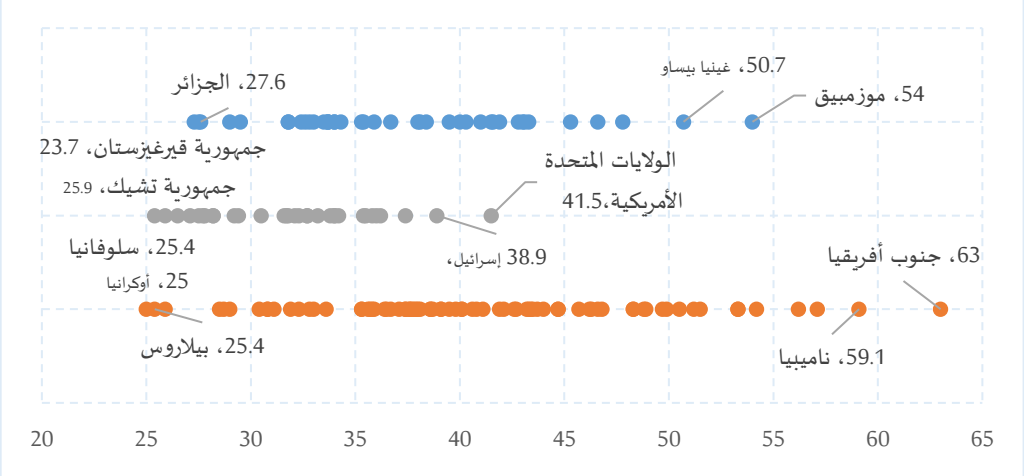

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يونيو 2019. تغطية البيانات: 41 من المنظمة، 32 دولة متقدمة، 79 دولة نامية غير عضو في المنظمة. آخر سنة متاحة خلال 2008-2017.

إن توزيع الدخل، الذي يقاس بمعامل 'جيني'، متنوع للغاية في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي. إذ أن هذا المعامل أو المؤشر هو مقياس إحصائي للتوزيع غالبا ما يستخدم لتقييم عدم المساواة الاقتصادية وتوزيع الدخل بين السكان. ويتراوح المعامل من 0 (أو 0%) إلى 1 (أو 100%)، حيث تمثل 0 المساواة الكاملة و 1 تمثل عدم المساواة الكاملة. وهناك 15 دولة من الأعضاء في المنظمة تتجاوز النتيجة فيها 40، ودول المنظمة ذات أعلى معدلات عدم المساواة في الدخل هي موزمبيق وغينيا بيساو وبنين والكاميرون وجزر القمر. ومن ناحية أخرى، تتمتع قيرغيزستان وكازاخستان والجزائر وألبانيا والعراق بأدنى تباين في الدخل بين 41 دولة من دول المنظمة التي تتوفر عنها البيانات. ولوحظت أدنى معدلات عدم المساواة في العالم في أوكرانيا وسلوفينيا وبيلاروس، بينما لوحظت أعلى معدلات عدم المساواة في جنوب إفريقيا وناميبيا وزامبيا.

يعتبر مؤشر الفقر هو مؤشر مهم للاقتصادات والمجتمعات السليمة. فقد كان القضاء على الفقر أحد أهم الأهداف الإنمائية للألفية، ولا يزال يشكل عنصرا هاما في جدول أعمال التنمية العالمية. في حين تم تخفيض معدلات الفقر في العالم بشكل كبير منذ عام 2000، لا يزال هناك ملايين الأشخاص الذين ما زالوا يعيشون مع أسرهم تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم. وضمن مجموعة المنظمة، لدى 13 دولة معدل فقر يزيد عن 30%. كما تعد غينيا بيساو وموزمبيق ونيجيريا وسيراليون ومالي أكثر البلدان تضرراً لأنها تشهد أعلى معدلات الفقر. ومن ناحية أخرى، من بين 41 دولة في منظمة التعاون الإسلامي، أبلغت ثلاث دول في المنظمة عن عدم وجود من يعيش تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم، وهي كازاخستان ولبنان وماليزيا. (ربما هناك بعض دول المنظمة الأخرى حيث ينتفي الفقر، لكن إحصاءاتها ليست مدرجة في قاعدة بيانات البنك الدولي).

يجب أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً لتوفير فرص عمل مستدامة وتعزيز المساواة. فالأمن الاقتصادي اليوم هو التحدي الرئيسي للناس العاديين أكثر من أي وقت مضى. كما أن الفقر والبطالة وعدم المساواة تهدد الأمن

الشكل 20.2: نسبة عدد الفقراء عند خط 1.90 دولار لليوم (تعادل القوة الشرائية 2011) (% من السكان)

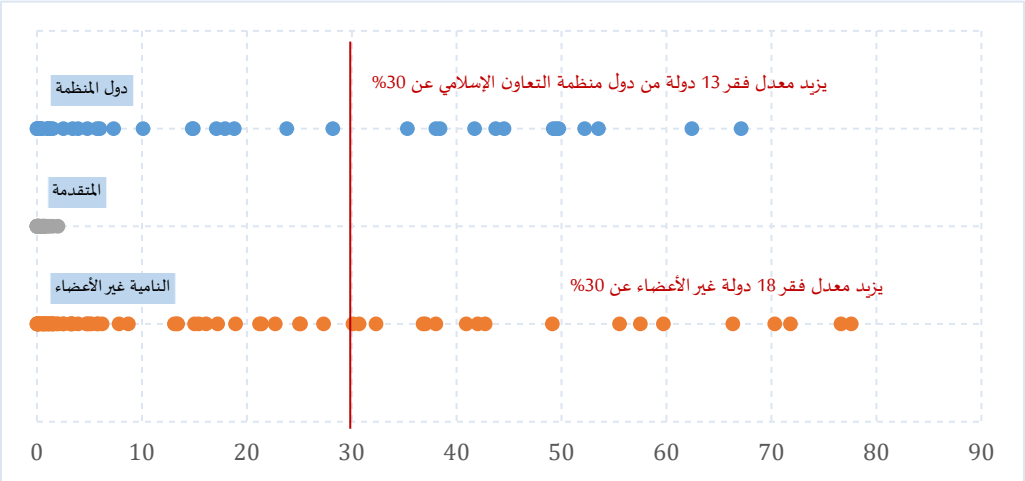

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يونيو 2019. تغطية البيانات: 41 من المنظمة، 32 دولة متقدمة، 79 دولة نامية غير عضو في المنظمة. آخر سنة متاحة خلال 2008-2017.

اليومي للمواطنين العاديين في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ولهذا السبب، يجب على الدول الأعضاء، وبشكل أساسي، أن تهدف إلى تقديم سياق معين للمزيد من النمو والعمالة والقدرة التنافسية في دول منظمة التعاون الإسلامي، من خلال أنشطة موجهة نحو النتائج. ولتحقيق ذلك، يجب على حكومات الدول الأعضاء في المنظمة أن تخلق بيئة أكثر دعماً للتنمية الاقتصادية، وينبغي أن تعتمد اقتصاداتها على تعاون إقليمي وتكامل اقتصادي أكثر عمقا، كأحسن خيار للتنمية الإيجابية.

- العمالة: لا يزال معدل العمالة أقل بكثير من متوسطات مجموعات البلدان الأخرى.

فمن الواضح أن النمو الاقتصادي ما زال غير كاف للتصدي للفقر المنتشر وتزايد عدم المساواة في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم. مما يبين أنه لا زالت هناك حاجة إلى استراتيجيات نمو أكثر شمولية والتي من شأنها أن تعالج تحديات معظم السكان المحرومين. ويعتبر تمكين هذه الفئات من كسب دخلها عن طريق تشجيع مشاركتها في النشاط الاقتصادي من بين الوسائل الفعالة لدعمها. لذلك ينبغي أن تشمل الاستراتيجيات الإنمائية الشمولية سياسات حصيفة متعلقة بسوق العمل تهدف إلى النهوض بمعدل المشاركة في القوى العاملة وبالتالي التقليص من نطاق الركود الاقتصادي في البلد.

تعتبر العمالة أهم مصدر لتوليد الدخل، بحيث تعني النسبة المرتفعة للعمالة إلى عدد السكان أن نسبة عالية من سكان البلد الذين في سن العمل يعملون، في حين أن انخفاضها يدل على أن نسبة كبيرة من السكان لا تشارك مباشرة في الأنشطة المتعلقة بالسوق، لأنهم إما عاطلون عن العمل أو خارج القوى العاملة تماماً. وكما هو مبين في الشكل 21.2، ارتفع معدل العمالة إلى عدد السكان في دول المنظمة زيادة طفيفة من 53.3% في عام 2010 إلى 54.0% في عام 2018.

وعلى الرغم من تسجيل دول المنظمة لأداء يضاهي المستوى العالمي من حيث نسب المشاركة في العمالة إجمالا وعلى مستوى الذكور خاصة، إلا أن أداءها فيما يتعلق بنسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل من ذلك بكثير، وفي حالة نسبة العمالة في صفوف الذكور، سجلت دول المنظمة نسبة 71.6% مقابل 63.7% في تلك النامية و 73.2% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. فقد بلغت نسبة العمالة النسائية في دول المنظمة 36.0% عام 2018، وهو رقم أقل بكثير من متوسطات الدول النامية غير الأعضاء (47.1%) والمتقدمة (51%). ومع ذلك، فقد انخفضت الفجوة بين الجنسين من 37.9 نقطة مئوية إلى 35.6 نقطة مئوية.

الشكل 21.2: نسبة العمالة إلى عدد السكان (2010 مقابل 2018)

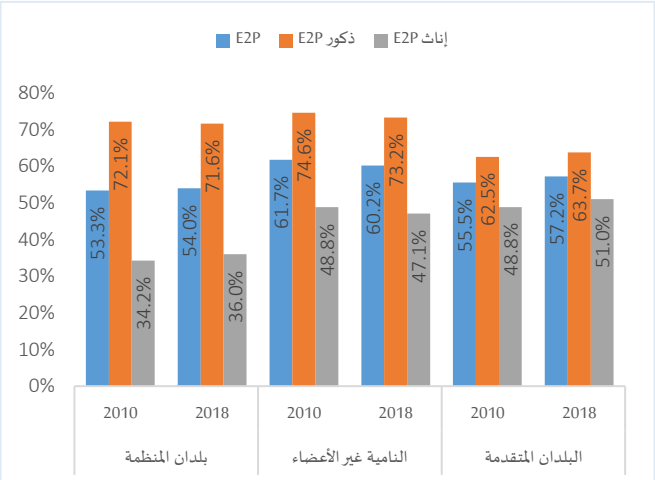

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، نوفمبر 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 93 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

- البطالة: واصل متوسط معدل البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعه بالمقارنة مع متوسط العالم

تعتبر البطالة من بين القضايا الأكثر استعصاء في العالم. وفقا لتقرير منظمة العمل الدولية حول العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية 2019، بلغ عدد العاطلين عن العمل ما يقدر بنحو 172 مليون في جميع أنحاء العالم في عام 2018، وهو ما يتوافق مع معدل البطالة قدره 5.0%. وبسبب الشكوك المستمرة حول التطورات الاقتصادية العالمية، من المتوقع حدوث تحسن طفيف في سوق العمل العالمي في عام 2019، في حين يتوقع نمو عدد العاطلين عن العمل بمقدار مليون شخص سنويا ليصل إلى 174 مليون بحلول عام 2020، مما يعكس حقيقة أن العمالة لا تتوسع بسرعة كافية لمواكبة القوى العاملة المتنامية. ومن ثم فإن عدم اليقين على الصعيد العالمي وندرة فرص الحصول على وظائف لائقة يسهمان في تأجيج الاضطرابات الاجتماعية وتحفيز الهجرة في أجزاء كثيرة من العالم.

وحسب أحدث البيانات المتاحة، سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي معدلات بطالة أعلى بكثير مقارنة بالبلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2018 (الشكل 22.2أ). ومنذ عام 2000، ظل معدل إجمالي البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى ويتقلب بين 5.8% و 6.9% (قد تختلف هذه الإحصاءات وغيرها ذات الصلة عن تلك الواردة في الإصدارات السابقة للتوقعات الاقتصادية بسبب التغير في تقدير منظمة العمل الدولية). وشكلت معدلات

الشكل 22.2ب: نسبة بطالة الشباب الأعمار 15-24 (2020-2014)

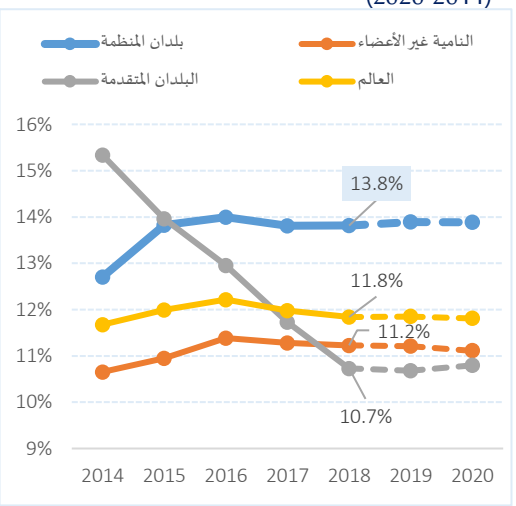

توقعات. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 93 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

الشكل 22.2أ: معدلات البطالة، الأعمار 15+ (2020-2014)

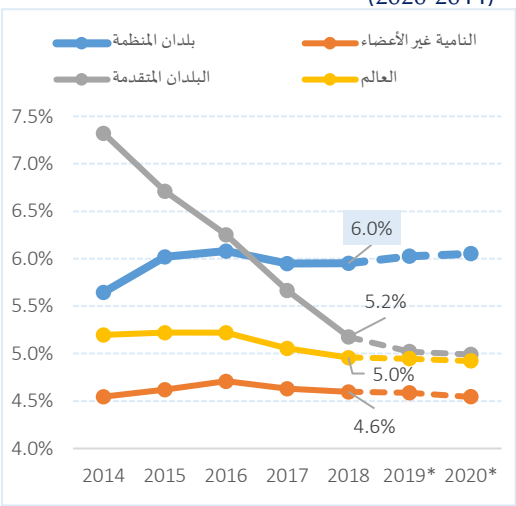

توقعات. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 93 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

البطالة المرتفعة في البلدان المتقدمة الاستثناء الوحيد الذي تجاوز المعدل في دول المنظمة خلال الفترة المتراوحة بين عامي 2009 و 2016. ومنذ عام 2017، واصل متوسط معدل البطالة في البلدان المتقدمة تسجيل معدلات منخفضة عن المعدلات المسجلة في دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ 5.2% عام 2018 مقارنة بمعدل 6.0% في دول المنظمة. وسجل هذا المتوسط في البلدان النامية غير الأعضاء معدلا أقل بكثير من متوسط دول المنظمة طوال الفترة قيد النظر، والذي من المتوقع أن يستقر على 4.6% في 2018.

وتلاحظ صورة مماثلة للسكان الشباب. لا يزال الشباب (المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة) يعانون من نقص في توفر فرص العمل اللائق في جميع أنحاء العالم، وهم عرضة بشكل كبير إلى أن يكونوا عاطلين عن العمل أكثر من البالغين، 11.8% في عام 2018. فالتحدي العالمي الرئيسي هو ظاهرة الشباب غير المنخرطين بالتعليم أو العمالة أو التدريب (NEET). ووفقا لمنظمة العمل الدولية، تم تصنيف 30% من الشابات و 13% من الشبان على مستوى العالم على أنهم غير منخرطين بالتعليم أو العمالة أو التدريب في عام 2018.

تعتبر الأرقام المتوفرة حول معدلات بطالة الشباب في أوساط الفئات الشابة في دول منظمة التعاون الإسلامي غير مبشرة بالمرة، وظل المعدل مستقراً بنسبة 14% تقريباً منذ عام 2015، وكذلك أعلى بكثير من متوسطات العالم والدول النامية غير الأعضاء منذ عام 2000. وبعد الأزمة المالية التي أصابت الاقتصادات المتقدمة، صارت مشكلة بطالة الشباب في هذه البلدان أكثر خطورة من تلك التي واجهتها دول المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و 2013 (الشكل 22.2ب). واعتبارا من عام 2018، من المتوقع أن يستقر معدل البطالة في هذه البلدان على نسبة 13.8% وسيتراجع إلى 10.7% في الدول المتقدمة وتستقر على 11.2% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

وعلى مستوى كل بلد على حدة، تفاوتت معدلات البطالة كثيراً بين دول منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 23.2أ). حيث شكل العاطلون عن العمل في 2017 نسبة تقل عن 1% من إجمالي القوى العاملة في قطر (0.1%)، وهو أيضا أدنى معدل في العالم. كما تبلغ منظمة العمل الدولية أن النيجر (0.3%) والبحرين (1.0%) من بين الدول العشر في العالم ذات أدنى معدلات بطالة. ومع ذلك تعتبر البطالة مصدر قلق كبير في كل من فلسطين (30.2%)، والغابون (19.5%) وليبيا (17.3%).

وهناك تباينات شاسعة في معدلات البطالة بين الشباب في جميع دول المنظمة، وفي المقابل، سجلت أعلى معدلات البطالة بين الشباب في كل من فلسطين (46.8%) وليبيا (41.9%) والأردن (37.2%) والغابون (35.1%) وتونس (34.8%). وفي عام 2018، بلغ هذا المعدل أكثر من 20% في 20 دولة عضوا في منظمة

الشكل 23.2ب: دول منظمة التعاون الإسلامي الأولى حسب نسب بطالة الشباب (2018)

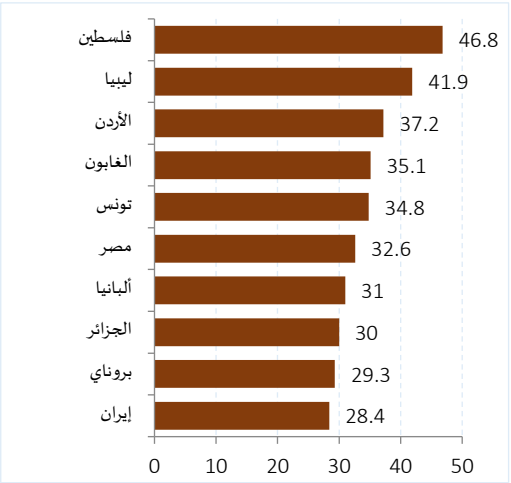

الشكل 23.2أ: دول منظمة التعاون الإسلامي الأولى حسب نسب البطالة (2018)

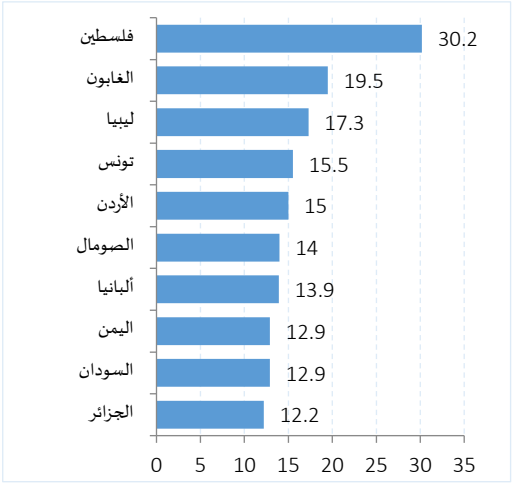

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، نوفمبر 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة.

الشكل 24.2: توزيع البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي

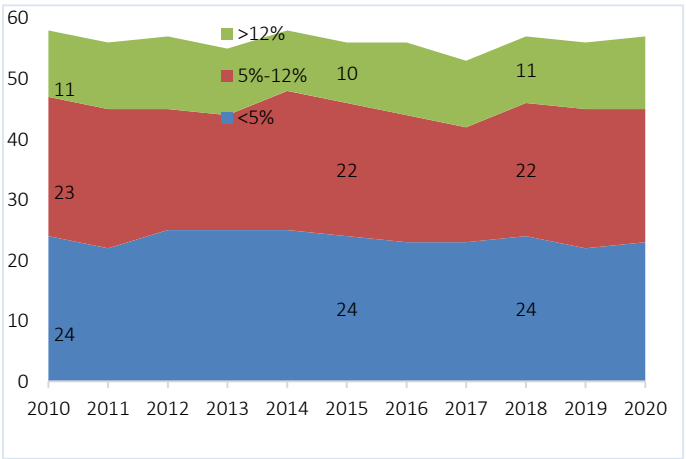

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، نوفمبر 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 93 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

لمعرفة عدد البلدان داخل مجموعة معينة من البطالة، يقوم الشكل 24.2 بتجميع دول منظمة التعاون الإسلامي في ثلاث مجموعات رئيسية. فبينما تواجه بعض الدول معدلات بطالة مرتفعة، تحظى الدول الأخرى بمعدلات منخفضة نسبيا. وفي المتوسط، يبلغ معدل البطالة في حوالي 11 دولة عضو أكثر من 12%، وفي حوالي 22 مابين 5% و 12% وكان لدى 24 عضو ما يقل عن 5% خلال عام 2010 (الشكل 24.2).

من الشائع ملاحظة أن البلدان تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي لخلق المزيد من فرص العمل والحد من البطالة. ولذلك، يبقى تحقيق معدلات نمو مرتفعة محور السياسات الرامية إلى الحد من البطالة. فعندما

ننظر إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، نلاحظ أن البلدان ذات النمو الاقتصادي العالي تميل معدلات البطالة فيها إلى أن تكون أقل (الشكل 25.2). ومع ذلك، فهذه العلاقة ليست واضحة جدا. فهناك دول ذات معدلات نمو مرتفعة وكذلك معدلات بطالة مرتفعة نسبيا، مثل طاجيكستان. وبشكل عام، يمكن

الشكل 25.2: النمو الاقتصادى مقابل البطالة فى دول منظمة التعاون الإسلامى

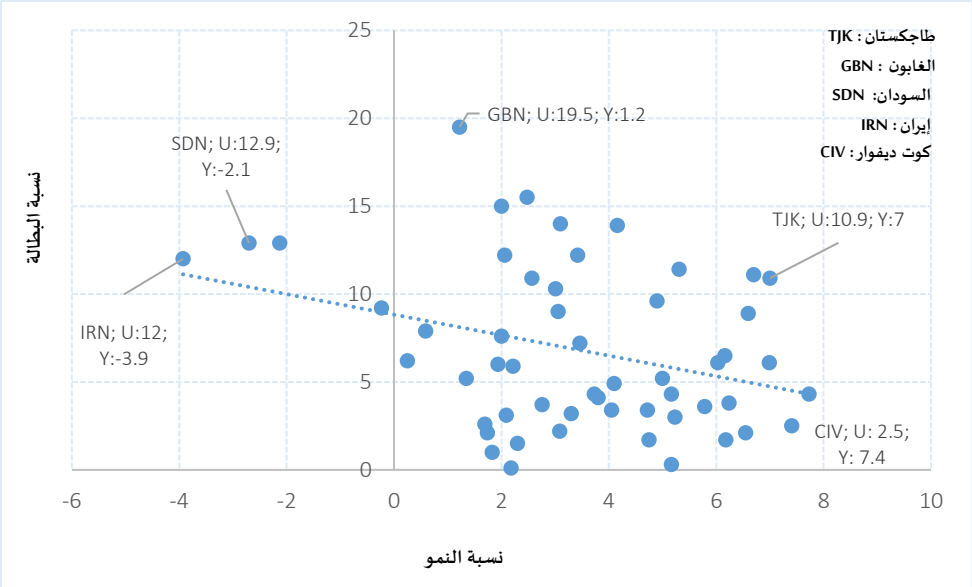

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، نوفمبر 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 93 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

القول أن الدول الأسرع نمواً في منظمة التعاون الإسلامي تميل معدلات البطالة فيها إلى أن تكون منخفضة.

- **إنتاجية العمل:** أربع دول فقط من بين جميع دول المنظمة هي التي سجلت متوسطا أكبر من الدول المتقدمة من حيث معدل إنتاجية العامل الواحد

تؤدي الإنتاجية دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية، فهي تساعد على زيادة الدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي. وعادة ما تعرّف إنتاجية العمل بالناتج لكل وحدة من مدخلات أو مخرجات العمل لكل ساعة عمل. وتساعد إنتاجية العمل على تحديد مساهمة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد معين، وتوفر قاعدة للمقارنة عبر البلد وتفسير التفاوتات في الدخل.

وعلى الصعيد العالمي، شهدت إنتاجية العمل اتجاهاً متزايداً خلال العقد الأخير. وكما هو مبين في الشكل 26.2أ، زاد الإنتاج لكل عامل في دول منظمة التعاون الإسلامي بمعدل نمو مركب قدره 2.3% خلال الفترة 2000-2009، لكن انخفض هذا المعدل إلى 1.8% خلال الفترة 2010-2018. وظل معدل نمو إنتاجية العمل

في البلدان النامية غير الأعضاء أعلى من 4% سنويا. واعتبارا من عام 2018، تم قياس متوسط إنتاجية العمل في دول المنظمة بـ28 ألف دولار أمريكي، كما تم قياسه بالأسعار الدولية الثابتة استنادا إلى تعادل القوة الشرائية (PPP). كما ظلت فجوة إنتاجية العمل بين البلدان المتقدمة والنامية كبيرة خلال هذه الفترة حيث قدرت إنتاجية العامل الواحد في البلدان المتقدمة بنحو 96 دولار أمريكي في عام 2018 مقارنة بمبلغ 25 دولار فقط في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و28 ألف دولار في دول المنظمة. وهذا يعني أن العامل العادي في مجموعة الدول النامية غير الأعضاء لا ينتج سوى 25.9% من الناتج الذي ينتجه عامل عادي في البلدان المتقدمة، ولا ينتج عامل عادي في دول منظمة التعاون الإسلامي سوى 29.4% من الناتج الذي ينتجه عامل عادي في البلدان المتقدمة النمو.

الشكل 26.2ب: معدل إنتاجية العمل (2018)

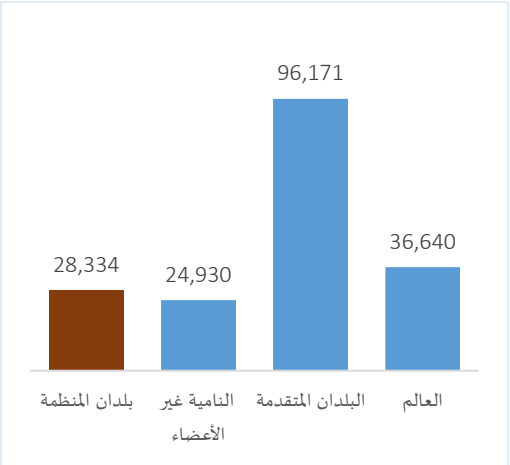

الشكل 26.2أ: متوسط نمو إنتاجية العمل (2000-2009 مقابل 2010-2018)

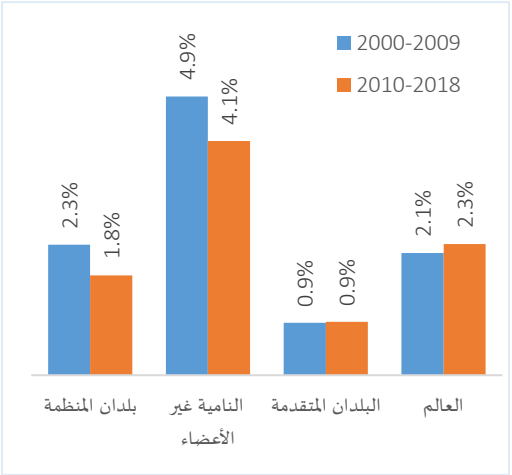

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، نوفمبر 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة و 93 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

وعلى مستوى البلد الواحد، سجلت قطر أعلى معدل لإنتاجية العامل الواحد عام 2018 بلغت 158 دولار، تلتها المملكة العربية السعودية بمبلغ 124 دولار والكويت بمبلغ 116 دولار ثم الإمارات العربية المتحدة بمقدار 98 دولار. وعلى مستوى دول المنظمة، سجلت النيجر أدنى مستوى لإنتاجية العمل 2,415 دولار تليها كل من موزمبيق بمبلغ 2,744 دولار وتوغو بمبلغ 3,289 دولار. كما سجلت أربعة دول فقط من المنظمة ناتج للعامل الواحد أكبر من الدول المتقدمة.

- **التضخم:** إن التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى من المتوسط العالمي

ظلت معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم عند مستويات معتدلة خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وتشير آخر التقديرات إلى أن معدل التضخم العالمي قد شهد انخفاضا من 3.2% المسجلة عام 2014 إلى 3.6% عام 2018، ومن المتوقع أن يستقر المعدل في نفس المستوى خلال سنتي 2019 و2020 بسبب التباطؤ الاقتصادي.

الشكل 27.2: متوسط معدل التضخم، التغير السنوي (يسار) والمؤشر (يمين)

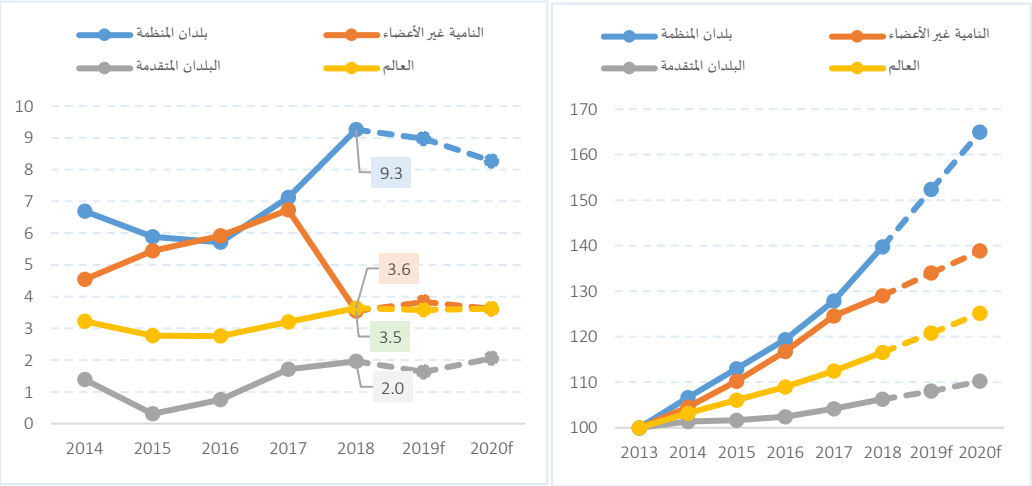

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019 تغطية البيانات: 55 بلدا من دول المنظمة و98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و39 بلدا متقدما. يتم حساب مؤشرات الأسعار العالمية والإقليمية كمتوسط مرجح لمؤشرات الأسعار الوطنية، حيث تمثل الأوزان الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد بالدولار الدولي الحالي استنادا إلى أساس تعادل القوة الشرائية.

الشكل 28.2: دول منظمة التعاون الإسلامي الأولى حسب معدلات التضخم (2018)

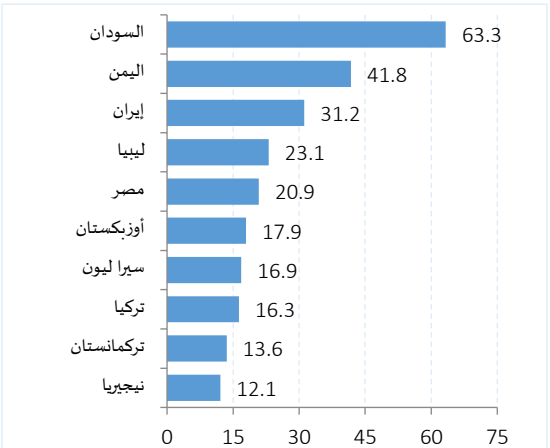

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا من دول المنظمة.

وكما هو مبين في الشكل 27.2، لا يُتوقع أن يكون تقلب الأسعار مصدر قلق كبير بالنسبة للدول المتقدمة والنامية معا. فعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو في دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2016 و 2018، إلا أن معدلات التضخم قد ارتفعت خلال نفس الفترة. وارتفعت من 5.7% في عام 2016 إلى 9.3% في عام 2018. لكن من المتوقع أن يحصل تراجع في متوسط أسعار المستهلك خلال السنتين القادمتين ليصل لمعدل 8.3% عام 2020 بعد فترة من الارتفاع في مستوياته. كما شهدت

البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة اتجاها مشابها في أسعار المستهلكين، ولكنها انخفضت بشكل حاد إلى 3.5% في عام 2018. وقد بلغ معدل التضخم المتوقع في البلدان غير الأعضاء في المنظمة 3.8% في عام 2019. وإجمالا، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 39.3% في دول المنظمة، و 29% في البلدان النامية غير الأعضاء وبنسبة 6.3% في البلدان المتقدمة منذ عام 2013.

على المستوى القطري لمنظمة التعاون الإسلامي، سجل السودان أعلى معدل تضخم في أسعار المستهلك بلغ 63.3% في عام 2018 (الشكل 28.2)، والذي كان أيضا ثالث أعلى معدل في العالم بعد فنزويلا وجنوب السودان. وكانت اليمن (41.8%) وإيران (31.2%) وليبيا (23.1%) ومصر (20.9%) دول المنظمة الأخرى ذات معدلات التضخم الأعلى في عام 2018. وكانت هذه الدول الخمسة من بين أكثر 10 دول في العالم ذات أعلى زيادة في أسعار المستهلكين.

▪ **الرصيد المالي:** قامت 32 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بتحسين ميزانها المالي في عام 2018

تشير آخر الإحصاءات إلى أن سياسات التقشف المالي المعتمدة في أعقاب الأزمة المالية قد أسفرت عن تسجيل تحسن في الموازنات المالية على المستوى العالمي. إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار البضائع الأساسية، وخاصة النفط، خلال فترة 2014-2015 أدى إلى ارتفاع في العجز المالي في جميع الدول المصدرة للنفط الرئيسية في العالم النامي. فعلى وجه الخصوص، شهدت البلدان المتقدمة تحسنا في وضعها المالي وفي عجز ميزانها المالي، بينما سجلت البلدان النامية تدهورا كبيرا في وضعها المالي خلال العقد الماضي.

الشكل 29.2: التغير في الرصيد المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي، % من إجمالي الناتج المحلي (2017 مقابل 2018)

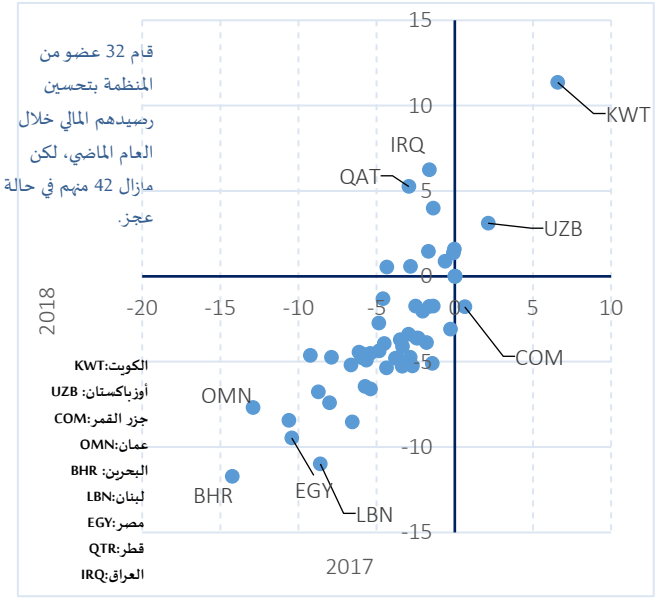

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 54 بلدا من دول المنظمة.

خلال الفترة قيد النظر، شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدهورا حاداً في ميزانها المالي. كما أن الاعتماد الكبير على صادرات السلع والسلع الأساسية يجعل العديد من دول المنظمة عرضة بشكل خاص لتقلبات الأسعار. ففي عام 2017، كان لدى ثلاثة دول فقط بالمنظمة فائض في ميزانها المالي في عام 2017. وارتفع هذا العدد إلى 11 في عام 2018 (الشكل 29.2). ومن بين البلدان العشر الأولى، فقط الكويت وأوزباكستان هما اللتان سجلتا فائضا ماليا بلغ 0.4% و 0.9%، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي. خلال عام 2017-2018، شهدت العديد من دول المنظمة المصدرة للنفط بعض التحسن في أرصدتها المالية في ظل انتعاش أسعار النفط. وعلى الجانب الآخر من المقياس، سجلت ليبيا أكبر عجز في ميزانها المالي (43.2%)، تليها البحرين (15.1%) وبروني (12.4-%).

الفصل الثالث

التجارة والمال

1.3 التجارة في السلع والخدمات

- تجارة البضائع: عرفت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادرات العالم المزيد من التحسين في عام 2018 الذي بلغ 10.2%.

وفقا لإدارة الإحصاءات التجارية التابعة لصندوق النقد الدولي DOTS، سجلت القيمة الإجمالية للصادرات العالمية من البضائع 19.4 تريليون دولار عام 2018 مقارنة مع 17.6 تريليون دولار المسجلة عام 2017. وارتفعت هذه القيمة، وفقا لمنظمة التجارة العالمية WTO، من 17.7 تريليون دولار في 2017 إلى 19.5 تريليون دولار في 2018. كما أنه بالرغم من التفاوتات الصغيرة في تقديرات التجارة العالمية، ارتفعت الصادرات العالمية بنسبة 10.2% في عام 2018. وبعد تحقيق معدلات نمو قوية لمدة عامين متتاليين، وصلت التجارة العالمية إلى أعلى مستوى لها تاريخيا، مما يعكس تحسن النشاط الاقتصادي العالمي.

تماشيا مع هذا الاتجاه العالمي، شهدت دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا تحسنا في إجمالي صادراتها إلى العالم. فبعد أن شهدت انخفاضا مستمرا خلال 2012-2016 ووصولها أدنى مستوياتها في 2016 منذ 2008، زادت صادراتها الإجمالية إلى 1.63 تريليون دولار عام 2017 و1.98 تريليون في 2018، كما أفاد تقرير إدارة الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي (الشكل 1.3). وهذا يتوافق مع زيادة بنسبة 21.5%. وكان هذا

الشكل 1.3: صادرات وواردات البضائع (تريليون دولار)

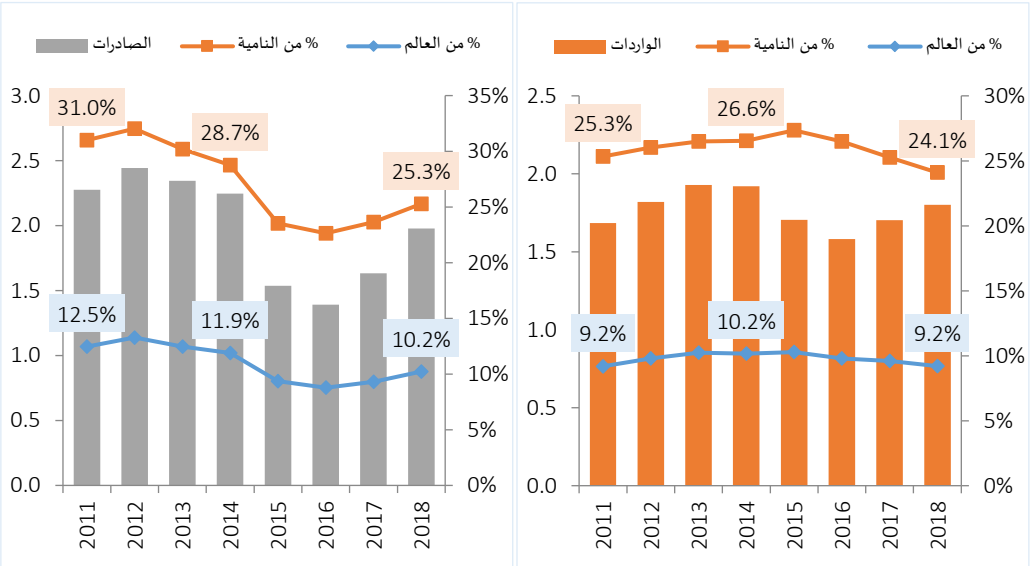

المصدر: إحصاءات وجهة التجارة (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، أغسطس 2018.تغطية البيانات: 56 دولة عضو في المنظمة، و 37 دولة متقدمة، و 116 دولة نامية غير عضو في المنظمة.

المنحى التصاعدي أقوى من نظيره في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة ودول العالم، مما أدى إلى زيادة في حصص دول المنظمة من إجمالي صادرات الدول النامية والعالم في 2018، التي شهدت أيضا انخفاضا مستمرا خلال 2012-2016. وبناء على ذلك، فإن حصة دول المنظمة من إجمالي صادرات الدول النامية تراجعت إلى نسبة 25.3% في 2018 مقارنة مع 23.6% عام 2017. كما اتبعت الحصة الجماعية في إجمالي الصادرات العالمية من البضائع اتجاهاً مماثلاً بين عامي 2012 و 2016، وانخفضت إلى 8.8% في 2016، وهي أدنى نسبة لوحظت منذ عام 2005 وذلك راجع إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار البضائع الأساسية، حيث يتركز اهتمام دول المنظمة بشكل كبير. إلا أن هذا المعدل عاد ليرتفع في 2017 إلى نسبة 9.3% و 10.2% في 2018، وهذا ما يعكس أفضلية دول المنظمة من حيث أدائها الاقتصادي بالمقارنة مع دول المجموعات الأخرى. ولتحقيق نمو مستدام طويل الأجل في تجارة البضائع وحصة أكبر من إجمالي الصادرات العالمية، يبدو أن دول المنظمة بحاجة لقطاعات اقتصادية أكثر تنافسية وبمستويات مهمة من التنوع وكثافة تكنولوجية عالية.

بالمثل، ارتفع إجمالي واردات البضائع لمنظمة التعاون الإسلامي من 1.7 تريليون دولار في عام 2017 إلى 1.8 تريليون دولار في عام 2018 (الشكل 1.3، يمين). وعلى الرغم من الزيادة في حجم الواردات، ظلت حصة دول المنظمة في الواردات العالمية من البضائع انخفضت قليلا إلى 9.2%، بالمقارنة مع 9.6% في 2017، بينما انخفضت حصتها في إجمالي واردات البلدان النامية من 25.3% في عام 2017 إلى 24.1% في عام 2018.

أما من حيث حصص الدول الأعضاء منفردة من مجموع صادرات البضائع من منطقة منظمة التعاون الإسلامي، فقد لوحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي صادرات دول المنظمة استمر في التمركز في عدد قليل فقط من الدول الأعضاء (الشكل 2.3، يسار). ففي عام 2018، سجلت الدول الخمس الأولى المصدرة في المنظمة نسبة 58.1% من إجمالي الصادرات من البضائع لجميع الدول الأعضاء، في حين سجلت الدول العشر الأولى نسبة 77.2%. وكانت المملكة العربية السعودية أكبر دولة مصدرة عام 2018 بمعدل أكبر من 295 مليار دولار من صادرات البضائع وحصة 14.9% من إجمالي صادرات دول منظمة ضمن مجموعة هذه الأخيرة، وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (259 مليار دولار، 13.1%) وماليزيا (246 مليار دولار، 12.4%) وإندونسيا (180 مليار دولار، 9.1%) ثم تركيا (168 مليار دولار، 8.5%). وبشكل عام، أدى الانخفاض في أسعار السلع الأساسية إلى ارتفاع حصص الدول المصدرة لهذه الأخيرة مقارنة مع مصدري السلع المصنعة.

ومثلما هو الحال بالنسبة للصادرات، فقد تمركزت الواردات من البضائع لدول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من الدول. وكما هو مبين في الجهة اليمنى من الشكل 2.3، فقد كانت كل من الإمارات العربية المتحدة و تركيا على رأس قائمة دول المنظمة من حيث حجم الواردات من البضائع بمعدل 245 و 223 مليار دولار من الواردات على التوالي في عام 2018، وشكلتا معا نسبة 29.3% من إجمالي الواردات من

الشكل 2.3: أكثر دول منظمة التعاون الإسلامي تصديرا واستيرادا للبضائع (2018، مليار دولار أمريكي)

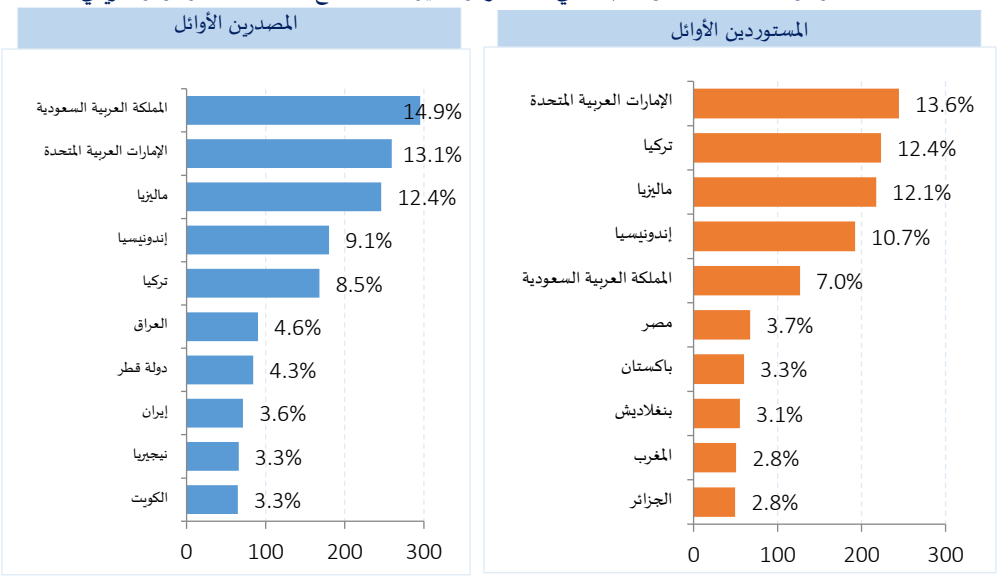

المصدر: إحصاءات وجهة التجارة (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، أغسطس 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

البضائع في المنظمة، تلتهما كل من ماليزيا (217 مليار دولار، 12.1%) وإندونيسيا (192 مليار دولار، 10.7%) ثم المملكة العربية السعودية (127 مليار دولار، 7.0%) والتي شكلت مجتمعة حصة إضافية من واردات البضائع للمنظمة بلغت 28.2%. وتبعا لذلك، سجلت الدول الخمس الأولى المستوردة في المنظمة 55.7% من إجمالي الواردات من البضائع لجميع الدول الأعضاء، في حين سجلت الدول العشر الأولى نسبة 71.5% في 2018.

للحفاظ على نمو اقتصادي طويل الأجل، فإن دول المنظمة بحاجة للتقليص من الاعتماد الكبير على صادرات الوقود المعدني والسلع الأولية غير النفطية، والتي تعتمد على كثافة تكنولوجية أقل، ووضع سياسات محددة وتنفيذها لاعتماد أساليب تصنيع متقدمة لزيادة حصة السلع التكنولوجية في صادراتها، وهذا الأمر ضروري أيضا لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات القابلة للتداول في أسواق التصدير الدولية.

- **تجارة الخدمات:** بلغت صادرات الخدمات في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى مستوياتها في عام 2018، إلا أنها مازالت تمثل أقل من 7% من صادرات الخدمات العالمية.

إذ يلعب قطاع الخدمات دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي وفي نمو الدول وتنميتها. بل هو أيضا عنصر حاسم في التقليص من حدة الفقر والحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والمياه والصحة. وقد برز قطاع الخدمات كأكبر قطاع في الاقتصاد، مسهما في نمو الحصص في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة

والشغل. وحسب إصدارات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2019 وقاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية التابع للأمم المتحدة، فإن قطاع الخدمات مثل في المتوسط نسبة 66%-67% من القيمة المضافة العالمية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2017 كما يتوسع بسرعة أكبر من القطاعين الآخرين الرئيسيين في الاقتصاد، خاصة الزراعة والصناعة. ويمثل القطاع أكثر من نسبة 50% من فرص العمل في جميع أنحاء العالم. كما تشكل تجارة الخدمات أكثر من 20% من تجارة السلع والخدمات العالمية إضافة إلى حصة كبيرة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى القطاع (الأونكتاد، 2019).

ومع ذلك فإن هذه الأرقام لا تبدو جلية بقوة على ساحة التجارة العالمية. ففي عام 2018، بلغ مجموع صادرات الخدمات العالمية 5.8 تريليون دولار فقط مقارنة مع 19.4 تريليون دولار من صادرات البضائع في نفس العام. ووفقاً لإحصائيات الأونكتاد، قامت دول منظمة التعاون الإسلامي بتصدير خدمات بقيمة 397 مليار دولار في عام 2018، وهو أعلى رقم تسجله المنظمة (الشكل 3.3، يسار)، بينما بلغ إجمالي واردات خدماتها 575 مليار دولار في نفس العام (الشكل 3.3، يمين). وبالتالي، زادت صادرات وواردات الخدمات في المنظمة لمدة عامين متتاليين منذ عام 2016.

الشكل 3.3: صادرات وواردات الخدمات (مليار دولار أمريكي)

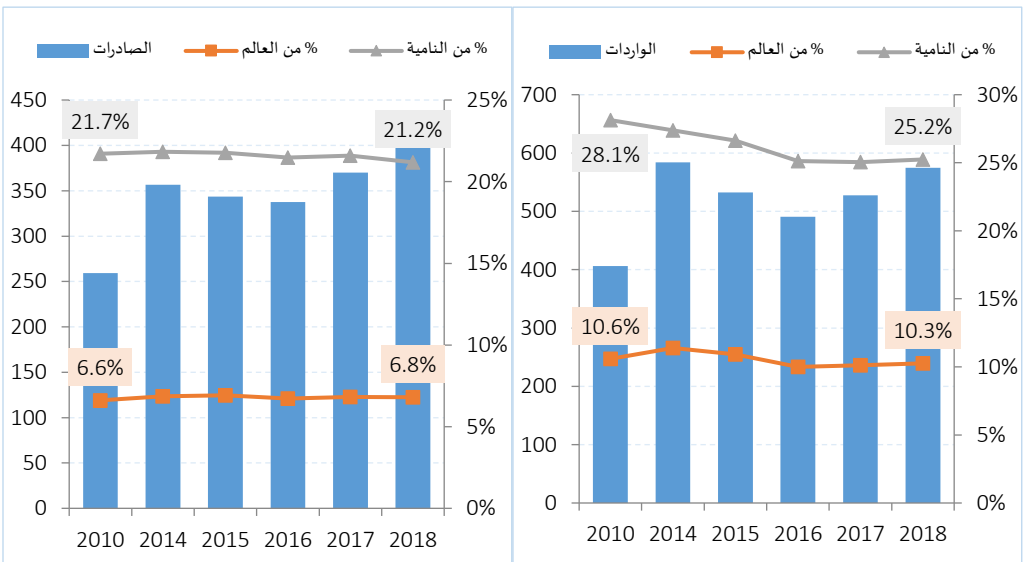

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد. يوليو 2019. البيانات قدمت من طرف الأونكتاد مجمّعة بالنسبة لمجموعة دول المنظمة.

تواصل دول منظمة التعاون الإسلام ي المساهمة في صادرات الخدمات العالمية بأسعار منخفضة. بحيث اتسمت الحصة الجماعية لدول المنظمة في إجمالي صادرات الخدمات العالمية بالتقلب بين 6.2% و 6.9% خلال فترة 2010-2018، في حين تقلبت حصة الواردات من الخدمات العالمية بين 10.0% و 11.4% خلال نفس الفترة. واعتبارا من عام 2018، مثلت دول المنظمة كمجموعة حصة 6.8% من صادرات الخدمات العالمية و 10.3% من وارداتها. وبالمقابل، تبعت حصة الدول الأعضاء في المنظمة من واردات الخدمات في البلدان النامية اتجاهاً تنازلياً خلال فترة 2010-2018 وانخفضت إلى 25.2% في عام 2017، في حين بقي نصيبها في صادرات الخدمات عند حوالي 21.2% في نفس العام، (الشكل 3.3).

الشكل 4.3: الدول العشر الأولى الأكثر تصديرا واستيرادا للخدمات (2018، مليار دولار أمريكي)

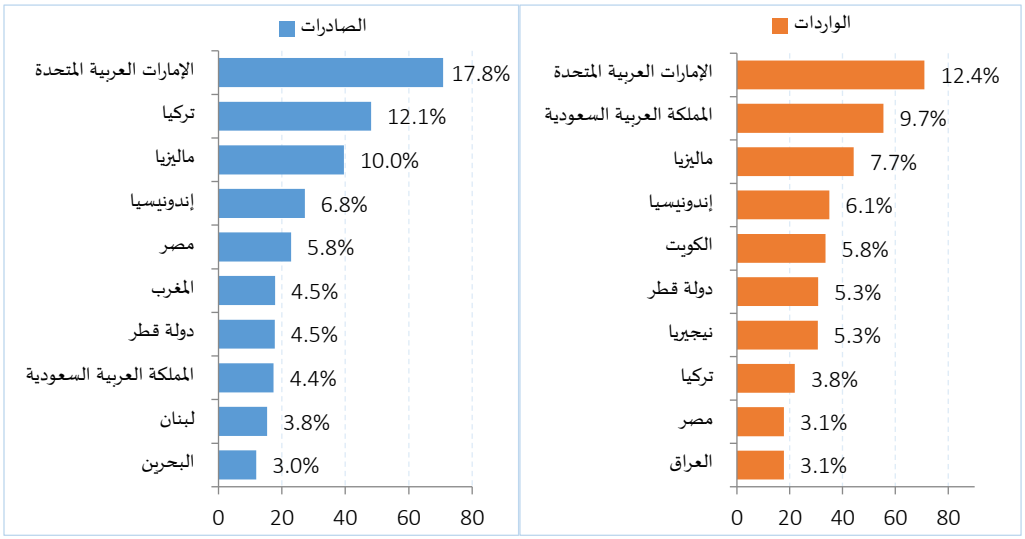

المصدر: منظمة التجارة العالمية. تغطية البيانات: 42 بلدا عضوا في المنظمة. تشير النسب المئوية إلى حصة كل بلد معني في إجمالي صادرات أو واردات منظمة التعاون الإسلامي.

يظهر الشكل 4.3 الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب أحجام صادراتها ووارداتها من الخدمات. ففي عام 2018، كانت الإمارات العربية المتحدة المصدر الأول للخدمات بحيث سجلت 71 مليار دولار من الصادرات وحصة 17.8% من إجمالي صادرات الخدمات لدول المنظمة (الشكل 3. 4، على اليسار). وتلتها كل من تركيا (48 مليار دولار، 12.1%) وماليزيا (40 مليار دولار، 10%) وإندونسيا (27 مليار دولار، 6.8%) ثم مصر (23 مليار دولار، 5.8%). و في عام 2018، شكلت الدول العشر الأولى في المنظمة نسبة 72.7% من إجمالي صادرات الخدمات في المنظمة. وفيما يتعلق بواردات الخدمات، سجلت الإمارات العربية المتحدة، من جديد، أعلى نسبة بلغت 71 مليار دولار وحصة 12.4% من إجمالي واردات الخدمات في المنظمة، كما تلتها كل من المملكة العربية السعودية (55 مليار دولار، 9.7%) وماليزيا (44 مليار دولار، 7.7%) وإندونيسيا (35 مليار

دولار، 6.1%) ثم الكويت (34 مليار دولار، 5.8%). وشكلت الدول العشر الأولى المستوردة للخدمات في منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة حصة 62.3% من إجمالي واردات الخدمات في دول المنظمة.

- **الميزان التجاري:** تعد دول منظمة التعاون الإسلامي مصدراً صافياً للسلع مرة أخرى، لكنها تظل مستورداً صافياً للخدمات في عام 2018.

تشير التحليلات المتعلقة بتجارة البضائع والخدمات المذكورة أعلاه إلى أن دول المنظمة لا تضطلع بدور كاف في الأنشطة الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من التحسينات الطفيفة التي لوحظت في عام 2018، فإن مساهمتها في التدفق العالمي للسلع والخدمات لا تزال دون إمكاناتها. فالعوامل المتمثلة في عدم كفاءة مستوى القدرات في التصنيع والخدمات جعلتها مستوردا صافياً لكل من السلع والخدمات.

كما هو مبين في الشكل 5.3 (يسار)، أصبحت دول منظمة التعاون الإسلامي مستورداً صافياً لمنتجات التصنيع خلال 2015-2017، ما يُعزى أساسا إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. وفي عام 2018، سجلت دول المنظمة كمجموعة مرة أخرى فائضا بمبلغ 175 مليار دولار أمريكي. ومن جهة أخرى، ظلت دول المنظمة مستوردا صافيا للخدمات خلال الفترة قيد النظر. فعلى الرغم من انخفاض العجز التجاري في الخدمات خلال الفترة 2014-2016، إلا أنه بدأ في النمو خلال العامين الماضيين ووصل إلى عجز قدره 177 مليار دولار أمريكي في عام 2018.

الشكل 5.3: الميزان التجاري للمنظمة في السلع والخدمات (مليار دولار)

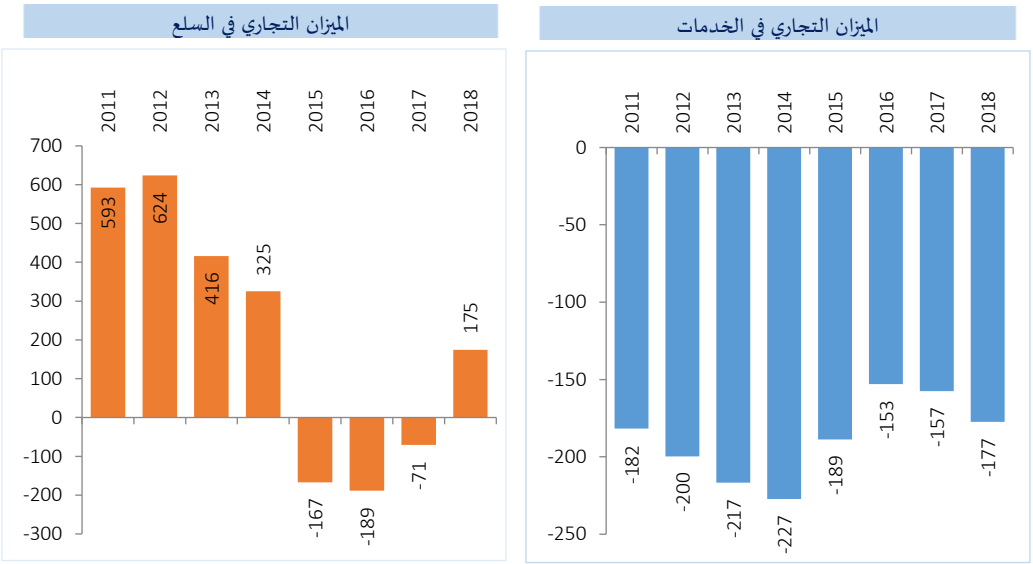

المصدر: إحصاءات وجهة التجارة (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي وقاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

وإجمالاً، سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي عجزا تجاريا بلغ ملياري دولار أمريكي فقط في عام 2018، على خلاف سنة 2017 حيث سجلت 228 مليار دولار أمريكي. ومن أجل أن تصبح مصدرة صافية لكل من السلع والخدمات وتحقيق فوائض مستقرة في التجارة، تحتاج دول المنظمة إلى الارتقاء بقدراتها الإنتاجية الحالية لتحويل وجهة اقتصاداتها نحو قطاعات ومنتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي: انخفضت حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تجارة بلدانها في عام 2018 على الرغم من الزيادة في حجم التجارة.

كما هو الحال في تجارة دول منظمة التعاون الإسلامي على المستوى العالمي، فقد عرفت تجارتها مع بعضها البعض تراجعا خلال الفترة 2014-2016. وبدأت في الزيادة مرة أخرى في عام 2017 ووصلت إلى 312 مليار دولار أمريكي. وتماشيا مع التوسع المستمر في التجارة الدولية، ازداد إجمالي الصادرات البينية للمنظمة 350 مليار دولار أمريكي في عام 2018 (الشكل 6.3، يسار). وعلى مدى العامين الماضيين، زادت الصادرات البينية في المنظمة بنسبة 34%، وهو إنجاز كبير. ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل من إجمالي القيم المسجلة في عام 2012. ومن جهة أخرى، ازدادت حصة التجارة البينية لدولها الأعضاء بشكل مستمر خلال فترة 2014-2017 وبلغت

الشكل 6.3: تجارة البضائع البينية في المنظمة (مليار دولار أمريكي)

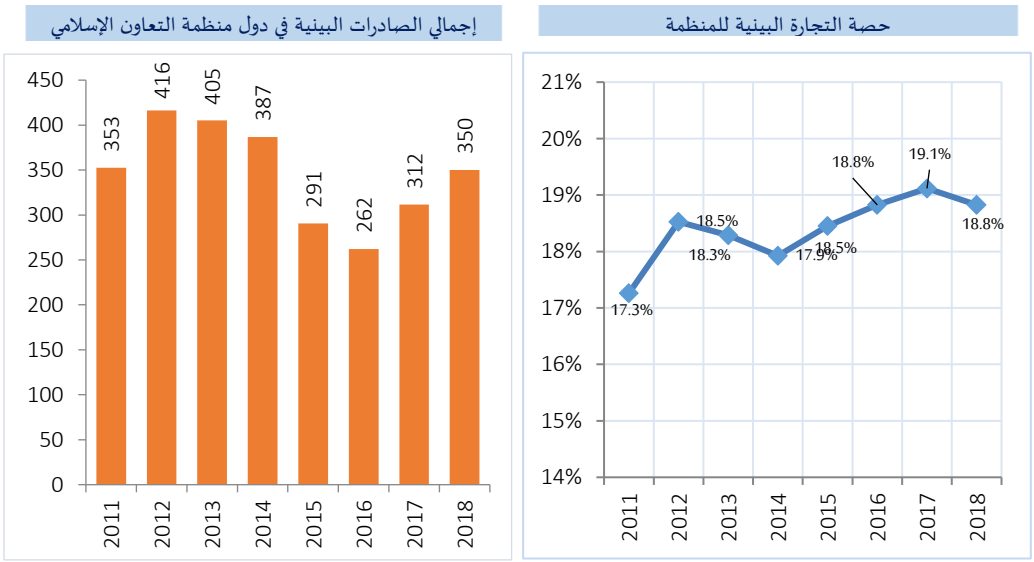

المصدر: إحصاءات وجهة التجارة (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، يوليو 2019. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

19.1% في عام 2017 مقارنة بمستواها البالغ 17.9% المسجل في عام 2014 (الشكل 6.3، يمين). ومع ذلك، فقد انخفضت إلى 18.8% في عام 2018 بسبب زيادة أقوى نسبيا في أحجام التجارة مع البلدان غير الأعضاء في المنظمة. ويقلل هذا من احتمالات تحقيق هدف 25% المحدد في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون

الإسلامي (OIC-2025)، إلا أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود إنعاش الزخم الصاعد من خلال اتفاقيات وشراكات التجارة والاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف بين دول المنظمة.

لزيادة حصة التجارة بينهم في مجموع تجارة البضائع الخاصة بها، لا ينبغي لدول المنظمة التركيز فقط على تفعيل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) بمشاركة أوسع من الدول الأعضاء، ولكن أيضا تعزيز التنوع والمنافسة في المنتجات القابلة للتداول مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والفوائد المتبادلة من التجارة. لكن يبقى التقدم المحرز على مستوى تفعيل النظام بطيئا إل ى حد ما.

الشكل 7.3: الصادرات والواردات السلعية البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي (2018، مليار دولار أمريكي)

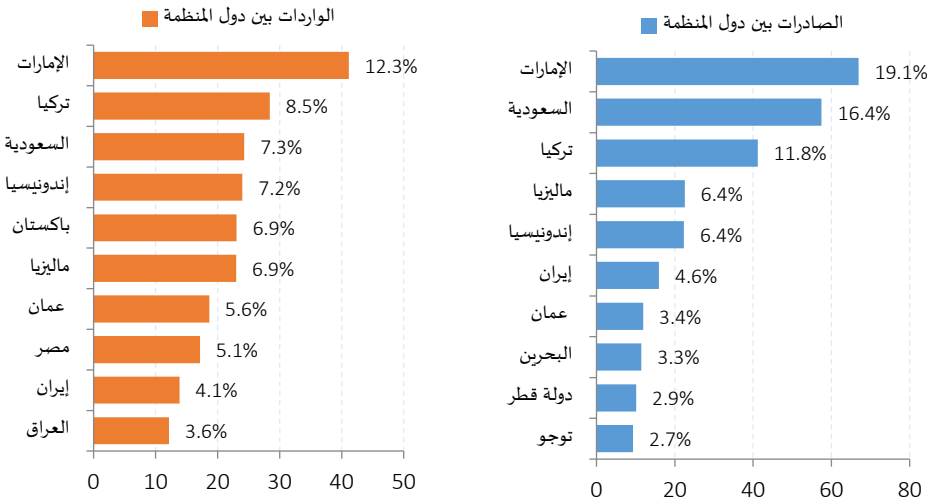

المصدر: إحصاءات وجهة التجارة (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، أغسطس 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

على مستوى فرادى البلدان، يظهر الشكل 7.3 (يسار) الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث حجم صادراتها البينية. في عام 2018، سجلت الدول الخمس الأولى المصدرة فيما بين دول المنظمة ما يقارب 60.1% من إجمالي الصادرات البينية فيها، في حين سجلت الدول العشر الأكثر تصديرا نسبة 76.9%. واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى برصيد بلغ 67 مليار دولار ونسبة 19.1% من إجمالي الصادرات البينية لدول المنظمة، تلتها كل من المملكة العربية السعودية (57.5 مليار دولار، 16.4%) وتركيا (41.2 مليار دولار، 11.8%) وماليزيا (22.5 مليار دولار، 6.4%) ثم إندونيسيا (22.3 مليار دولار، 6.4%).

يصف لنا الشكل 7.3 (على اليمين) الدول الأولى في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الواردات البينية. ففي عام 2018، كانت الإمارات العربية المتحدة المستورد الأول من دول المنظمة بحجم بلغ 41.1 مليار دولار أمريكي وحصة 12.3% في المجموع، وتلتها كل من تركيا بمقدار 28.4 مليار دولار أمريكي وحصة 8.5% ثم المملكة

العربية السعودية بمعدل 24.3 مليار دولار أمريكي وبحصة 7.3%. وشكلت الدول الخمس الأولى في المنظمة حصة 42.2% من إجمالي الواردات البينية للمنظمة في الوقت الذي بلغت فيه حصة الدول العشر الأولى 67.6% عام 2018.

يوضح الجدول 1.3 عدد أزواج البلدان التي لا يوجد فيها تدفقات تجارية. توفر دائرة الإحصاءات التجارية التابعة لصندوق النقد الدولي معلومات عن 3021 زوج من دول المنظمة، لم تبلغ 802 منها عن أي استيراد في 2018. فقد كان هذا الرقم 1404 في عام 2000 و 996 في عام 2010. كما أن انخفاض عدد أزواج الدول دون تدفقات تجارية هو مؤشر على الشراكة المتنامية بين دول منظمة التعاون الإسلامي. كما يوضح الجدول

الجدول 1.3: عدد أزواج الدول معدومة الواردات

	واردات معدومة	الاستيراد > 1 مليون	الاستيراد > 1 مليون	الاستيراد > 1 مليار	مجموع Obs.
2000	1,404	814	802	17	3021
2005	1,186	831	1,004	32	3021
2010	996	877	1,148	69	3021
2015	879	926	1,216	62	3021
2018	802	960	1,259	76	3021

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على أساس إحصاءات وجهة التجارة التابعة لصندوق النقد الدولي (*DOTS*)

1.3 أيضا عدد البلدان التي يزيد حجم التدفقات التجارية فيها على مليون وأكثر من مليار. ومع مرور الوقت، يتزايد عدد أزواج البلدان التي يبلغ مجموع السلع المستوردة فيها أكثر من مليون دولار أمريكي ومليار دولار أمريكي. ويدل هذا على أن دول المنظمة لا تتاجر مع بعضها البعض فقط، بل تتاجر بكميات متزايدة مع مرور الوقت.

2.3 الاستثمار والتمويل

- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**: أخذت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في الزيادة في عام 2017، بعد انخفاضه المستمر في السنوات الأخيرة.

بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية 1.3 تريليون دولار عام 2018، مما يمثل انخفاضا بأكثر من 200 مليار دولار عن قيمة العام الذي قبله البالغة 1.5 تريليون دولار والذي يقابل نسبة انخفاض معدلها 13%. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي يسجل فيها هذا الإجمالي تراجعا. ويرجع الانخفاض في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض تدفقاته إلى البلدان المتقدمة، التي تقلصت بأكثر

من 26% خلال العام الماضي. بينما ظل إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، بما في ذلك دول المنظمة، مستقرا إلى حد ما خلال السنوات القليلة الماضية.

ويوضح الشكل 8.3أ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع الدول النامية غير الأعضاء والدول المتقدمة. ويلاحظ من هذا الشكل أنه خلال الفترة قيد النظر سجلت هذه التدفقات إلى دول المنظمة عموما معدلات أقل من المتوقع. فبعد بلوغ 143 مليار دولار أمريكي في عام 2011، انخفض إجمالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء بشكل مستمر حتى عام 2016 ليصل 102.6 مليار دولار. ففي عام 2017، ارتفعت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة للمرة الأولى منذ عام 2011، بحيث سجلت 108.3 مليار دولار، أي ما يعادل زيادة بنسبة 5.5% مقارنة بالعام السابق. لكن سرعان ما تراجعت بعض الشيء عام 2018 لتسجل مبلغ 107.4 مليار دولار أمريكي. أما بالنسبة لحصة الدول الأعضاء في المنظمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال 2010-2015، فقد وصلت إلى أدنى قيمة لها في عام 2015 بنسبة 5.1% (الشكل 8.3ب). ومع ذلك، خلال السنوات الأخيرة ارتفعت حصة دول المنظمة في هذه التدفقات إلى 8.3% في عام 2018 وذلك بسبب انخفاضها عالميا وزيادتها إلى دول المنظمة. فقد استمرت حصتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية في الانخفاض وسجلت 19.5% في عام 2018.

بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الصعيد العالمي 32.3 تريليون دولار عام 2018. وسجلت دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة 2.0 تريليون دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2018. وعلى الرغم من أن أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي قد ارتفعت بنسبة 50% تقريبا منذ عام 2010، إلا أن هذه الزيادة كانت أقل من النمو في مجموعات الدول الأخرى، مما أدى إلى انخفاض في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2010 من 6.8% إلى 6.2% في عام 2018 (الشكل 8.3ج). وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الأكبر من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لعام 2018 يعود للدول المتقدمة، والتي سجلت مجتمعة اكثر من 75%.

وكما هو الحال في باقي مجموعات الاقتصاد الكلي الرئيسية لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي، أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول أيضا مستوى عال من التركيز، بحيث يتوجه الجزء الأكبر منها إلى عدد قليل فقط من هذه الدول. واستأثرت الدول الخمس الأولى في المنظمة ذات أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بحصة 56.1% من إجمالي التدفقات للمنظمة، في الوقت الذي بلغت فيه حصة الدول العشر الأولى 73.5% (الشكل 9.3، يسار). وفي عام 2018، احتلت إندونيسيا الصدارة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة التي بلغت فيها 22 مليار دولار، وحصة 20.5% من إجمالي

الشكل 8.3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرصدته الواردة

(أ) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة

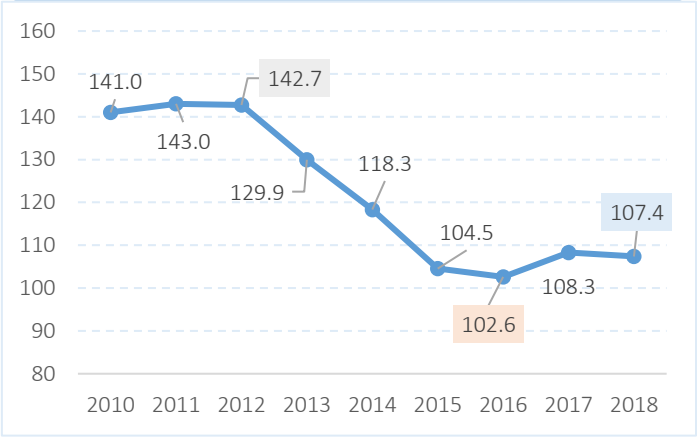

(ب) نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (2010-2018)

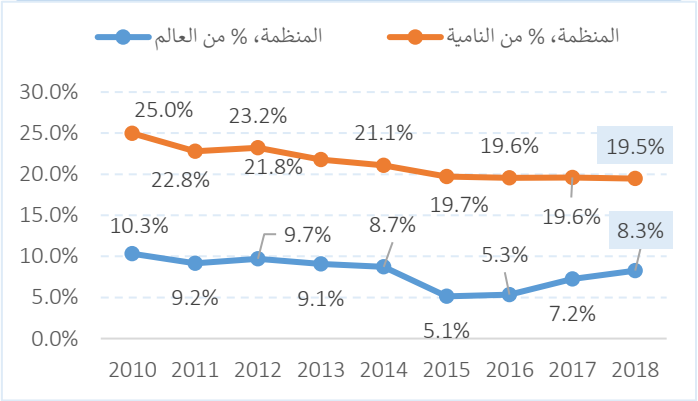

(ج) أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (2010 مقابل 2018)

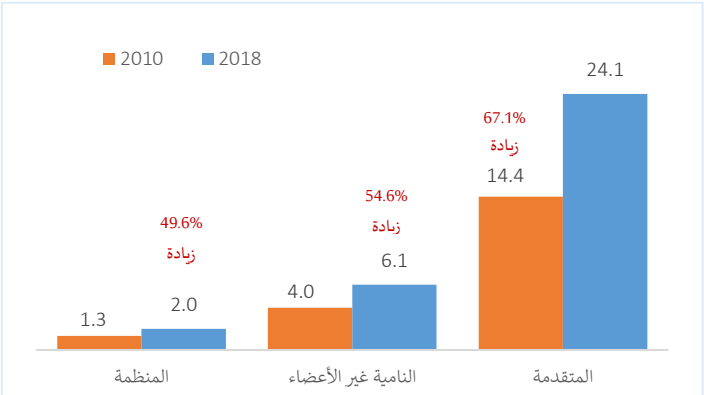

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، يونيو 2019. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 111 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 37 بلدا متقدما.

التدفقات إلى دول المنظمة، تلتها كل من تركيا (12.9 مليار دولار، 12.1%) والإمارات العربية المتحدة (10.4 مليار دولار، 9.7%) وماليزيا (7.5 مليار دولار، 7.5%) ثم مصر (6.8 مليار دولار، 6.3%).

تمت ملاحظة نفس الشيء أيضا على مستوى إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، بحيث استقطبت الدول الخمس الأولى 45.1% منه إلى منظمة التعاون الإسلامي في حين استقطبت الدول العشر الأولى نسبة 69.2%. وبمبلغ 231 مليار دولار من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (11.6% من مجموع المنظمة)، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول المنظمة بأعلى معدل عام 2018. وتلتها كل إندونيسيا (226 مليار دولار، 11.3%) وماليزيا (153 مليار دولار، 7.6%) وكازاخستان (149 مليار دولار، 7.5%) ثم الإمارات العربية المتحدة (140 مليار دولار، 7.0%).

الشكل 9.3: الدول العشر الأولى الأكثر استقطابا لتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (2018، مليار دولار)

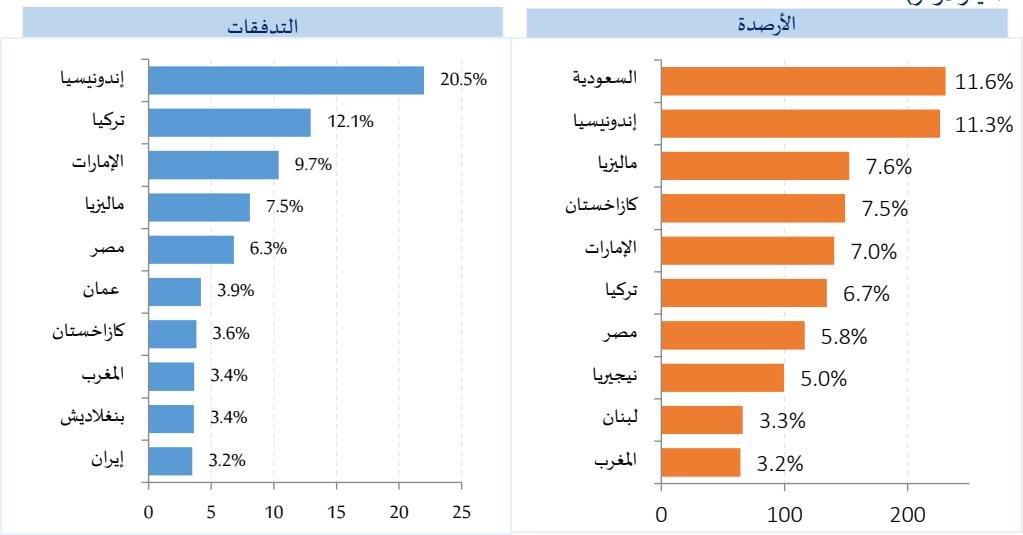

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، يونيو 2019. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

عموما، يشير هذا الوضع إلى أن أغلبية دول المنظمة ما زالت غير قادرة على وضع أطر اقتصادية مواتية وتزويد الأعمال التجارية الأجنبية ببنية تحتية تنظيمية ومادية ملائمة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لذلك، فإنه يتعين على دول المنظمة بشكل عام اتخاذ إجراءات سريعة لتعزيز بيئة الأعمال حتى تصير ملائمة أكثر وتجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، لابد من القيام بإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتقديم حوافز استثمارية وفقا لاحتياجات كل من المستثمرين المحليين والأجانب، وهذا الأمر بدوره يتطلب توفر بنية تحتية ملائمة بالإضافة إلى الاستثمار في التقنيات الحديثة لتعزيز قدراتها الإنتاجية، الشيء الذي ما يزال يشكل تحديا كبيرا أمام العديد من هذه الدول.

تعتبر قيمة الاستثمارات التأسيسة من المؤشرات المهمة لتقييم الاتجاهات المستقبلية. كما يوفر توزيعها معلومات مهمة بشأن القطاعات الرئيسية والفرعية حيث يرغب المستثمرون الاستثمار أكثر. ويشير التوزيع العالمي للاستثمارات الجديدة المعلنة إلى أن 3% فقط منها ستذهب إلى القطاعات الأولية (الشكل 10.3، يسار علوي)، في حين أن معظم هذه الاستثمارات سيتم تخصيصه في صناعات التعدين والمحاجر والبترول (شكل 10.3، يسار سفلي). ومن المتوقع أن يحصل قطاع الصناعات التحويلية على 47% من الاستثمارات المستقبلية، حيث تعتبر المنتجات النفطية والمنتجات الكيماوية والمركبات الآلية من أهم الصناعات التي يرجح أن تتلقى استثمارات عالمية (شكل 10.3، أعلى اليمين). ومن جهة أخرى، سيتدفق نصف الاستثمارات إلى قطاع الخدمات، بما يشمل البناء والكهرباء والغاز الطبيعي والمياه، كما يتوقع أن تتلقى خدمات الأعمال

التجارية أكبر حصة في تدفقات الاستثمارات إلى قطاع الخدمات (الشكل 10.3، يمين سفلي). وسيكون لتوزيع الاستثمارات عبر القطاعات أيضاً آثاراً على التنمية الصناعية.

يوضح الشكل 11.3 قيمة الاستثمارات المسجلة في الاستثمارات التأسيسية منذ عام 2010، إذ تعد دول منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، مصدراً لتدفقات الاستثمار العالمية بحوالي 7% (يسار). بينما تم الإعلان عن أن حوالي 20% من تدفقات الاستثمار العالمية تذهب إلى دول المنظمة خلال الفترة قيد النظر (يمين). وبناء على ذلك، لوحظ أن دول المنظمة تتلقى استثمارات أكبر بكثير تلك التي يوجهونها إلى الخارج، وفقًا لإحصاءات الاستثمارات التأسيسية المعلنة. ومع ذلك، فإن حصة دول المنظمة في الاستثمار في مجالات جديدة معلن عنها تظل أقل بكثير من المعدل الذي حققته في عام 2016 وهو 27.7%.

الشكل 10.3: توزيع الاستثمارات التأسيسية عبر العالم، حسب القطاعات (2018، مليار دولار أمريكي)

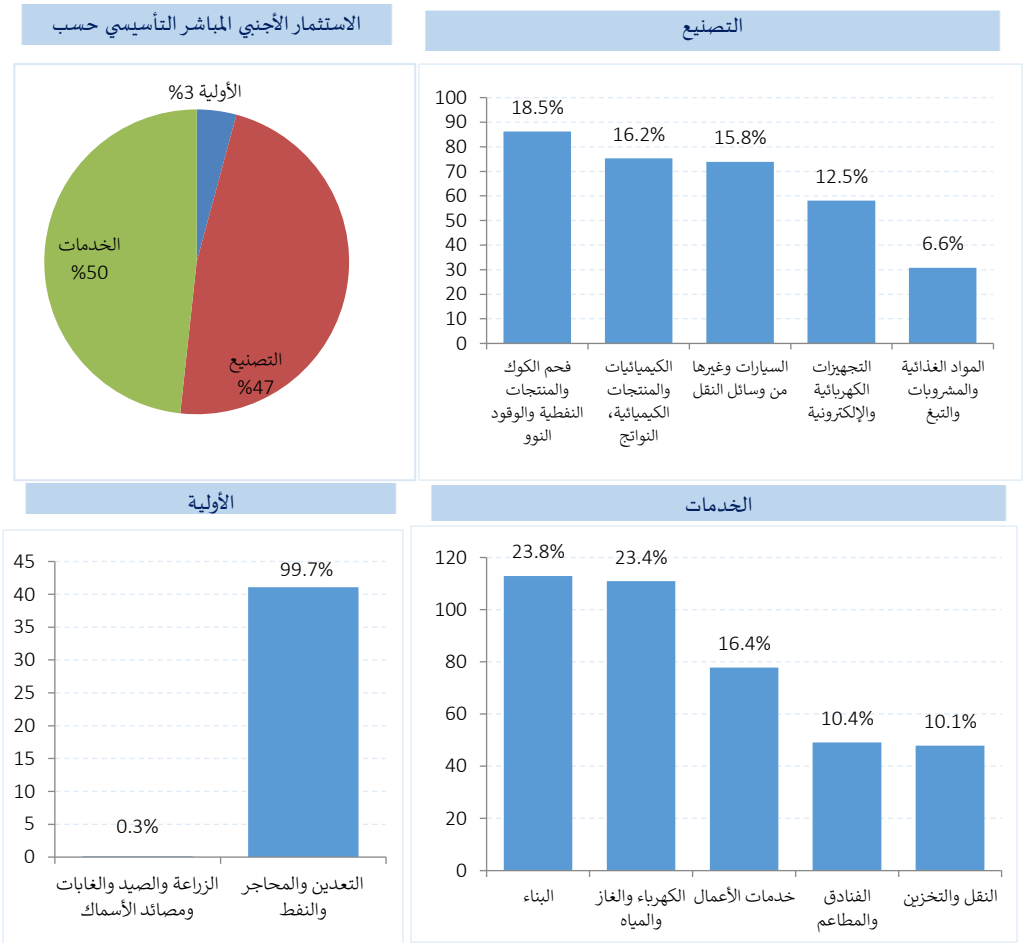

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، يوليو 2019. تم الإبلاغ عن البيانات مجمّعة.

من الواضح أن تدفقات الاستثمار إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ليست بمستويات مرغوبة، وأن الاستثمارات المعلنة تقدم آفاقًا محدودة للتحسين. وفي هذا الصدد، هناك حاجة لمزيد من التدخلات السياسية للحد من عوائق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال لتشجيع تدفق الاستثمارات إلى دول المنظمة، كما أنه من المهم أيضا تعزيز تدفقات الاستثمار البيني فيها. ويتوقف تحقيق النجاح في إبراز إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير على إرادة واضعي السياسات في هذه الدول في اعتماد بعض التدابير السياساتية الملموسة للتقليص من حجم الحواجز التي تعيق التجارة والاستثمار وإلغاء أو تسهيل نظم منح التأشيرة وتسهيل إجراءات التحويلات الرأسمالية بين الدول الأعضاء فيها.

الشكل 11.3: الاستثمارات التأسيسية في دول المنظمة (مليار دولار أمريكي)

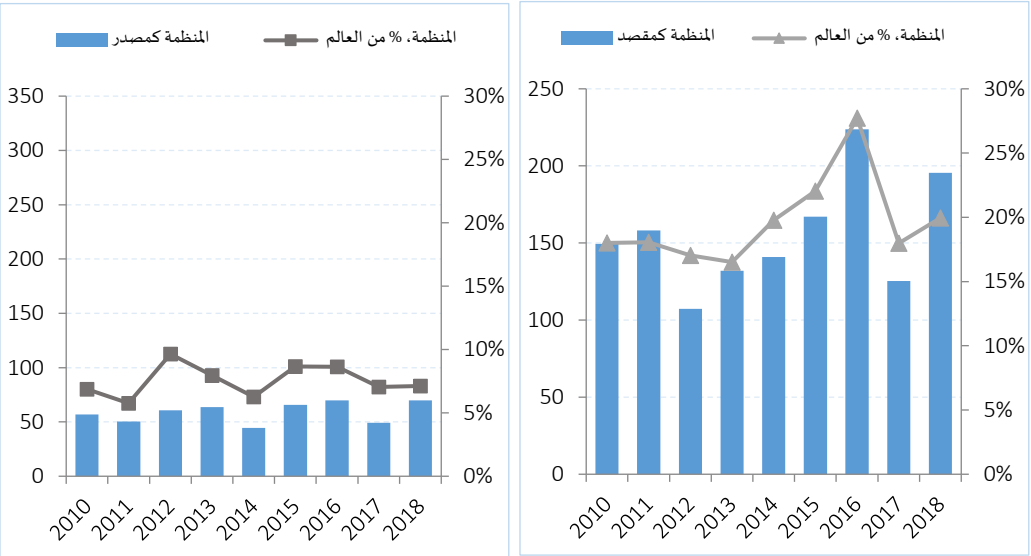

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات إحصاءات الأونكتاد. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

- تنمية القطاع المالي: درجة التعميق المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي غير مرضية.

يمكن لكل نظام مالي سليم أن يمهد الطريق لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة من خلال، ضمن مجموعة أخرى من الأمور، تخصيص المدخرات المحلية بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وقد نال هذا الدور بالفعل نصيبا كبيرا من الاهتمام من حيث تأثيراته على النمو الاقتصادي، وفي الأدبيات حصل إجماع قوي على أن الوسطاء الماليين الذين يعملون بشكل جيد لهم تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

ومن المؤشرات الشائع استخدامها لتحديد درجة التعميق المالي هي نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط تسجيل معدلات عالية بصفة عامة بسيولة مالية وتعمق مالي كبيرين. وكما هو مبين

الشكل 12.3: تنمية القطاع المالي

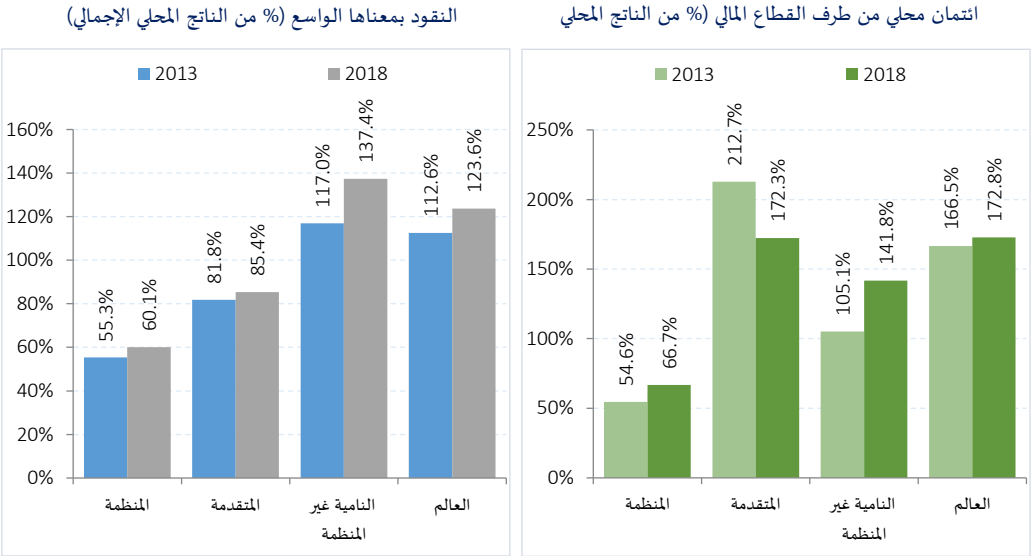

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات [على اليسار]: 41 بلدا من دول المنظمة، و 14 بلدا متقدما، و 75 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة؛ [على اليمين]: 41 بلدا من دول المنظمة، و 32 بلدا متقدما، و 75 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

في الشكل 12.3 (يسار)، فقد سجل متوسط حجم النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 60.5% عام 2018 مقارنة بما يقارب 137% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 124% في المتوسط العالمي. وعلى ما يبدو، فإن القطاع المالي في الدول الأعضاء ما يزال متخلفا في مجال توفير السيولة الكافية وفرص أفضل للاستثمار في الاقتصاد بتكلفة أقل. ويتجلى هذا الوضع بشكل جزئي في انخفاض مستويات الائتمان التي يقدمها القطاع المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام 2018، قدم القطاع المالي دينا للاقتصاد المحلي متوسطه 66.7% من الناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة، بينما بلغ هذا الرقم في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 141.8% (الشكل 12.3، يمين). وفي العام ذاته، بلغ متوسط البلدان المتقدمة 172.3%، وهو ما تجاوز بشكل كبير متوسط دول المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء فيها.

وتتفاوت درجة الإنماء المالي بشكل كبير بين الدول الأعضاء في المنظمة، بحيث أنه في الوقت الذي تتوفر فيه بعض هذه الدول على أنظمة مالية نسبيا أكثر تقدما بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمينات وغيرها من

المؤسسات المالية، إضافة إلى نظم رقابية وإشرافية مالية فعالة، تعرف الكثير من الدول الأخرى تأخرا في مراحل تطورها المالي، وهذا بدوره يوفر مجالا كبيرا لتحسين النظم المالية في دول المنظمة.

أخذا بعين الاعتبار الطرح المقبول على نطاق واسع والقائل بأن التعميق المالي يحمل في طياته مزايا تنعكس بإيجاب على استقرار الاقتصاد، ولو بتحفظ، يبدو أن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي لا تنعم بهذه المزايا. مع ذلك، هناك بعض الدول التي يمكن استثناؤها من هذا الحرمان مثل لبنان وليبيا وماليزيا حيث يفوق العمق المالي متوسط مستوى البلدان المتقدمة، قياسا بحجم النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ففي لبنان على سبيل المثال، بلغ إجمالي حجم النقود بمعناها الواسع الذي يشمل جميع النقود بمعناها الضيق والودائع، من بين أمور أخرى، أكثر من ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي (258.8%)، كما هو موضح في الشكل 13.3. أما في المغرب والأردن والكويت ودجيبوتي فقد فاق الحجم النسبي للنقد بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي عتبة 100%.

الشكل 13.3: تنمية القطاع المالي، دول المنظمة الأولى

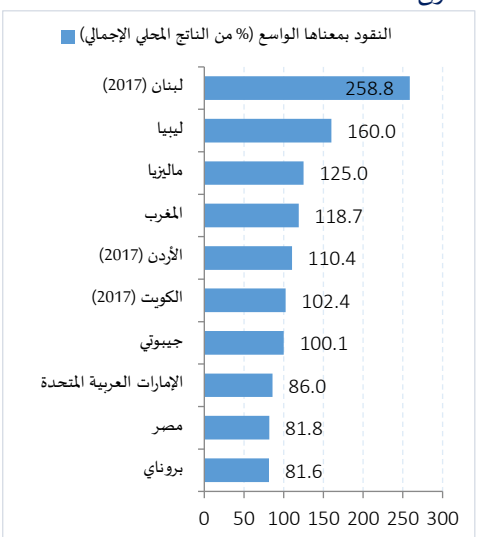

المصدر : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات :من أصل 49 بلدا من دول المنظمة.

الشكل 14.3: السيولة مقابل الائتمان المحلي (2018)

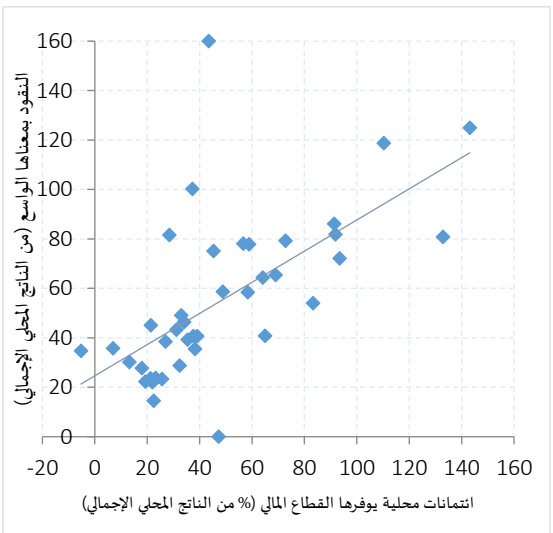

المصدر : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات :من أصل 49 بلدا من دول المنظمة.

وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فإن التعميق المالي، من خلال زيادة حجم المعاملات المالية، يمكن أن يعزز من قدرة النظام المالي في بلد ما على التدخل في تدفقات رؤوس الأموال دون حصول تقلبات كبيرة في أسعار الأصول وأسعار الصرف (صندوق النقد الدولي، 2011). ومعلوم أن الأسواق المالية الأكثر عمقا

قادرة على خلق مصادر بديلة للتمويل في السوق المالي المحلي في فترات التوتر الدولي، واضعة الحد للآثار السلبية غير المباشرة، كما اتضح في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وفي هذا الصدد، فإن الشكل 14.3 يدعم هذا الطرح بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بوصف قوة العلاقة بين النقود بمعناها الواسع وتوافر الدين سنة 2018.

غير أن الأدلة تشير إلى أن الأسواق المالية الأكثر عمقا يمكنها أيضا استقطاب تدفقات رأس المال المتقلبة، ما يزيد من تعقيد عملية تدبير الاقتصاد الكلي في اقتصاد البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعميق المالي أن يحدث بسرعة كبيرة جدا، مما يؤدي إلى ازدهار الائتمان وكساد كنتيجة لذلك. وعلى المستوى المنهجي، إذا ما تم تدبير كل هذه العوامل على الوجه السليم، فإنه يمكن الحد من الحاجة إلى تكديس الأصول الأجنبية، وعلى المستوى العالمي، تعزيز التكيف العالمي.

أخيرا، هناك أيضا جهود واسعة لتحسين فرص الحصول على التمويل في البلدان النامية، بما في ذلك دول منظمة التعاون الإسلامي. ويقدم منشور حديث للبنك الدولي نتائج رئيسية من قاعدة بيانات فيندكس العالمية، مع نظرة تفصيلية على كيفية وصول البالغين في أكثر من 140 دولة إلى الحسابات، وإجراء المدفوعات، والتوفير، والاقتراض، وإدارة المخاطر. ووفقا لقاعدة البيانات هذه، تحسن الوصول إلى التمويل في دول المنظمة بشكل كبير على مر السنين، حيث ارتفع من 27.8% في عام 2011 إلى 46.3% في عام 2017. ولكن، عند مقارنتها بمجموعات قطرية أخرى، فإنها تبقى بعيدة عن مستويات هذه الأخيرة (الشكل 15.3).

الشكل 15.3: الوصول إلى التمويل

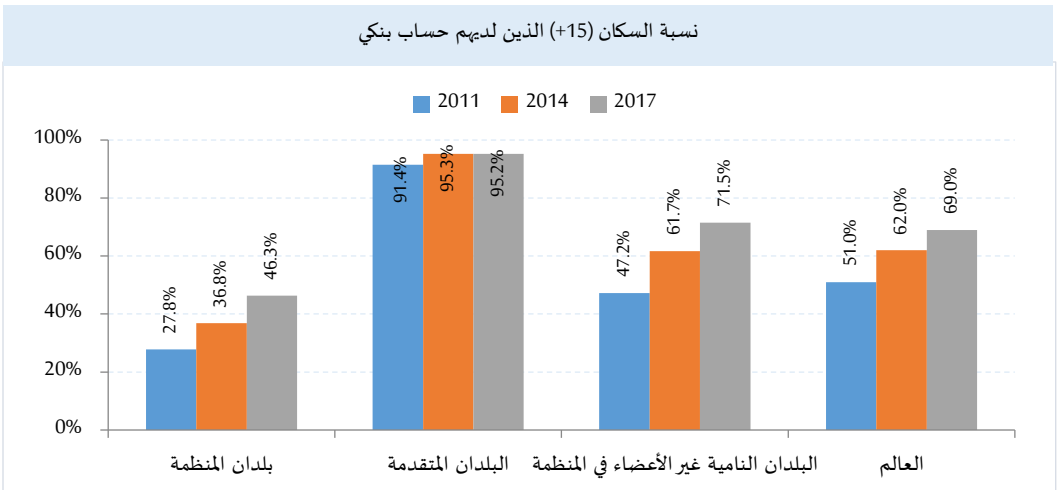

المصدر: قاعدة بيانات فيندكس العالمية للبنك الدولي 2018. دولة عضو في المنظمة، و 32 دولة متقدمة، و 75 دولة نامية غير عضو في المنظمة.

- الديْن الخارجي: ازدادت أرصدة الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 139.5% منذ عام 2005، بينما بلغت الديون طويلة الأجل أكثر من 83% من إجمالي الديون في عام 2017.

أظهر إجمالي الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي توجها تصاعديا خلال الفترة قيد النظر. ففي عام 2017، نما إجمالي الدين الخارجي لدول المنظمة بنسبة 11.1% مقارنة بالعام الذي قبله وسجل 1.6 تريليون دولار. وما تزال 21 دولة عضوا في المنظمة مصنفة ضمن الدول الفقيرة المثقلة بالديون من قبل البنك الدولي. وتماشياً مع الزيادة في حجم الديون بالأرقام المطلقة، يوضح الشكل 16.3 (يسار) حجم الديون الإجمالية لدول المنظمة وتوزيعها على مر السنين، إذ زادت أرصدة الدين الخارجي لدول المنظمة بنسبة 139.5% منذ عام 2005 و58.5% منذ 2010.

من حيث هيكل الاستحقاق للدين الخارجي، لا يزال نصيب الديون قصيرة الأجل منخفضا مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، ازداد نصيبها في بلدان هذه الأخيرة مع مرور الوقت. واعتبارًا من عام 2017، بلغت الديون قصيرة الأجل 16.1% من إجمالي الدين الخارجي لدول المنظمة، في حين كانت 29% من إجمالي الديون للدول النامية غير الأعضاء فيها ديوناً قصيرة الأجل (شكل 16.3، يمين).

الشكل 16.3: أرصدة الديْن الخارجي

أرصدة الديْن الخارجي لدول المنظمة (2005-2017)

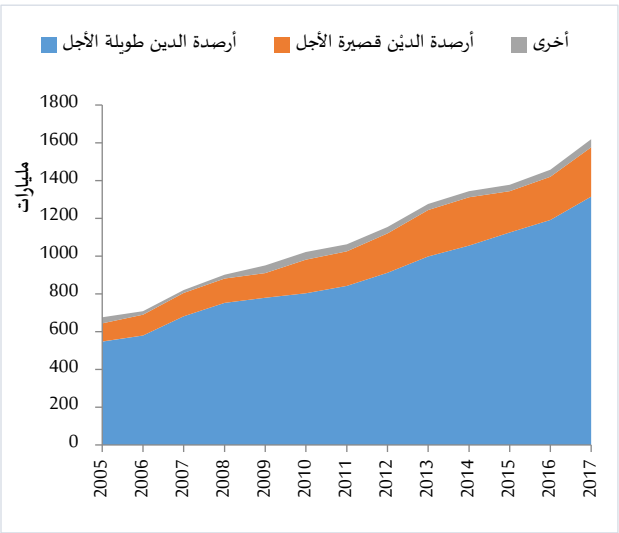

حصة الديون قصيرة الأجل في أرصدة الديون الخارجية (2017)

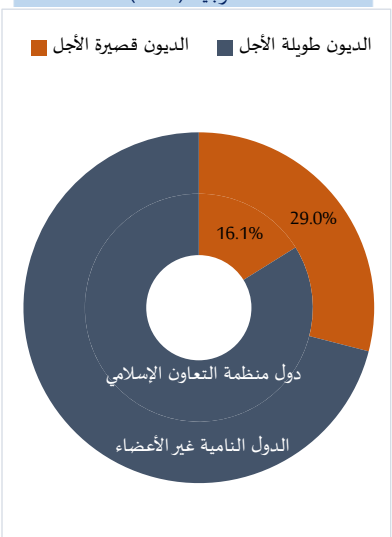

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، يونيو 2019. تغطية البيانات: [يسار] 30 بلدا من دول المنظمة؛ [يمين] 30 بلدا من دول المنظمة و 50 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

على مستوى فرادى البلدان، تبقى تركيا البلد الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي عام 2017 (الشكل 17.3، يسار)، بحيث استأثرت بديون قيمتها 455 مليار دولار، وهو ما شكل حوالي 28% من إجمالي الدين الخارجي لدول المنظمة التي تتوفر عنها بيانات، وتلت تركيا كل من إندونيسيا (354 مليار دولار) وكازاخستان (168 مليار دولار) وباكستان (85 مليار دولار) ثم مصر(83 مليار دولار). تشكل تركيا وإندونيسيا مجتمعتين 50% من إجمالي الديون الخارجية لدول المنظمة.

الشكل 17.3: دول المنظمة الأولى المثقلة بالديون (2017)

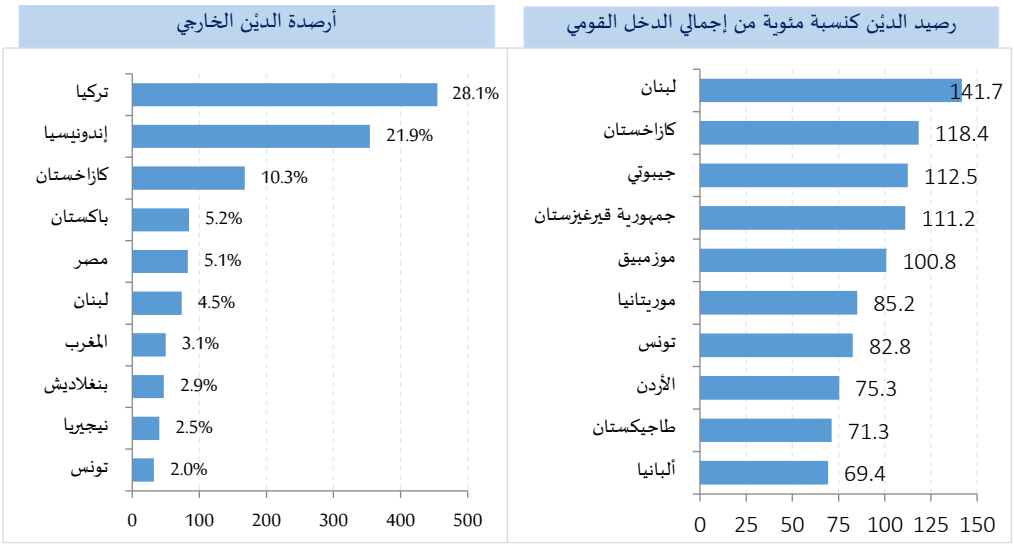

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، يونيو 2019. تغطية البيانات: 45 بلدا عضوا في المنظمة.

ومع ذلك، ونظرا لحجم الناتج الاقتصادي للبلد، فإنه قد يكون ضربا من التضليل النظر للحجم المطلق لرصيد الدين. وفي هذا الصدد، تعتبر نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي وسيلة لتوفير صورة أكثر دقة عن مديونية البلاد، ما يسمح بتكييفها مع حجم الدخل القومي الإجمالي. ومن حيث الحجم ال نسبي للديون الخارجية من إجمالي الدخل القومي، كانت لبنان البلد الأكثر مديونية من بين دول المنظمة عام 2017 بنسبة 141.7% إلى الدخل القومي الإجمالي (الشكل 17.3، يمين)، وتلتها كازاخستان (118%)، وجيبوتي (113%)، وقيرغيزستان (111%)، وموزمبيق (101%).

- الاحتياطات: ظل إجمالي احتياطيات دول منظمة التعاون الإسلامي مستقراً عند حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي منذ عام 2016.

وللحماية من الصدمات الخارجية الفجائية، غالبا ما يتم اللجوء للاحتياطات باعتبارها وسيلة ناجعة في تحقيق ذلك. فقد انخفض إجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية بما في ذلك الذهب من 12.7 تريليون دولار

إلى 11.6 تريليون دولار في 2013-2016، لكنه عاد للارتفاع ليسجل معدل 12.4 تريليون دولار عام 2017 وبقي ثابتا عام 2018. وتعود 5.2 تريليون دولار من هذا المبلغ للدول المتقدمة في حين عادت 7.2 تريليون دولار المتبقية للدول النامية (الشكل 18.3). وقد اتبعت الاحتياطيات الإجمالية لدول منظمة التعاون الإسلامي اتجاهاً مماثلاً للمجموع العالمي، الذي انخفض خلال الفترة ما بين 2013 و 2016 من 1.9 تريليون دولار إلى 1.5 تريليون دولار. ومع ذلك، فقد ظلت مستقرة عند 1.6 تريليون دولار أمريكي خلال عامي 2017 و 2018. ومع ذلك، فإن حصة هذه الدول من الاحتياطات العالمية قد تراجعت من نسبة 13.3% المسجلة عام 2016 إلى 12.4% عام 2018.

واعتبارا من 2018، استأثرت الدول النامية بحصة 58.3% من إجمالي الاحتياطات العالمية. ويمكن تفسير الحصة المتزايدة للبلدان النامية في الاحتياطيات العالمية إلى حد كبير بتدفقات التجارة المتزايدة والفوائض التجارية الناتجة عن بعض الاقتصادات الناشئة مثل الصين وغيرها من البلدان الصناعية الحديثة في آسيا، وكذلك البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط. كما لعبت المحاولات الإصلاحية في المجال المالي في بعض البلدان النامية (خاصة تلك التي تعاني من عجز مزمن في الحسابات الجارية) لتحسين وضع احتياطها دوراً في ذلك. ويبدو أن تحرير حساب رأس المال في بعض الدول النامية قد أسفر عن الحاجة إلى تكديس الاحتياطات كضمان ضد التقلبات المالية بما في ذلك التوقف المفاجئ لتدفق رأس المال أو انتكاسته.

الشكل 19.3: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب إجمالي احتياطات الواردات بالأشهر (2017)

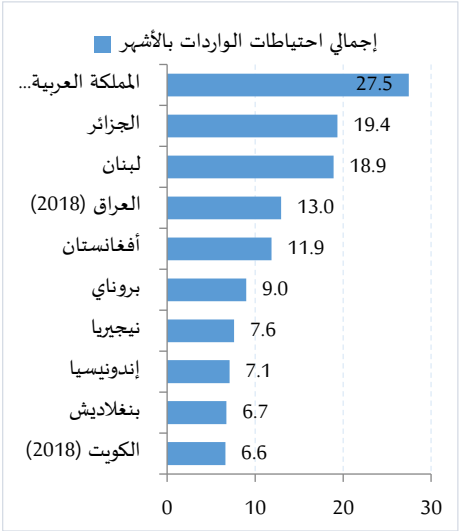

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، يونيو 2019. تغطية البيانات: 36 بلدا عضوا في المنظمة.

الشكل 18.3: الاحتياطات، بما في ذلك الذهب (بليار دولار أمريكي)

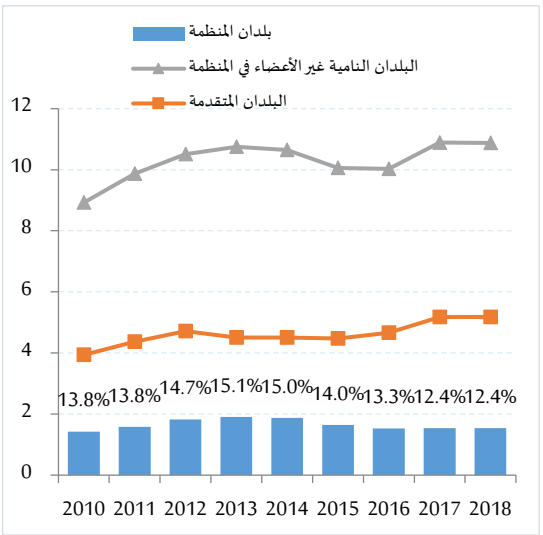

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 42 بلدا من دول المنظمة، و 37 بلدا متقدما، و 88 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

يظهر الشكل 19.3 الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب حجم الاحتياطات لأشهر من الواردات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2017-2018. فقد تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة هذه الدول مع احتياطي يعادل 28 شهرا من الواردات، في حين تلتها كل من الجزائر من الاحتياطيات يعادل 19 شهرا. وبالإضافة إلى لبنان والعراق، فاقت الاحتياطيات أكثر من 12 أشهر من وارداتها فقط في أربعة دول من المنظمة.

- المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات: ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات التحويلات الشخصية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي خلال العام الماضي.

ما تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا مهما من مصادر التمويل للعديد من الدول النامية، بما في ذلك بعض دول منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2017، بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية 162.8 مليار دولار مقارنة مع 151.2 مليار دولار عام 2013 (الشكل 20.3، يسار). ومع ذلك، لا تظهر الإحصاءات أين تدفقت كل هذه الأموال، حيث تشير البيانات إلى أن كل دولة على حدة تمثل 66% من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وبناء على ذلك، تبقى أكثر من 33% من هذه الأخيرة غير مبررة. ومن أصل 108.5 مليار دولار أمريكي من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تتوفر بيانات قطرية حولها، تدفق 56.2% منها إلى دول منظمة المتعاون الإسلامي في عام 2017. وهو أيضا أعلى حصة تمت ملاحظتها منذ عام 2006.

وبالنظر إلى حجم تمركز تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لدول المنظمة، نجد خصائص مماثلة. ففي عام 2017، استأثرت الدول الأعضاء الخمس الأولى بنسبة 39.5% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في اتجاه دول المنظمة، بينما نالت الدول الأعضاء العشر الأولى 61.0% منها (الشكل 20.3، يمين). واحتلت سوريا المرتبة الأولى بإجمالي تدفقات بلغ 10.4 مليار دولار وبنسبة 17% من مجموع المنظمة، تلتها كل من أفغانستان (3.8 مليار دولار، 6.2%) وبنغلاديش(3.7 مليار دولار، 6.1%) ونيجيريا (3.4 مليار دولار، 5.5%) ثم اليمن(3.2 مليارد ولار، 5.3%).

يوضح الشكل 21.3 أن تدفقات الحوالات الشخصية إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد ارتفعت من 125 مليار دولار في عام 2013 إلى 152 مليار دولار في عام 2018. ظلت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تدفقات التحويلات في العالم حوالي 24% خلال الفترة قيد النظر. فقد واصلت تدفقات التحويلات إلى الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة تحسنها خلال نفس الفترة بحيث ارتفعت من 272 مليار دولار المسجلة عام 2013 إلى 346 مليار دولار سنة 2018.

وعلى مستوى البلد الواحد، لوحظ على أن جزءا مهما من تدفقات التحويلات الداخلة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي كان منحسرا في عدد قليل من الدول الأعضاء فقط في 2018. وعلى قائمة الدول الأكثر

استقبالا للتحويلات في منطقة المنظمة، احتلت مصر المرتبة الأولى بمعدل 28.9 مليار دولار كتدفقات (الشكل

الشكل 20.3: المساعدة الإنمائية الرسمية، الواردة، مليار دولار

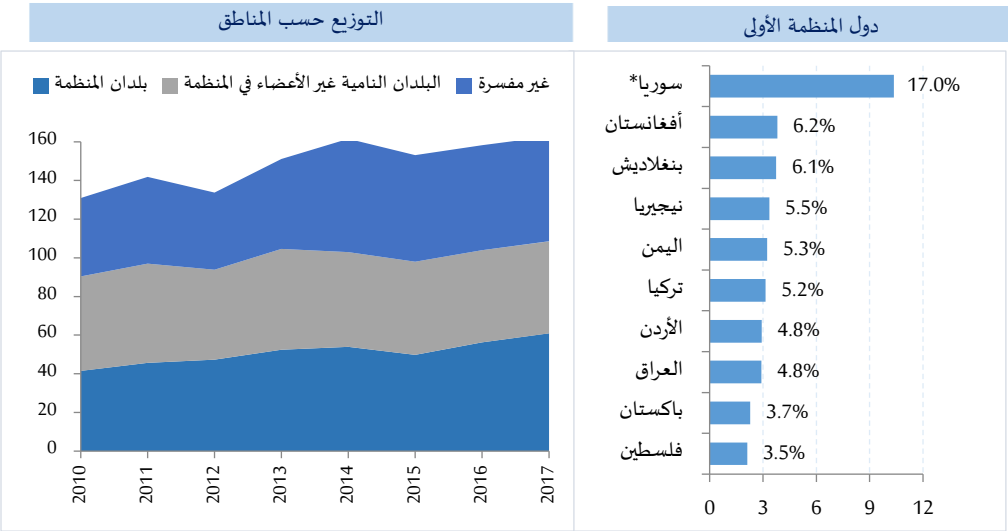

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، يونيو 2019. تغطية البيانات: 50 بلدا من دول المنظمة و 89 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة. ملاحظة: لا يتم الإبلاغ عن حوالي 35% من الإحصاءات العالمية على المستوى القطري. (*) العضوية في منظمة التعاون الإسلامي هي معلقة حاليا.

الشكل 21.3: التحويلات الشخصية، مليار دولار

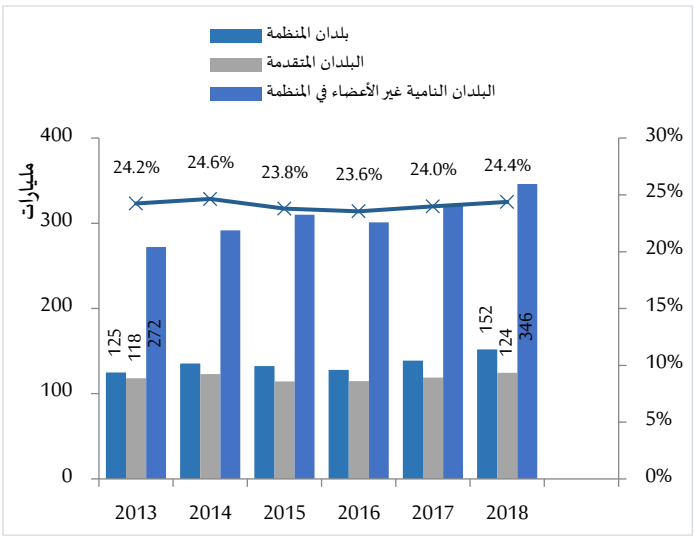

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 51 بلدا من دول المنظمة، و 35 بلدا متقدما، و 93 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

22.3، يسار)، وتلتها كل من نيجيريا (24.3 مليار دولار) وباكستان (21.0 مليار دولار) وبنغلاديش (15.5 مليار دولار) ثم إندونيسيا (11.2 مليار دولار). وقد مثلت هذه الدول الخمس مجتمعة 66.5% من إجمالي تدفقات التحويلات إلى دول المنظمة، في حين استأثرت الدول العشرة الأولى على 82.7% من إجمالي التدفقات.

الشكل 22.3: التحويلات الشخصية (2018)، الواردة، مليار دولار أمريكي

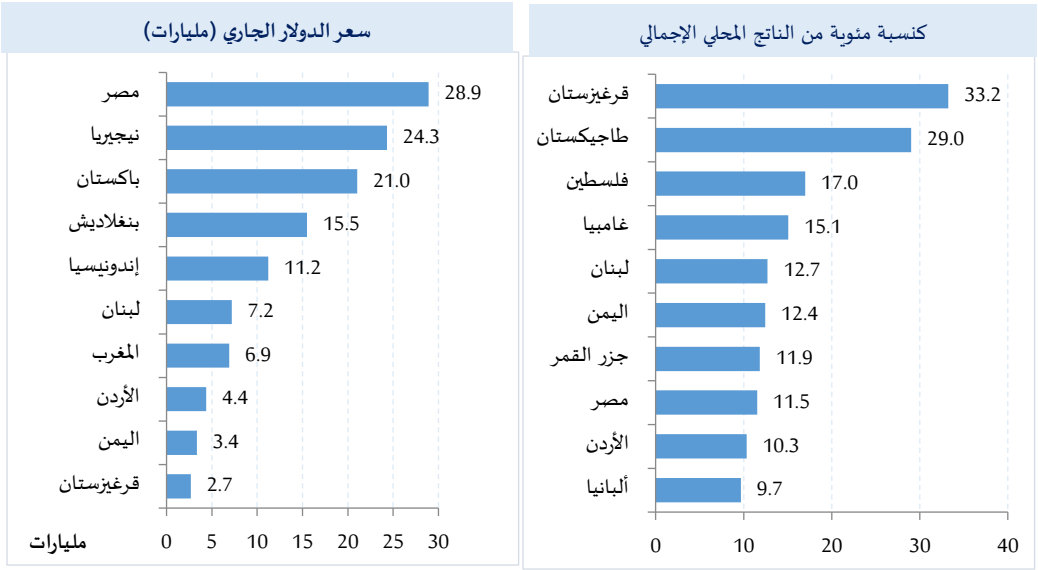

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 47 بلدا عضوا في المنظمة.

من أجل تقييم الأهمية النسبية لتدفقات التحويلات على مستوى كل بلد على حدة، سيكون نصيب التحويلات الواردة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً جيداً. وكما هو مبين في الشكل 22.3 (يمين)، بلغت تدفقات التحويلات الشخصية 33.2% من إجمالي الناتج المحلي لقيرغيزستان في عام 2018، تلتها طاجيكستان (29.0%) وفلسطين (17.0%) وغامبيا (15.1%) ولبنان (12.7%).

الجزء الثالث: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية

الفصل الرابع

تحديات التنمية ودور التمويل في دول منظمة التعاون الإسلامي

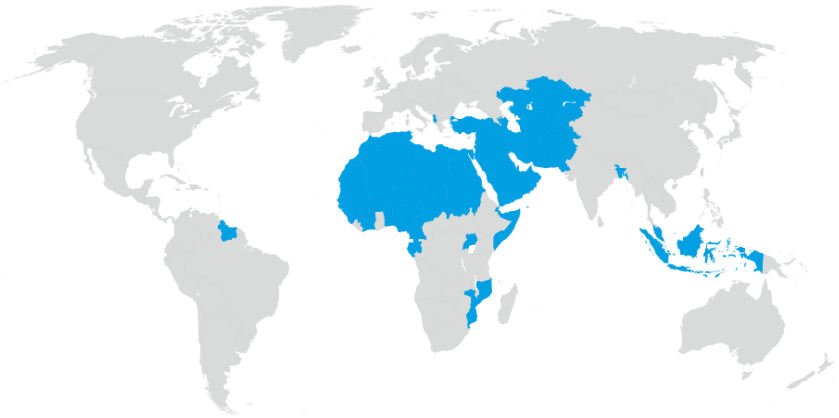

تتميز دول منظمة التعاون الإسلامي بالتنوع الشديد من حيث مستوى تنميتها الاقتصادية ويحتاج العديد منها إلى قدر كبير من الموارد لتمويل تنميتها. وبسبب نقص الموارد الكافية والاستخدام غير الفعال لتلك الموجودة، لا تزال بعض البلدان تواجه تحديات إنمائية متواصلة. ومن ناحية أخرى، هناك عدد متزايد من دول المنظمة التي نشطت في دعم التنمية في الاقتصادات الأخرى، إلا أن دورها في المساعدة الإنمائية غير معترف به على المستوى العالمي.

يعتبر تمويل التنمية جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتحدد خطة عمل أديس أبابا إطارا شاملا لتأمين الوسائل المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع استغلال جميع مصادر التمويل. فعلى الرغم من أن تريليونات الدولارات مطلوبة على المستوى العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن احتياجات التمويل تختلف اختلافا كبيرا في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن الاحتياجات أقل نسبياً بالنسبة للبلدان المتقدمة، إلا أن هناك تحديات خطيرة لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بما في ذلك الدول الأعضاء في المنظمة، لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن الحلول المؤقتة والطرق الكلاسيكية للتمويل غير قادرة على مساعدة العالم النامي بشكل كامل لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، يعد التمويل العام المحلي المصدر الأهم والأكثر حسما لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ويعتمد تحقيق نتائج التنمية وأهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير على قدرة أي بلد على تعبئة إيرادات عامة كافية. ومع ذلك، لا يزال التقدم في زيادة الإيرادات الضريبية بطيئا في العديد من البلدان النامية. ويتطلب هذا إصلاحات لتوسيع القاعدة الضريبية، بما في ذلك تطوير حلول جديدة وإنشاء آليات أكثر فعالية للتمويل العام.

من جهة أخرى، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة زيادة تمويل التنمية الدولية من خلال تبسيط المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ووفقا لبعض التقديرات، قد تصل احتياجات الإنفاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى إلى 1.4 تريليون دولار على الأقل سنويا. كما يمكن تمويل حوالي نصف هذا النقص في التمويل من قبل القطاع الخاص، في حين أن التمويل العام المحلي يمكن أن يغطي 805 إلى 836 مليار دولار أمريكي. ويلزم استيفاء 152 إلى 163 مليار دولار المتبقية سنويا من خلال التمويل العام الدولي. ومع ذلك، فإنه لدى المساعدة الإنمائية الرسمية وآليات التمويل الدولية عيوب ونقاط ضعف معينة بعيدة كل البعد عن تمويل الثغرة الموجودة في الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون

الإسلامي. وهذا يتطلب من جميع أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية إعادة التفكير في نهجهم تجاه المساعدة الإنمائية الرسمية وإعادة العمل على طرق بديلة ومبتكرة بهدف تحسين تلبية احتياجات العالم النامي.

في هذا الصدد، يتناول الجزء الخاص من التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2019 تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية. كما يستعرض هذا الفصل التحديات المشتركة للنمو والتنمية الاقتصاديين التي تواجهها البلدان الأعضاء في المنظمة، ويؤكد أهمية التمويل في التنمية. كما يوضح الفصل التالي كيفية تعبئة الموارد المحلية والدولية في تمويل التنمية. ويركز الفصل السادس على التعاون بين بلدان الجنوب ويولي الاهتمام للدور المتزايد لبعض دول المنظمة في دعم التنمية بنشاط في الاقتصادات الأخرى. ويقدم الفصل الأخير من هذا الجزء أدوات التمويل الإسلامي كأداة بديلة لتمويل التنمية.

1.4 النمو والتقدم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على مر الزمن، تم تسجيل اختلافات كبيرة على مستوى تجارب نمو الدول. وتجعل الاختلافات في تجارب النمو من الصعب على خبراء الاقتصاد شرح الدوافع وراء ارتفاع معدلات النمو عبر الزمن والبلدان. كما أن بعض النماذج قادرة على تقديم تفسير لتجربة نمو البلدان المتقدمة ولكنها تفشل في شرح حالة البلدان المنخفضة الدخل.

ما الذي يفسر أنماط النمو المتباينة؟

هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي. وفيما يخص وظيفة الإنتاج الإجمالي، يعتمد إنتاج البلد على مخزونه من رأس المال المادي والبشري والطبيعي. ويشمل رأس المال المادي على نطاق واسع الآلات والمباني والبنية التحتية مثل الطرق والموانئ. كما أنه من الخصائص الرئيسية للرأس المال المادي أنه يتم إنتاجه لاستخدامه في إنتاج السلع والخدمات الأخرى. ويشير رأس المال البشري إلى المعرفة والقدرات المتجسدة في الأشخاص والتي يمكن استخدامها للنهوض بتقنيات الإنتاج والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فرأس المال الطبيعي هو مخزون أراضي الدولة والمياه والغابات وموارد التربة التي لا يتم إنتاجها ولكنها تستخدم في عملية إنتاج السلع والخدمات.

تاريخيا، لوحظ أن البلدان التي تشهد معدلات نمو مستدامة حققت معدلات استثمار عالية في رأس المال المادي والبشري. ويلاحظ أيضا أن البلدان ذات الأسهم المماثلة لرؤوس الأموال قد تواجه معدلات نمو مختلفة. وفقا لذلك، يُقترح أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على زيادة تراكم رأس المال بل أيضا على الإنتاجية والتكنولوجيا والكفاءة. كما أصبحت الاختلافات في الإنتاجية العامل الرئيسي في تفسير مسارات النمو المتباينة وفروق الدخل، وتشمل كلا من الاختلافات الحقيقية في التقنيات والأدوات، وأيضا الاختلافات في الكفاءة

الإنتاجية الناتجة عن طريقة تنظيم الإنتاج والأسواق. كما يساعد التطوير التكنولوجي في زيادة رأس المال الفكري والمعرفي، والذي من خلاله تصبح عمليات الإنتاج أكثر كفاءة. فإذا لم يتم استخدام الموارد بطريقة منتجة و إذا تم توزيعها بشكل غير سليم بسبب خيارات سياساتية سيئة، لن يمكن تحقيق الكفاءة والإنتاجية.

نتيجة لذلك، تفسر وضعية البلدان ذات معدلات ثروات رأسمالية وإنتاجية مختلفة على أن معدلات النمو فيها مختلفة. ومع ذلك، لن يكون من المرضي بما فيه الكفاية شرح عملية النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل عبر البلدان بمستوى التكنولوجيا ورأس المال البشري والمادي. وفي هذا الصدد، توفر الأدبيات الاقتصادية أبعادا إضافية في شرح أنماط النمو المتباينة، مثل الجودة المؤسسية والجغرافيا والخيارات السياسية والثقافية. كما تدور المؤسسات حول القواعد والأنظمة التي تؤثر على الحوافز الاقتصادية وبالتالي الحوافز للاستثمار في التكنولوجيا ورأس المال المادي ورأس المال البشري من خلال حماية حقوق الملكية، وضمان حسن سير الأسواق، وفرض العقود. وتبعا لذلك، من المتوقع أن تقوم المجتمعات ذات المؤسسات الاقتصادية التي تسهل وتشجع تراكم عوامل الإنتاج والابتكار وتخصيص الموارد بكفاءة أن تزدهر وتحقق معدلات نمو أعلى.

فيما يتعلق بدور الجغرافيا، تشير الأدبيات إلى قنوات مختلفة قد تؤثر من خلالها على النمو الاقتصادي، بما في ذلك تأثيرها على عبء الأمراض والإنتاجية الزراعية، وتكاليف النقل والوصول إلى الأسواق. بالطريقة نفسها، تؤثر السياسات الاقتصادية على إحياء إلى الاستثمار وتشكيل الحوافز في أي بلد. إن السياسات التي تخلق عدم الكفاءة وتحمي العمليات غير المنتجة أو الشركات المتخلفة من الناحية التكنولوجية تجعل مجموعة صغيرة فقط أكثر ثراء دون تشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي. كما أنه لرأس المال الاجتماعي والثقافة أيضا دورين مهمين في عمليات التنمية الاقتصادية. فبينما تصبح المجتمعات ذات رأس مال اجتماعي قوي وأخلاقيات العمل واحترام القانون والنظام أكثر إنتاجية، فإن نقص الثقة الاجتماعية داخل المجتمعات يزيد من خطر العنف والصراع المحتمل. ومن الصعب مراقبة الأداء الاقتصادي الجيد في المجتمعات التي أضعفت النزاعات والحرمان تعاونها والعمل الجماعي فيها.

تم استخدام كل العوامل الموضحة بإيجاز أعلاه في تفسير تجارب النمو المتباينة على مر السنين للدول. وهناك بعض العوامل الأخرى التي يتم استخدامها أيضا في الأدبيات لشرح اختلافات النمو، مثل استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح التجاري والعمق المالي. ومع ذلك، يعتبر معدل تراكم رأس المال المادي والبشري إلى جانب الاستثمار في إنشاء المعرفة عاملين مهمين حاسمين. وعلى المدى الطويل، ستكون تأثيرات هذه العوامل وغيرها مهمة فقط لأنها تؤدي إلى مستويات إنتاجية أعلى.

وإزاء هذه الخلفية، يقدم هذا القسم منظوراً بديلاً عن التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقييم مواردها الإنتاجية ونتائجها الاقتصادية ومحفزات النمو وحواجزه بشكل موجز.

الموارد الإنتاجية

تتمتع دول منظمة التعاون الإسلامي بموارد إنتاج مهمة، وأبرزها الموارد البشرية والطبيعية. والاستفادة من هذه الموارد على نحو فعال قد يعود بالنفع الكبير على معدلات النمو الاقتصادي وأيضا على مستوى رفاهية شعوب هذه البلدان.

الشكل 1.4: حصة منظمة التعاون الإسلامي في مختلف الفئات العمرية

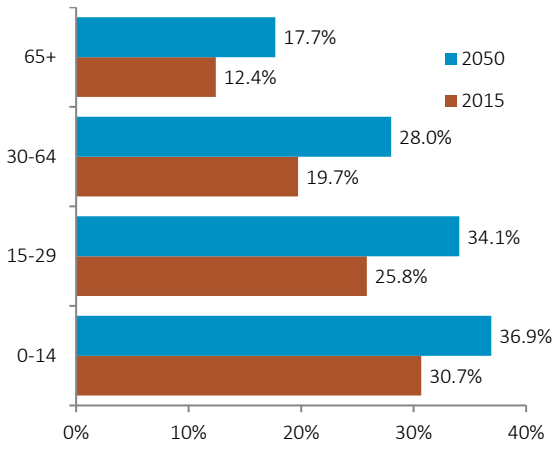

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية في العالم للأمم المتحدة: تنقيح عام 2015.

كما هو موضح في الشكل 1.4، كان عمر 34.1% من السكان في دول منظمة التعاون الإسلامي أقل من 15 سنة مقارنة مع 23.6% في الدول غير الأعضاء في عام 2015. ويمثل الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما 27% من إجمالي سكان الدول الأعضاء في المنظمة، بينما يبلغ 23.8% فقط في غيرها من الدول. ومن المتوقع أن تصل حصة الدول الأعضاء من إجمالي السكان في الفئة العمرية 0-14 إلى 36.9% في عام 2050 مقارنة مع 30.7% في عام 2015 وحصة الفئة العمرية 15-29 إلى 34.1% في عام 2050 مقارنة مع 25.8% في عام 2015 (SESRIC, 2016). لذلك، من الإنصاف القول بأن البنية السكانية الحالية والمستقبلية توفر فرصة لدول المنظمة لتنمو بشكل أسرع من خلال الاستخدام الفعال لهذه القوة الديناميكية.

يعتبر رأس المال البشري أحد المحددات الرئيسية للنمو على المدى الطويل. وتُسهل القوة العاملة الماهرة والمتعلمة جدا استيعاب المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية من البلدان الأخرى من خلال قنوات التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسهل تدفق هذا المخزون من المعرفة والتكنولوجيا، إلا أن القدرة الاستيعابية هي التي تحدد مستوى انتشار هذه المعرفة. ومن ثم، فإن الاستثمار في رأس المال البشري أو التعليم يزيد من القدرة على الحصول على المعارف المستخدمة في أماكن أخرى واستخدامها. وبما أن غالبية دول

المنظمة تحتل مراكز دنيا في التنمية الاقتصادية، فإن مسألة تنمية رأس المال البشري تظل مسألة حاسمة في توسيع إمكانيات النمو المستدام على المدى الطويل.

تعتمد العديد من البلدان النامية اعتمادا جما على استغلال مواردها الطبيعية لتأمين احتياجاتها وتطوير وتلبية احتياجات الأجيال المقبلة. كما توفر مثل هذه الموارد إمكانات كبيرة لتعزيز التنمية إذا تم وضع وتنفيذ سياسات ملائمة لإعادة استثمار المكاسب غير المتوقعة في القطاعات الأكثر إنتاجية وديناميكية. وبامتلاك ما يقرب من 60% من إجمالي الاحتياطيات العالمية في النفط والغاز، تمتلك دول منظمة التعاون الإسلامي ميزة مهمة في إدارة مصادر الطاقة الأحفورية الرئيسية في العالم، والتي يمكن أن تدعم النمو والتنمية في منطقتها.

وعلى الرغم من وجود موارد طبيعية غنية كثيرة، تندرج العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي في مجموعة البلدان الأقل نموا. وتشكل الفقر والبطالة وعدم المساواة في الدخل حواجز للتنمية في البلدان الأقل نموا في المنظمة ولكنها تبقى أيضا تحديات اجتماعية واقتصادية هامة لبقية الدول الأعضاء. إحدى الأسباب الأساسية وراء هذه الصورة الواقعية في دول المنظمة هو وجود مشكلات في القدرة التوليدية في الاستغلال والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية الموجودة لصالح الأشخاص الذين يعيشون في بلدان المُنظمة. ومن أجل تحقيق أقصى قدر من المساهمة المحتملة للموارد الطبيعية، تحتاج دول المنظمة إلى الرُقي بقدرتها من حيث استخراج هذه المصادر وتعزيز قيمتهم من خلال السياسات والاستثمارات المناسبة.

النتائج الاقتصادية

من شأن الاستخدام غير الفعال أن يخلف آثارا سلبيس على النمو الاقتصادي ومستويات الدخل. وكما نوقش في القسم الثاني، لا يزال بإمكان دول منظمة التعاون الإسلامي أن تمتلك حوالي 8% من الإنتاج العالمي عند قياسها بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي. وفي الواقع، أظهرت دول المنظمة أداء جيدا في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستويات إنتاجية العمل على مر السنين، ومع ذلك، بالأرقام المطلقة، لا تزال المستويات التي حققتها هذه الدول أقل بكثير من المتوسط العالمي. ويشير هذا إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود من قبل الدول الأعضاء للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية. كما أصبح من الواضح أيضا أنه لا ينبغي إهمال وجود اختلافات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولا تزال العديد منها مصنفة على أنها بلدان منخفضة الدخل تحتاج إلى إجراء تغييرات كبيرة في سياسات النمو الاقتصادي، وخاصة في السياسات المتعلقة بتعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.

علاوة على ذلك، تتميز اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي في معظمها بالتركيز العالي للصادرات وضعف التنوع على مستوى الاقتصاد المحلي. وعلى مر السنين، كان تنويع اقتصادات المنظمة يزداد ببطء، ولكن لا يزال تركيزها أعلى بكثير من متوسط الاقتصادات المتقدمة والنامية (الشكل 2.4). ففي حين أن الافتقار إلى

الشكل 2.4: مؤشر التنوع

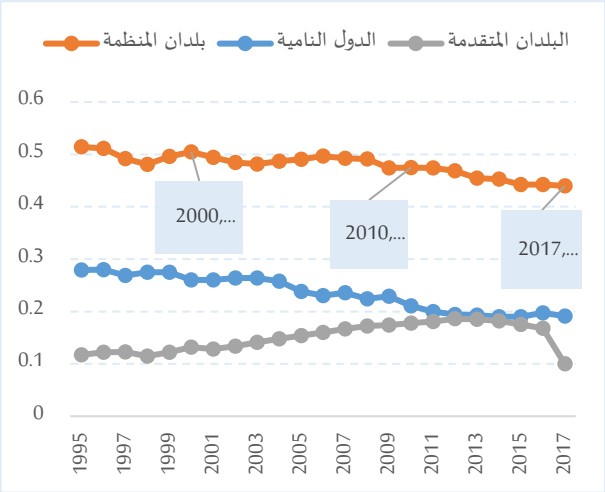

المبلغ عنها من قبل الأونكتاد كمتوسطات المجموعات.

التنوع يزيد من تعرض البلدان للصدمات السلبية وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، فإن التركيز العالي للنشاط الاقتصادي في القطاعات ذات الإمكانيات المحدودة لنمو الإنتاجية قد لا يحقق الكثير من النمو والتنمية في البلاد.

إذا تم إجراء استثمارات في القطاعات التي ستصبح أكثر تنافسية وأكثر استراتيجية لتطوير الاقتصاد، فيمكن تحقيق إنجازات هامة في تعزيز الإنتاجية الإجمالية والنمو على المدى المتوسط والطويل. فالحجة القياسية لتنويع الاقتصادات الغنية بالموارد هي التخفيف من آثار ما يعرف بظاهرة "المرض الهولندي". وفي الاقتصادات الصغيرة ذات هيكل إنتاج محدد بدقة، يمكن أن يكون تقلب أسعار الموارد مصدرا للتقلبات الاقتصادية، وبالتالي فإن هذه البلدان تحتاج إلى توسيع نطاق سلعها التصديرية من أجل الحد من تأثير التقلبات الخارجية.

ومن تبعات سوء تدبير الموارد المنتجة كذلك ضعف مستوى التنافسية. وتحتل دول منظمة التعاون الإسلامي مراتب دنيا في التصنيف العالمي للقدرة التنافسية. إذ أن القدرة التنافسية هي انعكاس للظروف العامة بما في ذلك المؤسسات والسياسات والعوامل التي لها تأثير على مستوى الإنتاجية. وتولد الاقتصادات التنافسية ذات مستويات عالية من الإنتاجية مستويات دخل أعلى لمواطنيها. لذلك، يجب بذل جهود أكبر لتحقيق قدرة تنافسية أعلى في الأسواق العالمية.

محفزات النمو

لكن بوسع دول المنظمة اعتماد عدد من السياسات التي من شأنها أن تشكل عوامل فعالة للتصدي للتحديات التنموية وتحقيق معدلات أعلى من النمو. ومن بينها السياسات التي تعنى بالاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية، وتسهيل التقدم التكنولوجي والابتكار، وتوجيه الموارد إلى الاستثمارات المنتجة من خلال التنمية المالية.

إن دور التعليم في زيادة إنتاجية وكفاءة القوى العاملة من خلال زيادة المخزونات المعرفية للقدرة البشرية المنتجة اقتصاديا أمر موثق في الأدبيات.تتمتع دول منظمة التعاون الإسلامي بميزة نسبية من حيث هيكلها الديموغرافي.

وبالنظر إلى النقص في العمالة المهرة، يلزم وضع سياسات وبرامج فعالة وتنفيذها من أجل تحسين مستوى التعليم والتدريب باعتبارهما عاملين حاسمين للجاهزية التكنولوجية من أجل زيادة الإنتاجية والتنويع في منتجات أكثر تطورا. يوضح الشكل 3.4 العلاقة بين متوسط سنوات الدراسة والناتج المحلي الإجمالي للفرد. ويحدد متوسط عدد السنوات التي قضاها العامل التمثيلي في المدرسة بشكل تقريبي القدرة الاستيعابية للعامل. كما أنه من الواضح وجود علاقة قوية بين مستويات الدخل والتحصيل التعليمي في كل من دول الأعضاء في المنظمة (المربع) وغيرها (معين). وإن تعزيز إنتاجية الشركات، وتطوير التقنيات، وتطوير خدمات ذات قيمة مضافة عالية، وتحقيق وضع أكثر قدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي، يتطلب ضمان توفير موارد بشرية أفضل تعليما ومدربة تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

يتم تحديد النمو على المدى الطويل من خلال مستوى التقدم التكنولوجي، لأنه لا يمكن الحفاظ على النمو بالزيادة في رأس المال للعامل الواحد أو الزيادة في عدد العمال. ومن أجل توسيع الكفاءة التي يستخدم بها الاقتصاد مدخلاته، ينبغي تحسين القدرات الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج. وفي هذا السياق، تمثل تنمية رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي العوامل الأساسية في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

الشكل 3.4: متوسط سنوات التمدرس مقابل نصيب الفرد من الدخل (2013)

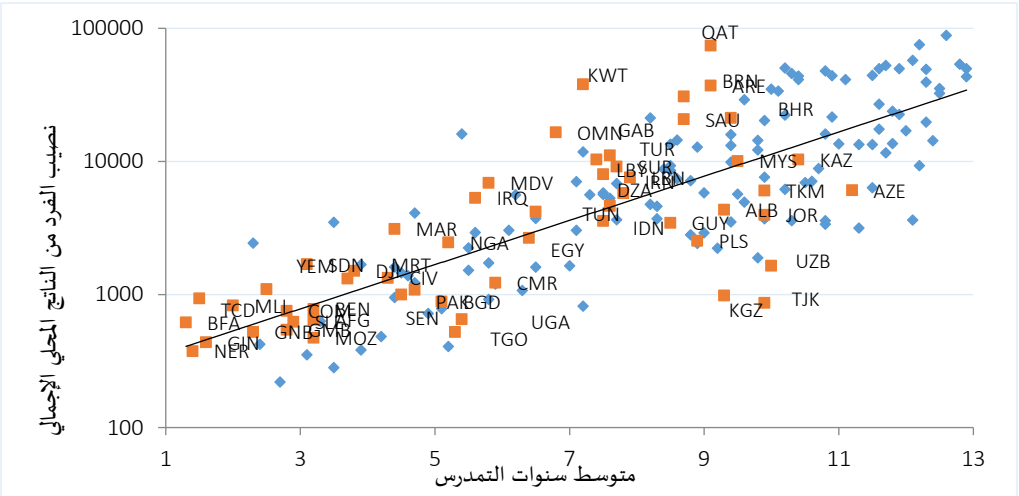

المصدر: حساب موظفي سيسرك بناءً على قواعد بيانات مؤشر التنمية العالمية للبنك الدولي ومؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يتطلب الابتكار استثمارات كبيرة ومنظورا طويل الأجل. لذلك، يجب تخصيص الموارد المتاحة للبحث والابتكار وفقا لاستراتيجيات وأولويات التنمية الوطنية. كما تعتمد اقتصادات المعرفة اليوم اعتمادا كبيرا على أنشطة البحث والتطوير والتكنولوجيات المبتكرة للحفاظ على وضعها التنافسي تجاه الدول الأخرى. ومع ذلك، فإن نفقات البحث والتطوير في دول منظمة التعاون الإسلامي أقل بكثير من المتواجدة في الاقتصادات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، تحتاج الأفكار إلى بيئة مشجعة للابتكار لتنمو وتولد فوائد لجميع المجتمعات من خلال

منتجات و / أو خدمات جديدة. وإذا كانت الشركات في دول المنظمة ستصبح قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي، فيجب أن تركز سياسات دولها على إعداد بيئة تشجع الابتكار.

إن الجودة المؤسسية والحكم الرشيد هما دافعين آخرين للنمو. وتعمل المؤسسات على تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات بما في ذلك تكاليف البحث والمعلومات وتكاليف التفاوض وتكاليف الشرطة والإنفاذ. ووفقا لمؤشرات الحوكمة للبنك الدولي، تظهر دول منظمة التعاون الإسلامي مستوى منخفض من الجودة المؤسسية مقارنة بالدول النامية الأخرى. كما يمكن لدول المنظمة، وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض، أن تجني مكاسب في الإنتاجية من خلال زيادة تعزيز جودة أطرها المؤسسية التي تحمي حقوق الملكية، بما في ذلك الملكية الفكرية. وتعد حقوق الملكية والقدرة على إنفاذ العقود عنصران أساسيان في الإطار المؤسسي والقانوني للبلد، وهما شرطان أساسيان للنشاط الاقتصادي القائم على السوق.

سيكون للمزيد من مؤسسات التعزيز العديد من التداعيات على العوامل الرئيسية الأخرى لزيادة الإنتاجية، بحيث يمكن أن تساعد في تشجيع الاستثمار الخاص وريادة الأعمال وتعزيز تنمية القطاع المالي. وحتى إذا كان إجمالي الاستثمارات في ارتفاع، فإن أوجه القصور في إدارة الاستثمارات العامة وضعف الإدارة غالباً ما تشوه تأثير الإنفاق العام على تراكم رأس المال وعدم كفاية حماية المستثمرين. لذلك، من الضروري تحسين جودة المؤسسات والحكم من أجل تحسين جودة ونتائج الاستثمارات.

يعتبر دور التنمية المالية مهم بشكل خاص في تخصيص الموارد لاستخدامها بشكل أكثر إنتاجية. وعلاوة على ذلك، يمكن للخدمات التي يقدمها القطاع المالي أن تساهم في النمو الاقتصادي من خلال: (1) إنتاج معلومات مسبقة عن فرص الاستثمار؛ و(2) تحسين المراقبة اللاحقة للاستثمارات وممارسة حوكمة الشركات؛ و(3) تسهيل إدارة المخاطر وتنويعها؛ و(4) تعبئة المدخرات وتجميعها؛ و(5) تسهيل تبادل السلع والخدمات (Levine 2015)كما تشير التحليلات الواردة في القسم 3 إلى أن العمق المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي ما زال ضحلا ويحتاج إلى مزيد من التحسين.

بدون الحصول على التمويل، سيكون من الصعب توقع ازدهار أنشطة تنظيم المشاريع والمساهمة في التنمية الاقتصادية. ولا تزال فرص الحصول على التمويل في دول منظمة التعاون الإسلامي من بين أهم القيود التي تعترض تعزيز نشاط تنظيم المشاريع. وعلاوة على ذلك، تبلغ الشركات الصغيرة باستمرار عن عوائق أعلى للتمويل بالمقارنة مع الشركات المتوسطة والكبيرة، كما أنها تتأثر بشكل أكبر سلبا في عملها ونموها بسبب هذه العقبات. لذلك، هناك حاجة إلى أساليب مبتكرة لحل قيود التمويل التي تواجهها الشركات للاستثمار في فرص

استثمارية منتجة. سيتم إجراء مناقشات أكثر تفصيلاً في الفصول التالية حول مسألة تعبئة الموارد لتمويل التنمية.

وكون الأداء الاقتصادي لدول المنظمة قد سجل مستويات ضعيفة نسبيا مقارنة بالدول الغربية لا يعني بالضرورة أن دول المنظمة لا تتوفر على ما يلزم من القدرة والموارد لتسجيل أداء أفضل. لا يعدو أن يكون الأمر مجرد تحديد للموارد والإمكانيات المنتجة ليتم بعدها تطوير الآليات والوسائل المناسبة التي تخول الاستفادة منها فيما يساهم في ازدهار الأنشطة الاقتصادية. فكل دولة تتوفر على موارد وإمكانيات متنوعة من شأنها تحفيز برامج التنمية الاقتصادية فيها.

عقبات النمو

مرت التنمية الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي بمرحلة إقلاع مهمة من حيث الشكل، هذا في الوقت الذي يسجل المشهد التنموي الناشئ في هذه الدول تنوعا كبيرا. وعموما، لم تتمكن الدول الأعضاء في المنظمة من تحقيق نمو مستدام طويل المدى خلال القرن الماضي كما هو الشأن بالنسبة للدول المتقدمة. وعلى الرغم من أن هناك ضمن دول منظمة التعاون الإسلامي عددا من الدول ذات الدخل المرتفع، إلا أنه ليس هناك أيا منها مصنفا ضمنالدول المتقدمة من قبل الوكالات الدولية. هذا لأن هذه الدول، وعلى رأسها دول الخليج، لم تحقق ما هي عليه الآن إلا عن طريق الاستفادة الكبيرة بشكل رئيسي من المكاسب المفاجئة التي مصدرها الموارد الطبيعية، وليس عن طريق زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وفي الجهة المقابلة، لا تزال بعض الدول الأعضاء ذات الموارد الطبيعية الغنية تعاني الفقر وتشهد زيادة على ذلك حالات عدم الاستقرار السياسي والحرمان الاقتصادي بسبب غياب مؤسسات ذات الجودة التي يمكنها أن تدير المكاسب وتوزعها بشكل عادل لصالح شعوبها.

وهناك عدد قليل من الاقتصادات الناشئة التي حققت أداءا اقتصاديا قويا نسبيا، من بينها تركيا وماليزيا وإندونيسيا، ولكن لم تتميز وتيرة نموها في بالاستمرارية نظرا لتدخل مشاكل هيكلية متنوعة من حين لآخر. وفي العديد من الدول الأعضاء في المنظمة حيث ترتفع نسبة استفحال وتعمق المشاكل الهيكلية، ما يزال الناس يعانون من الفقر ويفتقدون الولوج حتى لأبسط الخدمات الأساسية. كل هذه العوامل ساهمت في وجود تباينات من ناحية مستويات العيش المسجلة حاليا في مختلف بقاع دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي لا تضاهي المستويات التي بلغتها الاقتصادات المتقدمة بأي شكل من الأشكال.

والحاجة إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي يعد أحد العناصر الهامة في مزيج السياسات الرامية إلى تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، طالما أن هذا الأمر من شأنه خلق بيئة أعمال تجارية بمنأى عن حالة عدم اليقين والتكاليف غير المتوقعة. ومن شأن البيئة المستقرة للاقتصاد الكلي أن تنطوي على تقلبات أقل

في معدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف وانخفاض العجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتطلب ذلك تقلبا أقل من حيث حجم المعاملات الاقتصادية مع بقية العالم.

يمكن لعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي، أن يؤثر بشدة على مسارات النمو. كما أن العديد من دول المنظمة عرضة للكوارث والصراعات الطبيعية والبشرية المختلفة. ففي عام 2017، استأثرت دول المنظمة بمعدل 30 نزاعا من أصل 49 من النزاعات الجارية في جميع أنحاء العالم، وكانت معظمها نزاعات داخلية مدوّلة. وكما يبين الشكل 4.4، معظم الأعمال الإرهابية التي حصلت منذ عام 2003 كانت أيضا دول المنظمة مسرحا لها. وفي عام 2017، استأثرت هذه الدول مجتمعة بحصة تناهز 69% من إجمالي الهجمات وأكثر من 90% من حالات الوفيات. أدى تنامي الإرهاب والتطرف العنيف في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى نشأة تهديدات أمنية خطيرة خاصة مع ما تحصده هذه الظاهرة من أرواح وما تتسبب فيه من دمار وعدم الاستقرار في البلدان والمناطق التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية.

الشكل 4.4: حصة حالات الإرهاب على المستوى العالمي

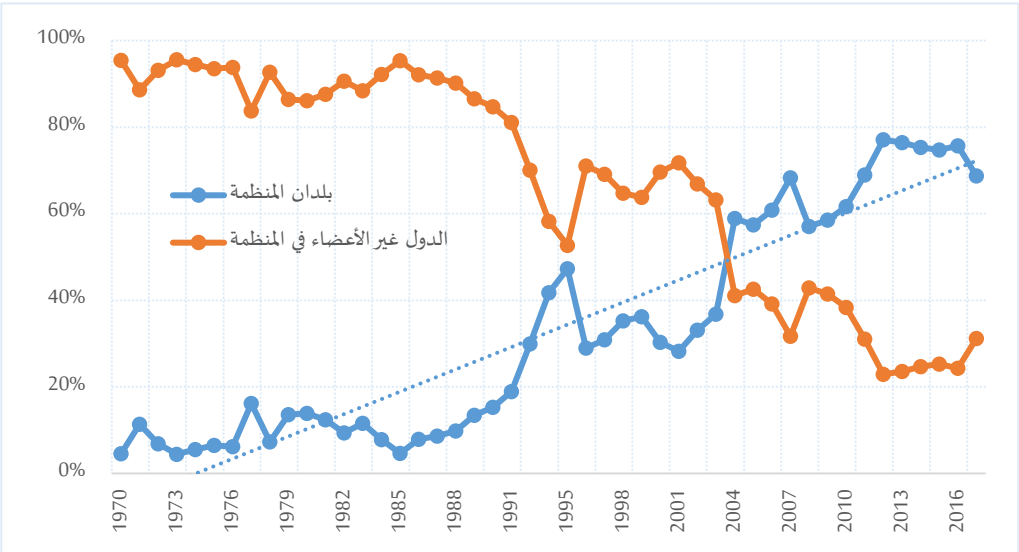

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات العالمية للإرهاب

فالصراعات قد تؤدي إلى دمار على المستوى المادي للقدرة الإنتاجية والبنى التحتية والمصانع والمعدات والقدرات الإنتاجية الزراعية وإتلاف الأراضي الزراعية، فضلا عن ارتفاع مستويات الإنفاق العسكري. وبالإضافة إلى هذه الآثار المباشرة، يمكن تسجيل تراجع كبير في الأنشطة الاقتصادية بسبب تداعيات أخرى مثل هروب رؤوس الأموال، وتفكك العمالة، وتثبيط الاستثمارات الأجنبية الجديدة، وهجرة الأدمغة والتقليص من الأنشطة التجارية. ويمكن أن يتجلى انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بسبب تراجع

الكفاءة الاقتصادية واستيعاب التكنولوجيا في انكماش الناتج وتسارع التضخم وفقدان الاحتياطيات وضعف أنظمة التمويل (Sab, 2014).

وتعتبر العلاقة بين كل من التنمية والسلام والاستقرار علاقة قوية أيضا وتسير في كلا الاتجاهين. ففي حين أن السلام والأمن هما شرطان أساسيان للتنمية والازدهار، فإن الإخفاقات في التنمية تزيد بشكل كبير من حدة الصراع الأهلي. كما تمتد الآثار السلبية للصراعات المسلحة إلى أبعد من هذه التداعيات الاجتماعية والاقتصادية القابلة للقياس. فهي تدمر الهياكل الأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات وأنظمة الطاقة؛ وتدمر التماسك الاجتماعي وتحفز النزوح القسري للناس.

2.4 دور التمويل في تحقيق التنمية

منذ بداية عام 2000، بمناسبة اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، واجه العديد من البلدان النامية، بما في ذلك العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تحديات تنموية كبيرة، مما أدى إلى تراجع بعضها إلى الوراء. وفشلت المبادرات على المستوى العالمي وآليات الحل الإقليمية والجهود المبذولة على المستوى الوطني في تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية من أجل تمويل تنميتها وتمكينها للخروج من وضع البلدان النامية.

أدت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وآثارها الطويلة الأمد إلى تدهور آفاق التمويل من أجل التنمية. إذ بدأ عدد متزايد من البلدان المانحة في تخصيص كميات محدودة من المصادر لتمويل التنمية والتي قررت استخدام هذه المصادر بعناية أكبر في المشاريع المستهدفة. ونتيجة لذلك، ازدادت حالات عدم المساواة داخل العديد من البلدان وكذلك بين البلدان النامية. استلزم هذا وضع جدول أعمال عالمي جديد بشأن التنمية.

يعكس إعداد واعتماد أهداف التنمية المستدامة الطموحة في عام 2015 بعد مناقشات طويلة التزاما سياسيا على المستوى العالمي لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاهية الناس. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الموارد الكافية لتمويل التنمية، وكذلك محدودية توافر البيانات والمؤشرات لقياس التقدم، تسبِق النجاح المحتمل لأهداف التنمية المستدامة. وفقا لتقديرات الأونكتاد، يتراوح إجمالي متطلبات التمويل بما في ذلك الاحتياجات الاستثمارية في العالم النامي وحده بين 3.3 تريليون دولار و 4.5 تريليون دولار سنويا، من أجل البنية التحتية الأساسية (الطرق والسكك الحديدية والموانئ ومحطات الطاقة والمياه والصرف الصحي) والأمن الغذائي (الزراعة) والتنمية الريفية)، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، والصحة، والتعليم. بالنظر إلى المستويات الحالية للاستثمار في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة المقدرة بنحو 1.4 تريليون دولار، تواجه البلدان النامية بما فيها دول المنظمة فجوة سنوية تبلغ 2.5 تريليون دولار.

قد يبدو سد هذه الفجوة في إطار ما هو مطلوب وما هو متاح في التمويل من أجل التنمية مهمة شاقة. ومع ذلك، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي غنية ومتنوعة من حيث الموارد التي توفر إمكانات كبيرة لتعزيز التنمية، ويزخر بعضها بموارد طبيعية غنية. لقد استفادت العديد من دول المنظمة بالفعل على نطاق واسع من مواردها الطبيعية الغنية في سياق تطورها وتراكمت لديها كمية هائلة من رأس المال. بحيث أن مجموعة منها غنية جدا من حيث رأس المال البشري خاصة من حيث الحصة الكبيرة للشباب في إجمالي السكان، ولدى كل دولة منها موارد وإمكانيات مختلفة لتحفيز تنميتها الاقتصادية. كما أظهرت الدراسات السابقة أن العديد من دول المنظمة لم تتمكن من تحقيق إمكاناتها الاقتصادية بسبب عدد من العوامل، وبالتالي فهي متخلفة في العديد من المؤشرات المتعلقة بالتنمية بالمقارنة مع متوسطات البلدان المتقدمة وكذلك المتوسطات العالمية.

وعلى المستوى المالي، يتيح قطاع التمويل الإسلامي فرصة سانحة أمام دول المنظمة لسد الفجوة القائمة على مستوى التمويل المسخر لتحقيق التنمية. وقُدر أن التمويل الإسلامي، بما في ذلك الزكاة، قد بلغ حوالي 2 تريليون دولار أمريكي في عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3 تريليون دولار بحلول عام 2020. وعلى سبيل المثال، يمكن لمساهمات الزكاة التي تتم من خلال المؤسسات الرسمية أن يضمن وصولها إلى عدد أكبر من الناس واستفادة من هم في أمس الحاجة إليها، وبالتالي يمكن أن تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

تحتاج العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب تخصيص المزيد من الموارد المالية لتنميتها. وكما هو موضح في خطة عمل أديس أبابا، يجب استخدام هذه الموارد المالية في مجالات العمل الرئيسية السبعة ابتداءا من التجارة إلى بناء القدرات من أجل إحداث تأثير قوي وإيجابي على التنمية. ومع ذلك، عادة ما يكون من الصعب تأمين الموارد مع إجراء تحسينات في جميع هذه المجالات لأن البلدان المانحة لها مجالات الأولوية الخاصة بها. بل تؤدي قلة الموارد في بعض الأحيان إلى إنهاء بعض برامج التطوير الجوهرية مثل التي في مجال التطعيم أو المساعدات الغذائية، مما يعرض حياة الناس للخطر في بعض أنحاء العالم.

بشكل عام، تواجه دول منظمة التعاون الإسلامي تحديات محددة بالإضافة إلى آليات حلول فريدة في التمويل من أجل التنمية يمكن أن تساعدهم في تجنب الاعتماد الوحيد على العلاقة الكلاسيكية بين المانحين والمستفيدين. كما يساهم عدد متزايد من دول المنظمة بنشاط في تمويل الجهود التنموية في الدول الأعضاء الأخرى وكذلك غير الأعضاء.

إن لدول منظمة التعاون الإسلامي تاريخ طويل في مجال التعاون النشط فيما بينها في العديد من المجالات من قبيل التجارة وتطوير البنى التحتية وبناء القدرات والاستثمار. ولا شك أن هذا التعاون أداة جد فعالة

لتسهيل عملية نقل رؤوس الأموال والدراية والخبرات الحيوية لتحقيق التنمية فيما بين الدول الأعضاء، كما تشارك هذه الدول بنشاط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. مما يتيح للعديد من دول المنظمة والبلدان النامية الأخرى الاستفادة بشكل متبادل من تجارب ومصادر بعضهم البعض مع التقدم في مسارات التنمية الخاصة بها. وأخيرا، لدى دول المنظمة أدوات وآليات فريدة من نوعها بما في ذلك الأدوات المالية الإسلامية وصناديق الزكاة والأوقاف ذات قدرة على تقديم مساهمة إيجابية كبيرة في التمويل من أجل التنمية. وبشكل عام، من شأن هذه العوامل أن تعزز التمويل من أجل التنمية في دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال المساعدة على تجاوز الفهم التقليدي والاستفادة من آليات الحلول الفريدة.

الفصل الخامس

تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل تمويل التنمية

يناقش هذا الفصل دور الموارد المحلية والدولية والمساهمات التي يمكن أن تقدمها في مجال تمويل التنمية من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير الدولية القائمة مع التركيز بشكل خاص على بلدان منظمة التعاون الإسلامي. كما يتناول أيضا التحديات الرئيسية التي تواجهها المنظمة والبلدان النامية الأخرى فيما يخص تعبئة الموارد المحلية والدولية. وأخيرا، يسرد ويناقش مجموعة من الحلول التي يمكن أن توفر التوجيه المناسب للمنظمة والعديد من البلدان النامية من أجل تعبئة الموارد المحلية والدولية وكذلك الاستفادة من التعاون الدولي إلى أقصى حد ممكن في مسار التنمية.

1.5 تحقيق الترابط بين الموارد المحلية والدولية

تشكل عملية تحقيق التنمية المستدامة مهمة صعبة بالنسبة لأي دولة، ويمكن إنجازها من خلال استخدام رأس المال البشري وتعبئة الموارد المحلية بأكثر الطرق فعالية. وعلما أن العديد من البلدان النامية وعددا من دول منظمة التعاون الإسلامي تعاني من تبعات الاستخدام غير الفعال للموارد المحلية، فإن بعض هذه البلدان لم تتمكن من تعبئة الموارد المحلية المتاحة بالكامل لتسخيرها في جهودها الإنمائية، وبالتالي تظل هذه الموارد في وضع الخمول. وفي هذا الصدد، يغدو من المهم الاستفادة من الموارد الدولية المتاحة في سياق التنمية من أجل اكتساء القدرة على تمويل قدر كبير من الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي إطار هذا التصور، لا يعتبر أيّا من الموارد المحلية والدولية في العادة بديلا عن الآخر، بل إنها تجسد علاقة تكامل في عملية التنمية في البلدان النامية بحيث تحتاج إلى موارد لتمويل استثماراتها ومشاريعها. ونظرا لعلاقة التكامل القوية القائمة بين الموارد المحلية والدولية المسخرة لتمويل التنمية، يحدد ما تبقى من هذا الفصل أبرز التحديات القائمة ويوفر مجموعة من الحلول لكون التعرف على التحديات وإدراج الحلول المناسبة لها أمرا بالغ الأهمية من شأنه تصميم بنية أكثر فعالية لتخصيص الموارد في العالم النامي، بما في ذلك العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي.

يجب على الدول النامية تعزيز عملية تعبئة الموارد العامة المحلية لما يكتسيه الأمر من أهمية بالغة في مجال تمويل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتنفيذ جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة وكذلك خطة عمل أديس أبابا. وعلاوة على ذلك، تعد التعبئة الفعالة للموارد العامة المحلية في العديد من البلدان النامية أمرا حيويا لتحقيق التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الموارد العامة المحلية تعتبر، حتى الآن، أكبر الموارد العامة التي من شأنها الإسهام لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، فبدون مساهمات الموارد الدولية وقوة التعاون الدولي، ليس من المرجح للعديد من دول منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية أن تحقق أهداف التنمية المستدامة الطموحة. بحيث تشير التقديرات التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد، 2014) إلى أن الاستثمار السنوي اللازم لتمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان

النامية يتراوح ما بين 3.3 تريليون و 4.5 تريليون دولار أمريكي، مع تسجيل عجز سنوي قدره 2.5 تريليون دولار أمريكي في القطاعات الرئيسية. ومع تواجد أرقام مختلفة لهذه الفجوة التمويلية ودوام التحديات القائمة بشأن كيفية سدها، فإن تعبئة الموارد المحلية والدولية القائمة واستغلالها بفعالية قد صار أمرا فائق الأهمية.

في المقابل، تشكل الاختلالات العالمية السائدة الناجمة بشكل رئيسي عن التدفقات المالية غير المنظمة، وهجمات المضاربة والحوكمة الضعيفة للاقتصاد الكلي في عدد من البلدان ضغطا سلبيا للنمو الاقتصادي على العالم النامي والبلدان المتقدمة من خلال كبح الطلب العالمي. وكنتيجة لذلك، تخلق توقعات النمو الاقتصادي العالمي ومواطن الضعف القائمة بيئة اقتصادية عامة غير مواتية لتمويل التنمية تتميز بدورات الازدهار والكساد. لذلك من الأهمية بمكان بذل الجهود التي من شأنها إنشاء تظافر المساعي المحلية والدولية لتعبئة الموارد المالية وذلك من أجل تهيئة بيئة مواتية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وإن إنشاء مثل هذا التآزر والتعاون والتفاهم المشترك القوي سيكون له دورا أساسيا في عملية التصدي للتحديات المختلفة التي تواجهها العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم النامي.

تعتبر الموارد المحلية بمثابة الركيزة الأساسية لعملية التمويل على مستوى التنمية المستدامة. ففي عام 2016، بلغت إيرادات الضرائب 4.3 تريليون دولار، ما يعادل أكثر من ضعف حجم التدفقات العابرة للحدود (OECD, 2018). لكن نسب الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي الضريبي في البلدان المنخفضة الدخل والأقل نموا تبلغ في المتوسط 14%، وفي كثير من الحالات تكون أقل بكثير من الحد الأدنى البالغ 15% الذي يوصى به كشرط أساسي لضمان فعالية أداء الدولة.

كما هو موضح في الشكل 1.5، تعد الإيرادات الضريبية أكبر مصدر للتمويل، متجاوزة بذلك حجم أي مورد عابر للحدود. ففي عام 2016، بلغت الإيرادات الضريبية في البلدان النامية 4.3 تريليون دولار أمريكي. وتراوحت حصتها في مزيج التمويل الإجمالي من 42.7% في أقل البلدان نموا و 42.4% في البلدان المنخفضة الدخل حتى 62.2% في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و 78.2% في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (OECD, 2018). لذلك، فإنه من المهم بوجه خاص إدارة الموارد المحلية بأكثر الطرق فعالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الشكل 1.5: مزيج من الموارد المالية في البلدان النامية، 2016 (مليارات الدولارات الأمريكية)

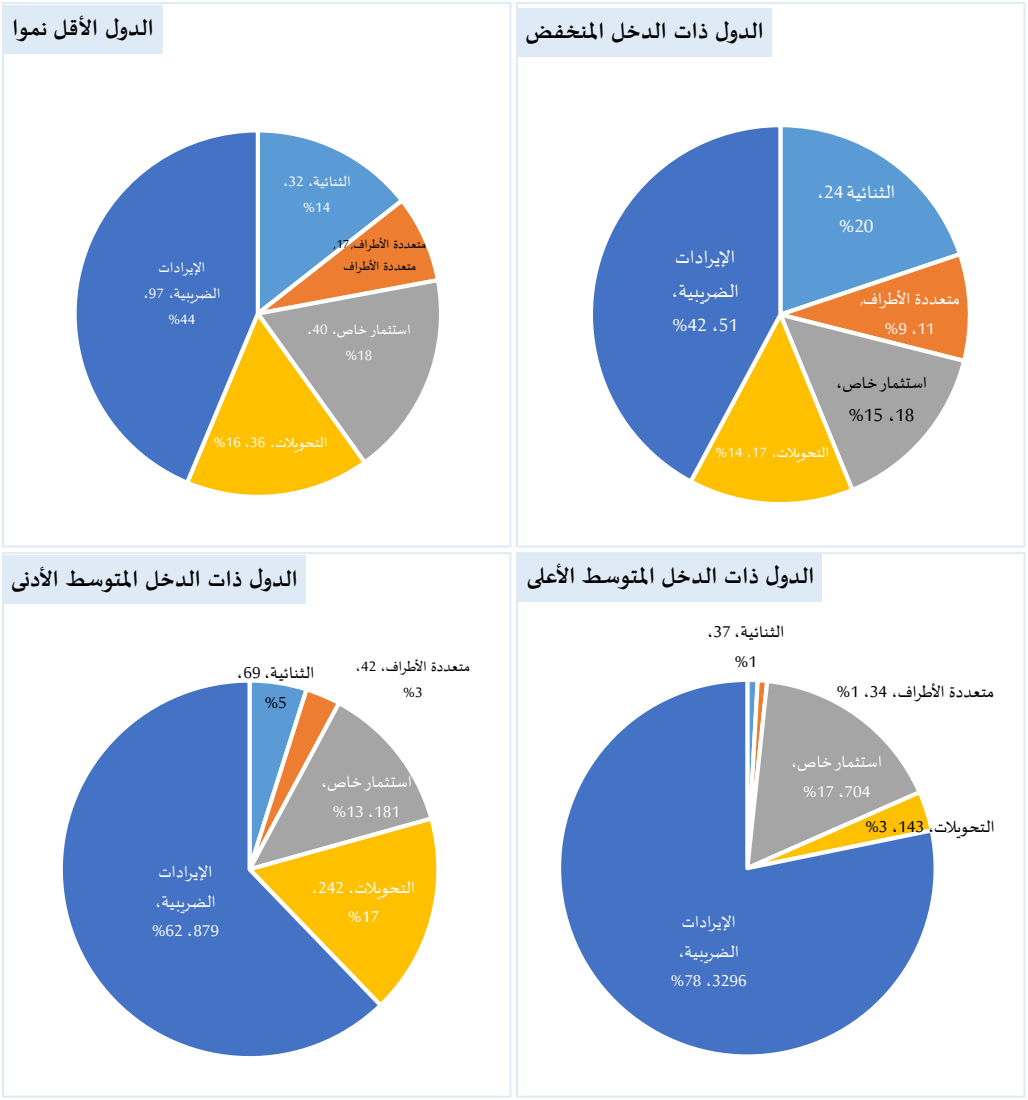

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2018).

2.5 التحديات في مجال تعبئة الموارد المحلية والدولية

قد تختلف التحديات التي تواجهها البلدان النامية بسبب الخصائص المميزة لكل بلد. ويحدد هذا القسم ويشرح بالتفصيل عشرة تحديات مشتركة تواجهها البلدان النامية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جهودها الرامية إلى تمويل التنمية من ضعف القدرات في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والمنافع المحدودة المكتسبة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

1.2.5 ضعف القدرات في مجال حوكمة الاقتصاد الكلي

تعتبر الحكومات مسؤولة عن تحصيل الضرائب على أساس عادل لتقديم الخدمات للعموم بهدف تحسين مستوى رفاهية مواطنيها. ومع ذلك، فإن إدارة كمية كبيرة من الأموال العامة تتطلب وجود آليات للمساءلة الكاملة والشفافية وانعدام الفساد، والتي تعد أيضا عناصر أساسية تنطوي عليها الإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي. ومع ذلك، فإن إدارة الاقتصاد الكلي تتجاوز التوفر على أنظمة ضريبية فعالة وعادلة، فإن هناك حاجة لبناء قدرات قوية في مجال إدارة الاقتصاد الكلي من أجل الحصول على بيئة عمل يعمها مستوى عال من القدرة على التنبؤ والشفافية، وأسواق يسودها النظام لضمان القدرة التنافسية للمؤسسات، وحماية حقوق المستهلكين والشركات.

يوحي الإفتراض الأكثر قبولا بأن الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي تعزز النمو من خلال توفير بيئة أكثر أمانا لاتخاذ قرارات الاستثمار في القطاع الخاص (Bleaney, 1996). واستقرار الاقتصاد الكلي يعتبر مقياسا لتتبع القدرات في مجال حوكمة الاقتصاد الكلي للبلد ومدى استعداده للصدمات. ولكن العديد من البلدان النامية، من بينها عدة دول في منظمة التعاون الإسلامي، تعاني من عدم وجود استقرار متين من ناحية الاقتصاد الكلي الأمر الذي يعيق استثماراتها من أجل التنمية، وبالتالي يحد من تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يوضح الشكل 2.5 حالة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى. علما أن الدرجة المنخفضة على مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي ترتبط بمستوى أدنى من الاستقرار. ويشير متوسط درجات بلدان المنظمة (5.7) من حيث مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي في عام 2018 إلى وجود مستويات منخفضة نسبيا من الاستقرار بالمقارنة مع متوسطات الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (6.4) والعالم (6.3). وكما هو متوقع، تكشف نتيجة المؤشر أن البلدان المتقدمة، في المتوسط، تستأثر بأعلى مستوى من الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي في عام 2018، الذي يمثل انعكاسا لتسجيلها درجة 9.4.

لذلك، تحتاج البلدان النامية والعديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى إجراء إصلاحات لتحسين قدراتها على إدارة الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز القدرة على التنبؤ والاستخدام الفعال للموارد المحلية والدولية في ظل جهودها الإنمائية.

2.2.5 نظم ضريبية غير فعالة

الشكل 2.5: حالة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، 2018

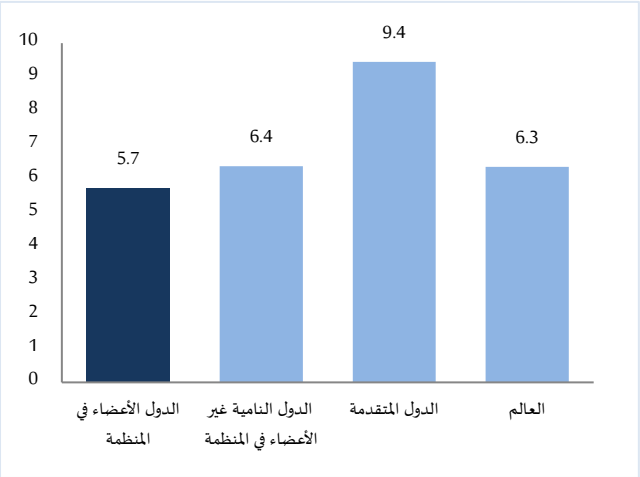

المصدر: مؤشر برتلسمان للتحول (BTI). المقياس: 10 (أفضل) - 0 (أسوأ). ملاحظة: حجم عينة منظمة التعاون الإسلام: 47؛ حجم عينة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة: 73؛ حجم عينة البلدان المتقدمة: 9؛ حجم عينة العالم: 129

يستأثر التمويل العام بدور فريد في إطار دعم التنمية. وعلى وجه الخصوص، تلعب الإيرادات الضريبية دورا كبيرا في تعبئة الموارد العامة لكونها توفر مصدرا لموارد مستقرة نسبيا وقابلة للتنبؤ من أجل تمويل التنمية بالمقارنة مع الموارد الأخرى. وفي هذا السياق، فإن وجود أنظمة ضريبية فعالة أمر مهم بالنسبة لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ومع ذلك، تواجه البلدان النامية وعدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحديات كبيرة فيما يتعلق بامتلاك أطر وقدرات ضريبية فعالة ناجمة عن وجود ارتفاع في الاقتصاد المواز، وبطء النمو الاقتصادي، والاعتماد الكبير على الإيرادات المتعلقة بالموارد الطبيعية وتآكل القاعدة الضريبية. وكنتيجة لهذه العوامل، تواجه هذه البلدان صعوبات في إدارة حيزها المالي وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية.

بالنظر إلى مستوى الفقر وعدم المساواة في الدخل، فإن البلدان النامية تتوفر حتما على قواعد ضريبية محدودة أكثر من الدول المتقدمة. ومع ذلك، فقد تقلصت قاعدة مواردها العامة المحلية بسبب الحوافز الضريبية والخسائر في الإيرادات، مثل تلك الناشئة عن استخدام المراكز المالية الخارجية والتدفقات المالية غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، قدّر الأونكتاد (2017) خسارة في الإيرادات الضريبية السنوية بقيمة 100 مليار دولار أمريكي بالنسبة للبلدان النامية والتي تتعلق بأسهم الاستثمار الداخلي المرتبطة مباشرة بالمراكز المالية الخارجية. ومما لا شك فيه، في ظل وجود نظام ضريبي ضعيف وغير فعال، فإنه من الصعب اكتشاف وتتبع مثل هذه المعاملات المالية (غير المشروعة) المرتبطة بفقدان قدر كبير من الإيرادات العامة، والتي تعتبر ضرورية لتمويل التنمية.

هنا، يجب على البلدان النامية والعديد من دول منظمة التعاون الإسلامي بذل جهود كبيرة لتحسين فعالية أداء نظمها الضريبية التي من شأنها أن تساعد على زيادة قاعدتها الضريبية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، والحد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وتوليد إيرادات عامة أكثر استقرارا وقابلة للتنبؤ

من أجل تمويل التنمية. فإن النظم الضريبية لا تولد دخلا من أجل خطط الاستثمار الوطنية فحسب، بل تبرز أيضا كمصدر رئيسي للمعونة الإنمائية الموجهة نحو البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تؤدي التحسينات على النظم الضريبية إلى زيادة مستوى المصادر العامة الموجهة إلى المساعدات الإنمائية في عدد من بلدان المنظمة.

3.2.5 ارتفاع نسبة عدم المساواة وانخفاض المدخرات

تتميز البلدان النامية والعديد من دول منظمة التعاون الإسلامي بارتفاع المستوى السائد لعدم المساواة وانخفاض نسب المدخرات. وتؤثر النسب المرتفعة لعدم المساواة وانخفاض المدخرات سلبا على جهودهما في ظل تمويل التنمية، مثل تقليص الإيرادات العامة وتفعيل الاقتصاد المواز الذي تظل فيه تدفقات الموارد الدولية محدودة للغاية. ففي عام 2016، بلغ المعدل الوسيط بين البلدان المنخفضة الدخل 13% فقط (IMF & al., 2016) - أي أقل من عتبة 15% المعترف بها على أنها الحد الأدنى الضروري لاستدامة النتائج الإنمائية. وللمقارنة، بلغ المعدل الوسيط في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نسبة 34.3% في عام 2016 (OECD, 2017).

في المقابل، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، بلغت المدخرات الوطنية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ما يقرب من 30% وإجمالي الاستثمار أقل من 26% من الناتج المحلي الإجمالي (Nafar, 2019). وتشير هذه الأرقام إلى أن بلدان المنظمة بحاجة إلى إيجاد طرق ووسائل بديلة فعالة لتوجيه المدخرات المحلية الخاملة نحو استثمارات من أجل التنمية.

في هذا الصدد، يمكن للقطاع المالي أن يساهم بشكل كبير من خلال المساعدة في زيادة نسبة المدخرات وتوافر الموارد (المدخرات) من أجل الاستثمار. فقد أظهر زهانغ وناصور (2019) أن التنمية المالية (إمكانية الوصول والعمق والكفاءة والاستقرار) من شأنها أن تقلل إلى حد كبير من عدم المساواة والفقر. وكنتيجة لذلك، يمكن تعبئة الموارد المحلية والدولية بفعالية أكبر من أجل التنمية. ولكن التحرر المالي (غير الخاضع للسيطرة) من شأنه أن يزيد من تفاقم اللامساواة والفقر. فأثناء مكافحة عدم المساواة وبذل الجهود لتحسين مستوى المدخرات، تصبح عملية وضع لوائح فعالة بشأن الأسواق المالية ذات أهمية بالغة. وخلاف ذلك، يمكن أن تؤدي هذه الجهود إلى آثار عكسية عن طريق تقليص الموارد المحلية المتاحة والحد من الآثار الإيجابية المحتملة للموارد الدولية على التنمية.

4.2.5 أعباء الديون الثقيلة على البلدان النامية والقدرة على تحملها

نظرا لانخفاض الإيرادات العامة والاحتياجات المتزايدة للاستثمار من أجل التنمية، ارتفع حجم الاعتماد على مستوى الديون العامة في العديد من البلدان النامية خلال العقد الماضي. ويقدر إجمالي مخزونات الديون الخارجية للدول النامية بنسبة 8.5% سنويا خلال العقد الماضي، حيث بلغت 7.64 تريليون دولار أمريكي في عام 2017. وبالنسبة للبلدان النامية، ارتفعت حصة الدين الخارجي العام والدين الذي تضمنه الحكومة لصالح الدائنين من القطاع الخاص من 41% في عام 2000 إلى أكثر من 60% في عام 2017 (UNCTAD, 2019). وبعبارة أخرى، قامت البلدان النامية، خاصة في العقود الأخيرة، بتحويل سلبي صافي متواصل لمواردها إلى الدول النامية.

تشير إحدى التقديرات إلى أن البلدان النامية باتت، منذ عام 1980، مزودا صافيا للموارد إلى بقية العالم، حيث بلغت حوالي 16.3 تريليون دولار أمريكي (UNCTAD, 2018). ولم يقلل هذا التحويل الصافي، خاصة ذلك الموجه نحو البلدان المتقدمة، من المبلغ الإجمالي لخدمات الدين الخاصة بها بحيث أن الطلب على الاقتراض لم يتقلص. وفي الواقع، يؤدي الاستخدام غير الكفء للأصول في العالم النامي بما في ذلك العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة إجمالي رصيد الدين وأيضا التقليل من قدراتها على السداد في المستقبل.

وهناك بعض الأرقام التي تدعم هذه الحجة، فعلى سبيل المثال، يعرض الشكل 3.5 نتيجة المؤشر على مستوى الاستخدام الفعال للأصول (الميزانية العامة والموارد البشرية) من منظور مقارن في عام 2018. بحيث تستخدم بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، الأصول بشكل غير فعال جدا حاصلة بذلك على درجة 4.0 بالمقارنة مع متوسط البلدان المتقدمة (8.4). فيما حصلت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، في المتوسط، على درجة 4.7 التي كانت أفضل بقليل عن متوسط بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وعليه، يجب معالجة أوجه القصور هذه والتي شوهدت في استخدام الأصول في العالم النامي عموما وبشكل خاص في بلدان المنظمة لتمكينها من الوصول إلى الغايات المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة.

تشكل نقاط الضعف المتزايدة الناجمة عن الديون في البلدان النامية والعديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحديا أمام التنفيذ السريع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومن المعلوم أن الاحتياجات الاستثمارية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة تتراوح بين تريليون دولار بدلا من مليون دولار. وفي بعض البلدان النامية، تتجاوز الموارد المخصصة حاليا لخدمة الديون الميزانية المخصصة للاستثمارات المرتبطة بالتنمية.

فعادة ما يخلص الاستخدام غير الفعال لأصول البلدان النامية المخصصة لتلبية احتياجاتها من تمويل التنمية بإصدار سندات الخزانة. فقد زادت هذه الأخيرة من القدرة على الوصول إلى المزيد من الأموال ولكنها زادت من نقاط الضعف المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية.

الشكل 3.5: الاستخدام الفعال للأصول، 2018

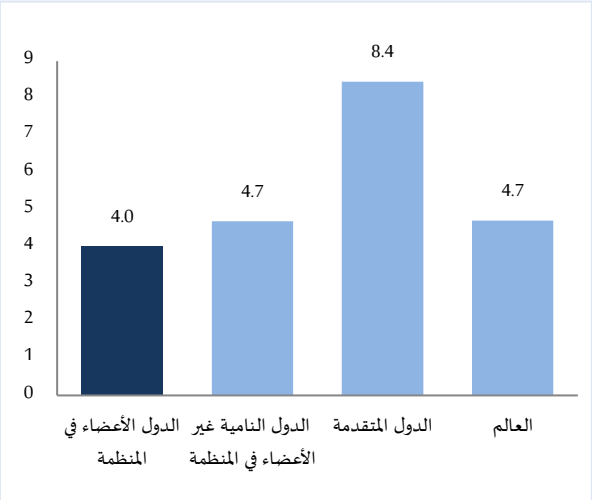

المصدر: مؤشر برتلسمان للتحول (BTI). المقياس: 10 (أفضل) - 0 (أسوأ). ملاحظة: حجم عينة منظمة التعاون الإسلام: 47؛ حجم عينة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة: 73؛ حجم عينة البلدان المتقدمة: 9؛ حجم عينة العالم: 129

تبرز مخاطر العملات من بين الأخطار الأخرى التي تحول دون استمرارية سداد الديون في العالم النامي، إذ أن تحديد الدين الخارجي يتم بالدولار الأمريكي في البلدان النامية، مما يجعل التقلبات في العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي عادة ما تؤدي إلى تفاقم خطر التخلف عن السداد خاصة في حالة حدوث صدمة اقتصادية.

ونتيجة لهذه العوامل، تجد حاليا ما يقرب من 40% من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض نفسها إما تتخبط في مستويات عالية من خطر مواجهة حالة مديونية حرجة أو عرضة لذلك (UNCTAD, 2018 and OECD, 2017). لذلك يجب معالجة قضية أعباء الديون على البلدان النامية بطريقة يمكنها من خلالها تحمل سداد ديونها دون تقويض قدراتها بشأن الاستثمارات المتعلقة بالتنمية. وخلاف ذلك، فإن البلدان النامية وعدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي لن تتمكن من تلبية أهداف التنمية المستدامة وستجد نفسها في حلقة مفرغة من الاقتراض (المحلي والخارجي) وسداد الديون بدلا من الاقتراض لتمويل التنمية.

5.2.5 قدرات ضعيفة لجمع البيانات والرصد

تعتبر البيانات وعملية الرصد على الصعيدين الوطني والدولي أمرين بالغي الأهمية للحصول على بنية مالية فعالة داعمة للتنمية. وإن العديد من البلدان النامية وعدد من دول منظمة التعاون الإسلامي تواجه مشاكل في إنتاج الإحصاءات والبيانات وفقا للمعايير الدولية مثل الديون والأرصدة المالية والتدفقات المالية والمساعدة الإنمائية. ومن شأن البيانات الموثوقة والشاملة والآنية أن تساعد البلدان النامية وصناع القرار في مراقبة وضع الاقتصاد وتحديد المخاطر وتخفيف الصدمات. كما أن تحسين القدرات في مجالي البيانات والرصد من

شأنه أن يساعد كذلك في زيادة الشفافية والمساءلة لكل من البلدان المانحة والمستفيدة، لا سيما بالنسبة للتدفقات المالية الرسمية. وتعتبر الإحصاءات الموثوقة عنصرا رئيسيا في ظل تحسين قياس ورصد وإدارة نتائج المساعدة الإنمائية (EUROSTAT, 2018).

على وجه الخصوص، لا تؤدي أوجه القصور القائمة في جودة البيانات، مثل اكتمالها وتوقيتها ودقتها والإبلاغ عنها فيما يتعلق بالموارد المحلية والدولية، إلى خلق مشكلة لصناع السياسات الوطنية في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بهم فحسب، بل تميل إلى تضليل الجهات الفاعلة الدولية والموارد المسخرة من أجل التنمية. ونتيجة لذلك، ترتبط جودة البيانات الضعيفة بزيادة نقاط الضعف المالية، والصعوبات في تأمين التمويل، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وحالة المديونية الحرجة للعديد من البلدان النامية (Griffiths, 2017).

6.2.5 تعاون دولي هزيل

من شأن التعاون الدولي أن يساعد البلدان النامية وعدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي على تحقيق التنمية وتلبية أهداف التنمية المستدامة. فهو، من ناحية، لا يساعد البلدان النامية على تحسين القدرات الوطنية فحسب، بل يجلب أيضا المعارف والخبرات وأفضل الممارسات المتاحة في مسألتي التنمية وبناء القدرات. ومن ناحية أخرى، يميل إلى مساعدة البلدان النامية وعدد من بلدان المنظمة على زيادة الإيرادات العامة من خلال دعمها في جهود مكافحة التهرب والتجنب الضريبي. فقد قدّرت كوبهام (2005) التكلفة الإجمالية للتسرب الناجم عن التهرب والتجنب الضريبي في البلدان النامية بمبلغ 385 مليار دولار أمريكي سنويا.

تضرب المنافسة الضريبية الضارة المنتهجة بين البلدان النامية لجذب الأموال الدولية والمستثمرين أيضا مسارات التنمية من خلال الحد من الإيرادات العامة المحتملة. وتبرز مسألة التعاون الدولي الهزيل السائد في مثل هذه القضايا المهمة من التهرب الضريبي إلى المنافسة الضريبية الضارة بشكل عام باعتبارها تحد مهم يجب معالجته من قبل البلدان النامية وعدد من دول منظمة التعاون الإسلامي.

يوضح الشكل 4.5 مستوى مشاركة مجموعات البلدان في مجال التعاون الدولي في عام 2018 من خلال مراعاة ثلاثة أبعاد: الاستخدام الفعال للدعم والمصداقية والتعاون الإقليمي. وفي المتوسط، حصلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي على أقل درجة (6.0) بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى حيث يبلغ المتوسط العالمي 6.6. وفي المقابل، تحرز البلدان المتقدمة، في المتوسط، تقدما جيدا من حيث التعاون الدولي حاصلة على درجة 9.4، مما ينطوي على وجود إرادة قوية وقدرة على التعاون مع الجهات الداعمة والمنظمات الخارجية.

الشكل 4.5: وضع التعاون الدولي، 2018

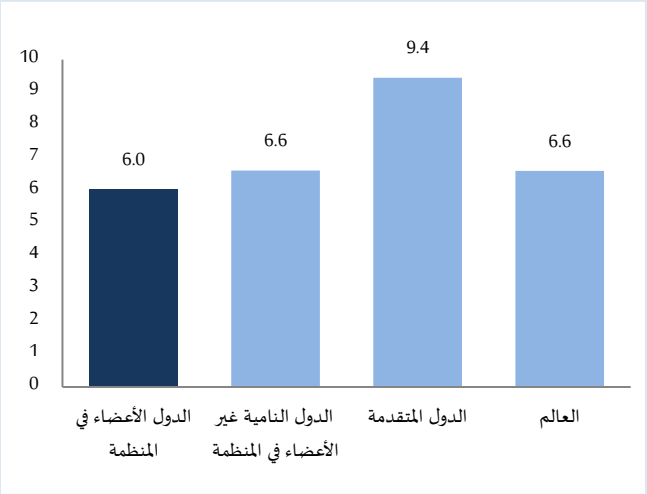

المصدر: مؤشر برتلسمان للتحول (BTI). المقياس: 10 (أفضل) - 0 (أسوأ). ملاحظة: حجم عينة منظمة التعاون الإسلام: 47؛ حجم عينة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة: 73؛ حجم عينة البلدان المتقدمة: 9؛ حجم عينة العالم: 129

وفي هذا السياق، تحتاج البلدان النامية وعدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تحسين قدراتها المؤسسية وأطر عملها في مجال التعاون لتعبئة الموارد المحلية وجذب المزيد من الموارد الدولية لتمويل التنمية. وخلاف ذلك، سيستمر المستوى الضعيف للتعاون الدولي الملحوظ في العالم النامي وعدد من بلدان المنظمة في تشكيل عائق مهم أمام تمويل التنمية.

7.2.5 القضايا المتعلقة بالتنسيق والقدرات في مؤسسات التنمية الوطنية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف

تلعب بنوك ومؤسسات التنمية الوطنية دورا حيويا في تعبئة الموارد المحلية من خلال تحديد أوجه التطابق بين رواد الأعمال ودعمهم. وهي تضطلع عادة بدور المحفز عن طريق سد فجوات التمويل التي تتجنبها المؤسسات المالية الخاصة بشكل مباشر، مثل تلك التي تنطوي على مشاريع البنية التحتية الضخمة ذات فترات تنفيذ طويلة، والتي تتطلب تمويلا طويل الأمد (UNCTAD, 2017 and 2018). كما تستثمر هذه البنوك والمؤسسات في المجالات التي يُبدي فيها القطاع الخاص استعدادا ضعيفا للقيام بمشاريع الاستثمار بمفرده.

يؤثر كل من القدرات المؤسسية الضعيفة، والأصول المحلية المحدودة للتمويل، ونقص رأس المال البشري على التأثير الكلي لمؤسسات التنمية الوطنية على تمويل التنمية. وفي بعض البلدان النامية، لا يمكن لمؤسسات/بنوك التنمية الوطنية الحصول على دعم سياسي قوي لمواءمة المهام المنوطة بها مع استراتيجيات التنمية الوطنية والعمل وفقا لذلك. ومن شأن تعاونها وانخراطها النشط مع مؤسسات التعاون الإنمائي الإقليمية بما في ذلك بنوك التنمية المتعددة الأطراف أن يكون بالتالي بالغ الأهمية. ومع ذلك، يمكن القول بأن البلدان النامية وبعض دول منظمة التعاون الإسلامي لم تستفد من الفرص والأموال التي توفرها هذه الوكالات الإقليمية والدولية على المستويات المثلى بسبب ثغرات الاتصال والمعلومات، وضعف المعرفة بالمعاملات وإجراءات العمل الخاصة بها، والافتقار إلى الإرادة السياسية والتوجيه السليم.

وفي هذا السياق، تحتاج البلدان النامية وعدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تقييم كفاءات وقدرات بنوك/ مؤسسات التنمية الوطنية لديها من أجل مواءمة استراتيجياتها مع خطط التنمية الوطنية وكذلك أهداف التنمية المستدامة. وخلال هذه العملية، يمكن للمؤسسات الإقليمية والدولية بما في ذلك بنوك التنمية المتعددة الأطراف أن تكون جهات مُسهلة ومُحفزة مهمة لتحقيق هذا التحول من خلال توفير الخبرات والاستشارات والمعارف. وعلاوة على ذلك، فإن لدى بنوك التنمية المتعددة الأطراف القدرة على لعب دور أكبر في تمويل التنمية شريطة أن تتعامل معها البلدان النامية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن مشاريع تنمية ملموسة ومقبولة لدى البنوك.

8.2.5 التدفقات المالية غير المشروعة

التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) هي حركات غير قانونية للنقود أو رؤوس الأموال من بلد إلى آخر. وبعبارة أخرى، هي تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود لأغراض إخفاء الأنشطة غير القانونية والتهرب من الضرائب. ولا يمكن تحديد الآثار الاقتصادية المباشرة للتدفقات المالية غير المشروعة من قبل البلدان النامية على وجه التحديد بالنظر إلى وجود آراء مختلفة بشأن تعريفها ونطاقها. وعلى سبيل المثال، يزعم بعض الخبراء أن جزءا من عمليات تحويل الأرباح التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات لا يتماشى تماما مع التحويلات القانونية الدولية، وبالتالي يمكن اعتبارها جزءا من التدفقات المالية غير المشروعة بسبب تجنب الضرائب وإساءة استخدام القوة الاحتكارية (Chowla and Falcao, 2016).

وعلى الرغم من وجود وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بتعريف ونطاق التدفقات المالية غير المشروعة، هناك إجماع واسع في الأدبيات السياسية والاقتصادية حول عواقبها. فهي تشكل تحديات كبيرة أمام البلدان النامية وعدد من بلدان منظمة التعاون لإسلامي في سياق التنمية. ووفقا لهيركينارث (2014)، تحرم التدفقات المالية غير المشروعة البلدان المتضررة من مبالغ كبيرة لصناديق الاستثمار، والتي يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي وتُفيد في تكملة القروض الأجنبية ومدفوعات المعونة في تمويل القطاع العام. وتشير التقديرات إلى أن البلدان النامية تعاني من خسارة مالية تصل إلى مليار دولار أمريكي كل عام من خلال التدفقات المالية غير المشروعة. ويمثل هذا ستة أضعاف ما يتلقونه في المساعدة الإنمائية الرسمية (GIZ, 2019).

على العموم، تعتبر الآثار المباشرة وغير المباشرة للتدفقات المالية غير المشروعة مدمرة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية وتقوض بشكل متزايد الجهود المحلية والدولية لتعزيز التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، تقوض مثل هذه الجهود من خلال تقليص الموارد المحلية المتاحة وإضعاف التعاون الدولي لتمويل التنمية. وكنتيجة لذلك، من غير المرجح تحقيق المقصد 4.16 من أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والذي يهدف إلى "الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال

والأسلحة"، دون ضمان تعاون دولي قوي واستعادة الثقة بين الشركات متعددة الجنسيات والاقتصادات النامية.

9.2.5 المساعدة الإنمائية الرسمية غير الفعالة والمحدودة

تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) المقياس الكمي الرئيسي للتعاون الإنمائي الدولي منذ عام 1969، حيث تهدف الدول المتقدمة إلى توفير 0.7% من دخلها (اعتمد الالتزام بنسبة 0.7% بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة في عام 1970، ومنذ ذلك الحين، أعيد الالتزام به في مؤتمرات القمة الدولية الرئيسية المتعلقة بالتمويل، آخرها في أجندة عمل أديس أبابا في عام 2015. وتجمع أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). ويقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية هامة في جمع ما يكفي من التمويل العام الدولي لدعم الجهود المحلية في تعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة. إذ تظل المعونة مصدرا حيويا للتمويل، خاصة في أقل البلدان نموا، حيث تمثل أكثر من ثلثي التمويل الخارجي، وفي السياقات الهشة والمتأثرة بالصراع، حيث غالبا ما تكون المورد الوحيد المتاح لتوفير الخدمات الأساسية (OECD, 2018). ومع ذلك، لم يحقق سوى عدد قليل من البلدان الأهداف بشكل منتظم منذ إنشاء آلية المساعدة الإنمائية الرسمية.

ظلت بيئة الاقتصاد الكلي العالمية غير مواتية للجهود المبذولة لزيادة تمويل التنمية، وظلت أسئلة حول استدامة النمو على المدى الطويل في عدد من البلدان المتقدمة قائمة (UNCTAD, 2017). وبالتالي، فإن العديد من البلدان المتقدمة لم تف بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد انخفضت هذه الأخيرة كحصة من إجمالي الدخل القومي من نسبة 0.32% في عام 2016 إلى 0.31% في عام 2017. كما بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية 146.6 مليار دولار أمريكي في عام 2017، مسجلة انخفاض طفيف قدره 0.6% بالقيمة الحقيقية من عام 2016 (OECD, 2018).

فضلا عن الفشل في تحقيق الأهداف المرسومة بخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية، هناك عدد من القضايا التي يجب معالجتها والتي تعيق فعالية هذه المساعدة في تمويل التنمية. أولا، يمكن للبلدان المانحة أن تبلغ عن إلغاء الديون كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية في سنة إعادة الهيكلة، وبالتالي فإن البلد المستفيد قد لا يحصل على هذا الجزء من المساعدة المعنية. ثانيا، هناك بعض التقديرات التي تفيد بأن هذه التدفقات تستفيد منها، بشكل غير متناسب، البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى أكثر من البلدان ذات الدخل المنخفض. ثالثا، تعتبر زيادة تخصيصات المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهداف أوضح ضرورية لتحقيق تقدم في اللحاق بالركب. رابعا، يعتبر تحسين قدرات التتبع والرصد ضروريا لقياس المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المانحة والبلدان المستفيدة (OECD, 2018). أخيرا، تضعف فائدة أرقام المساعدة الإنمائية

الرسمية باعتبارها قياسا لموارد التعاون الإنمائي الدولي المتاحة لصالح البلدان النامية بإدراج عدة فئات تشمل تكاليف الجهات المانحة، لا سيما تكاليف اللاجئين (UNCTAD, 2017). وتشكل جملة هذه القضايا تحديات لعدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي والبلدان النامية في الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية عند المستويات المرغوبة وعوامل تحد من إنجازاتها وقدراتها على تمويل التنمية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية.

10.2.5 المنافع المحدودة المكتسبة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية

يمكن لتدفقات رؤوس الأموال الدولية، بما في ذلك المحافظ والاستثمار الأجنبي المباشر معا، أن تساعد البلدان النامية بعدة طرق في جهودها لتمويل التنمية، إذ أن تدفقات رؤوس الأموال تجلب رؤوس أموال إضافية إلى الاقتصاد وتميل إلى تحفيز النمو الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص، من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر أن يجلب تقنيات جديدة ويعزز التجارة الدولية. وتساعد الضرائب التي تدفعها الشركات متعددة الجنسيات على زيادة الإيرادات العامة. كما أن العمالة التي توفرها هذه الشركات لا تقلل من البطالة فحسب، بل توفر أيضا دخلا إضافيا للعديد من الأسر المعيشية.

كشفت بعض الأدلة في عدد من البلدان النامية أن تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وخاصة في شكل استثمارات في المحافظ المالية، قد تعيق النمو الاقتصادي في حالة هروب رؤوس الأموال عند حدوث صدمة. وعلى وجه الخصوص، إذا لم تكن الأسواق المالية منظمة بشكل جيد كما هو الحال في عدد من البلدان النامية، فإن الأسواق تظل غير محمية عندما يحدث هجوما للمضاربة. وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن لبعض البلدان النامية في الغالب جذب النوع التأسيسي من هذا الاستثمار بتكنولوجيات صديقة للبيئة. ويفضل عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر من نوع براونفيلد حيث يتم شراء شركة قائمة في بلد مضيف يستخدم غالبا تكنولوجيا أقل تطورا بالمقارنة مع بلدها الأصلي. وبالتالي، فإن الآثار الإيجابية المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من البلدان النامية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تظل محدودة نسبيا. وعلى سبيل المثال، انخفضت حصة بلدان المنظمة في الاستثمار التأسيسي المُعلن من 27.4% في عام 2016 إلى 17.9% في عام 2017 (SESRIC, 2018). وفي هذا السياق، لا ينبغي لبلدان المنظمة والعالم النامي التركيز فقط على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن أيضا محاولة جذب الشركات متعددة الجنسيات التي تتوافق مع تطلعاتها الإنمائية. وعلاوة على ذلك، من الضروري تطوير قواعد وأنظمة تُعنى بالسوق المالية بهدف التقليل إلى أدنى حد من هجمات المضاربة المحتملة التي يمكن أن تعيق الجهود المبذولة لتمويل التنمية.

3.5 حلول ممكنة للتغلب على التحديات

بالنظر إلى عشرة تحديات رئيسية تم تحديدها في القسم السابق، يسرد هذا القسم ويناقش 11 مجالا تشكل حلا ممكنا لتركز عليها البلدان النامية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أثناء الجهود التي تبذلها لتمويل التنمية انطلاقا من تحسين القدرات في مجال إدارة الاقتصاد الكلي إلى الاستفادة بشكل أفضل من تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

1.3.5 تحسين القدرات في مجال إدارة الاقتصاد الكلي

في إطار غياب الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، من غير المرجح أن تقوم البلدان النامية وعدد من بلدان المنظمة بتعبئة الموارد المحلية بالكامل والاستفادة من الموارد الدولية. وفي هذا الصدد، تحتاج بلدان المنظمة إلى تصميم سياسات لتعزيز إدارة الاقتصاد الكلي في الأبعاد الثلاثة جميعها، وهي: القدرات التنظيمية والتشريعية والإدارية على الجبهتين النقدية والمالية معا. ومن الضروري إقامة تنسيق استراتيجي بين السياسات النقدية والمالية لإيجاد ظروف تتسق مع الاستثمار المحلي القوي، وديناميات أسعار الصرف المستقرة والقابلة للتنبؤ، واستدامة الديون الخارجية على مدى فترات زمنية طويلة.

وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون الخطوة الأولى هي تحديد المجالات الإشكالية المرتبطة بجودة إدارة الاقتصاد الكلي وإعداد خارطة طريق استراتيجية بمشاركة الفاعلين المعنيين. وتبرز الإرادة السياسية والالتزام القوي باعتبارهما عاملين رئيسيين للنجاح في عملية الإصلاح هذه. ونظرا لكون عملية تحسين جودة إدارة الاقتصاد الكلي تتطلب وقتا وصبرا وجهودا دؤوبة، يجب وضع سياسات طويلة الأجل مع مؤشرات أداء رئيسية ملموسة وتنفيذها. وهذا من شأنه أن يساعد بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليس فقط في تقليل عدد الصدمات في ظل الاقتصاد وضمان استقرار الاقتصاد الكلي ولكن أيضا في الاستفادة بشكل أفضل من الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية.

2.3.5 إجراء إصلاحات فعالة على النظام الضريبي من أجل نظام سليم للمالية العامة

يمكن للإطار السليم للمالية العامة أن يساعد البلدان النامية وعدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي على تحسين الإدارة والشفافية والمساءلة. وهذا بدوره سيساعدها على تعبئة الموارد المحلية الخاملة وجذب رؤوس الأموال الدولية لتمويل التنمية. وينبغي أن تركز الإصلاحات الفعالة للنظام الضريبي على تحسين الموقف العام للمالية العامة عن طريق توليد إيرادات عامة مستدامة وقابلة للتنبؤ من أجل تمويل التنمية بدلا من زيادة الإيرادات العامة إلى الحد الأقصى حتى لو سبب ذلك تثبيط الأنشطة الاقتصادية المحلية. وبالتالي،

هناك حاجة إلى آلية تخطيط سليمة للحصول على تكوين سليم للإيرادات والنفقات العامة، بالنظر إلى آثارها التوزيعية ودورها في توليد الحوافز لعناصر معينة خاصة بالطلب والعرض.

أخيرا، يعتبر الحيز الضريبي ديناميكيا. فبعض البلدان النامية وبلدان منظمة التعاون الإسلامي تتمتع بقدرات هائلة فيما يتعلق بجمع الإيرادات، وبالتالي تميل إلى امتلاك حيز ضريبي ضخم يمكنها من الاستثمار أكثر في التنمية. وقد أنشأت بعض تلك البلدان آليات مركزية للرصد الضريبي لتتبع ومراقبة النفقات العامة من أجل تقليل الخلافات. ومن شأن هذه المجموعة الواسعة من التجارب والممارسات الفضلى المتعلقة بدول منظمة التعاون الإسلامي أن توفر بعض المعلومات والتوجيهات العملية لبلدان المنظمة الأخرى التي ترغب في الاستفادة والتعلم. وفي هذا الصدد، لا ينبغي التقليل من أهمية الأدوار المحتملة للتعاون البيني في المنظمة والتعاون بين بلدان الجنوب في عملية إصلاح النظام الضريبي.

3.3.5 مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

تعد معالجة التدفقات المالية غير المشروعة ضرورية لمكافحة التهرب أو التجنب الضريبي وبالتالي يجب أن تكون مكونا أساسيا في عملية إصلاح النظام الضريبي على نطاق أوسع. ومن شأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة أن تساعد في توليد المزيد من الإيرادات العامة والموارد المحلية لتمويل التنمية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الطموحة، فإن التوفر على تعاون ضريبي دولي فعال أمر ضروري ليس فقط لمحاربة التدفقات المالية غير المشروعة ولكن أيضا للحصول على نظام ضريبي يمكنه تسهيل عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر محاربة الملاذات الضريبية، وضمان مستوى عال من الشفافية الضريبية، وتبادل المعلومات في الوقت المناسب حول التدفقات المالية الدولية المشبوهة بعض السبل للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

في غياب تعاون قوي بين البلدان، ستكون عملية التقليص الناجحة من هذه التدفقات المالية غير المشروعة أمرا غير ممكن. ومن شأن الجهود الدولية والإقليمية المبذولة على هذه الجبهة أن تساعد عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي على إجراء مثل هذه الإصلاحات واتخاذ التدابير ذات الصلة بشكل أسهل نسبيا. فعلى سبيل المثال، عقدت منصة التعاون بشأن الضرائب، التي تتألف من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، أول مؤتمر عالمي لها حول الضرائب وأهداف التنمية المستدامة في فبراير 2018. ومن خلال المشاركة الفعالة في هذه المناقشات الإقليمية والدولية حول هذا الموضوع، ستتاح لبلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا فرص لصياغة الآليات التي ترمي إلى إيجاد الحلول السياسية على الصعيد الدولي والتي سيتم إنشاؤها لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، توفر مثل هذه المنصات حيزا لتبادل التحديات الخاصة بكل دولة مع مجموعة أوسع من البلدان.

4.3.5 تمكين بنوك/ مؤسسات التنمية الوطنية وربط أواصر التعاون مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف

تساهم بنوك ومؤسسات التنمية الوطنية في عملية التنمية في البلدان النامية بما في ذلك عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل بتكلفة أقل واستحقاق طويل الأجل. وعادة ما تدعم المشاريع التي لا يكون فيها القطاع الخاص والبنوك متحمسا جدا لتوفير التمويل بسبب انعدام الربحية على المدى القصير أو الشكوك المتأصلة في بعض المشاريع. كما أنها توفر المساعدة الفنية لبعض المشاريع المهمة التي سيكون لها تأثير كبير على عملية تعبئة الموارد المحلية والتنمية على المدى الطويل. ويمكن لبنوك التنمية الوطنية أيضا أن تساعد في سد الفجوات القائمة في التمويل على الصعيد الإقليمي والمساعدة في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان أخرى كجزء من استراتيجية أوسع للتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب.

وفي العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان النامية، تعاني هذه المؤسسات من نقص في الموارد المالية القوية لتمويل المشاريع على عكس عدد من بنوك التنمية الراسخة الإقليمية والمتعددة الأطراف. كما تواجه صعوبات في جذب رأس مال بشري عالي الجودة والحفاظ عليه بسبب ضعف الهياكل المؤسسية أو مكافآت مالية أقل جاذبية بالنسبة للموظفين. ولذلك، فإنه من المهم تمكين بنوك ومؤسسات التنمية الوطنية من حيث الآفاق المالية، والموارد البشرية، والقدرات/ الأدوات الفنية المتاحة. وفي هذا الإطار، يمكن للتعاون مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف أن يلعب دورا حاسما بحيث تتوفر على موارد مالية هائلة وآليات مؤسسية مجهزة جيدا. وعلاوة على ذلك، تستأثر بخبرات واسعة مكتسبة في مختلف البلدان النامية وكذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مثل المساعدة الفنية والمالية، وتبادل الخبرات ولعب دور الوسيط لنقل المعارف. كما ينبغي البحث عن إمكانية إنشاء شبكة فعالة من فرص التعاون بين البنوك الإنمائية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. بحيث من شأن هذه الشبكات أن تكون مفيدة في مساعي معالجة الصعوبات المالية القائمة في تمويل بعض مشاريع التنمية.

5.3.5 التركيز على التعاون بين دول الجنوب والتعاون البيني في منظمة التعاون الإسلامي

يتوفر مجال التعاون بين بلدان الجنوب على إمكانية لعب دور رئيسي في بناء القدرات في مجال تعبئة الموارد المحلية في العالم النامي. ويمكن تعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال من خلال إنشاء مجموعات عمل/ آليات إقليمية حول مختلف القضايا التي تمثل اهتماما مشتركا في تمويل التنمية مثل التعامل مع التهرب الضريبي. ويمكن لهذه المجموعات والآليات تسهيل تبادل المعلومات والممارسات الفضلى بين البلدان النامية وكذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي سياق مماثل، يمكن للبلدان النامية إلى جانب عدد من بلدان المنظمة،

في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، العمل على إيجاد بعض الأدوات الإقليمية لتسهيل تحليل المعاملات الدولية مثل التعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة.

من أجل إقامة شراكة قوية بين البلدان النامية وبلدان منظمة التعاون الإسلامي، من الأهمية بمكان زيادة الوعي بين جميع السلطات الاقتصادية ذات الصلة على المستوى الوطني فيما يتعلق بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستساعد هذه الجهود أيضا في القضاء على بعض التحيزات ضد بعض البلدان النامية في مختلف مجالات التعاون. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تعزيز التعاون البيني في المنظمة، مثل تشجيع تبادل أفضل الممارسات وقصص النجاح حول تعبئة الموارد المحلية والتعاون الدولي الفعال في مجال تمويل التنمية.

تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى اغتنام الفرص القائمة، مثل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد (الاجتماعات السنوية/ ورش العمل/ البرامج التدريبية) في عملية تمويل التنمية الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة. فإن المشاركة في هذه الآليات والمناقشات ليس فقط من شأنه أن يساعد في تعزيز التعاون متعدد الأطراف ولكن أيضا خلق فرص لإقامة حوار مع المؤسسات والبلدان الشريكة ذات الصلة.

6.3.5 تحسين قدرات جمع ورصد البيانات

تعتبر تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل تمويل التنمية مهمة شاقة. والمهمة الأخرى التي تشكل تحديا هي قياس وتتبع هذه الموارد في الوقت المناسب لإتاحة الحصول على استجابات سياساتية دقيقة. ولذلك، تعد القدرات العالية في مجال جمع ورصد البيانات ضرورية لقياس التدفقات المالية واكتشافها وتتبعها وتوجيهها بأكثر الطرق فعالية من أجل التنمية. ومع ذلك، فإن الأنظمة المالية المعقدة، والأطر المؤسسية الضعيفة، وانخفاض مستوى قدرات الموظفين، وعدم كفاية نظم الإدارة تجعل من الصعب إنشاء مثل هذه الآليات القوية في العالم النامي وكذلك في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، يكتسي مجال بناء القدرات أهمية خاصة. وهنا، تعتبر أفضل الممارسات الدولية حاسمة بحيث أن تجارب مختلف البلدان يمكن أن تسلط الأضواء على مكان وكيفية البدء في عملية بناء قدرات قوية تخص جمع البيانات ورصدها. ولمواجهة هذه التحديات، يمكن لدول المنظمة الاستفادة من تجارب المجتمع الدولي مثل الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكذلك تجارب بلدان المنظمة الأخرى، بحيث ستمكنها هذه الخبرات إلى جانب الدعم المتاح من الوصول إلى الحلول المتوفرة وبناء هذه القدرات بما يتماشى مع سياقاتها الوطنية.

خلال بناء هذه القدرات، يجب الاهتمام بشكل خاص بمسألة الحصول على بيانات عالية الجودة تسمح بإجراء مقارنات دولية. وفي هذا الصدد، هناك عدد من المعايير والمبادرات على الصعيدين الدولي والإقليمي تُنصح دول منظمة التعاون الإسلامي للنظر فيها. وعلى سبيل المثال، للتغلب على القضايا المتعلقة بجودة

البيانات ذات الصلة بتدفقات المعونة وتمويل التنمية، وضع الأونكتاد إطارا يحدد ثمانية مبادئ أساسية تُنصح البلدان النامية بأخذها في الاعتبار انطلاقا من حساب التدفقات إلى ضمان وجود غرض إنمائي في حساب التدفقات (UNCTAD, 2018).

7.3.5 تعميق التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والملاذات الضريبية

من شأن مكافحة التدفقات غير المشروعة أن يساعد البلدان النامية وعدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الحصول على موارد محلية إضافية يمكن تعبئتها من أجل التنمية. إلا أنه من الصعب للغاية اكتشاف التدفقات المالية غير المشروعة وقياسها ومكافحتها. وعلى وجه الخصوص، يشكل نطاق وتفاصيل المعاملات المالية التي تتم نحو الملاذات الضريبية جزءا كبيرا من المشكلة.

وبغية المكافحة الفعالة للتدفقات غير المشروعة وإنشاء نظام مالي دولي من شأنه أن يعود بالنفع على الجميع، من الضروري تعميق التعاون الدولي حيث يلزم وضع مدخلات وجهود من كل من البلدان المتقدمة والنامية. وقد نوقشت مجموعة واسعة من التدابير الممكنة على المستوى العالمي لمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة. وتشمل هذه التبادل التلقائي للمعلومات في المسائل الضريبية؛ ومساعدة إدارية موسعة تسمح باستقبال

الإطار 1.5: مشروع حول مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

وضعت الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) مشروعا يمتد من عام 2015 إلى عام 2022. وهو يربط مبادرات الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيدين العالمي والإقليمي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة غرب البلقان وفي بلدان مختارة من هذه المناطق.

يعمل المشروع في ثلاثة مجالات:

الوقاية: يدعم المشروع تطوير استراتيجيات متماسكة لمنع التدفقات المالية غير المشروعة في البلدان. ويتم تطبيق معايير عالمية لمكافحة غسل الأموال وتحقيق الشفافية على المستوى الوطني، مع تدابير تشمل السجلات التي تشير إلى الجهات الحقيقية الاقتصادية المالكة للشركات.

التحقيق المالي: يقدم المشروع المشورة لصالح الجهات المعنية في الدول حول طرق وأساليب جديدة لإجراء تحقيقات في التدفقات المالية غير المشروعة. وتعد وحدات التحقيق المالي الوطنية وسلطات مكافحة الفساد وإدارات النيابة العامة وسلطات التحقيق في الاحتيال الضريبي شركاء رئيسيين في هذا المجال.

استرداد الأصول: يساعد المشروع في استرداد الأصول المسروقة في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة. وتعزز الشبكات الإقليمية التعاون بين وكالات إنفاذ القانون وغيرها من السلطات. كما يعمل صناع السياسات ووكالات إنفاذ القانون على تطوير حلول في مجال المساعدة القانونية المتبادلة في الأحداث الدولية.

المصدر: الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)

طلبات تكميلية للحصول على المعلومات بالإضافة إلى البيانات الضريبية التي تتم مشاركتها تلقائيا؛ والتسجيل المنهجي والكشف عن الجهات الفعلية المستفيدة اقتصاديا من الشركات والصناديق والمؤسسات؛ والتوزيع المفصل لحسابات مجموعة الشركات حسب البلد والمشروع (Herkenrath, 2014).

8.3.5 الاستفادة من إمكانات التمويل المختلط والأدوات المالية الإسلامية

تتوفر البلدان النامية على موارد محدودة متاحة لدى القطاع العام لتمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يتميز القطاع العام في كثير من الحالات بقدرة غير كافية لدعم الاستثمارات طويلة الأجل بسبب ضعف البنية المؤسسية والحوكمة. ولذلك، فإن إيجاد طرق جديدة وأفضل لتعبئة القطاع الخاص من أجل تمويل التنمية أمر بالغ الأهمية. وكما ذُكر في خطة عمل أديس أبابا، يعتبر التمويل المختلط آلية للاستفادة من التمويل الإضافي من أجل التنمية. وعلى المستوى الوطني، تتميز الأموال المتراكمة من قبل صناديق التقاعد وشركات التأمين بالقدرة على دعم مشاريع التنمية وتوفير التمويل لها. فقد جمع عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي قدرا كبيرا من رأس المال في صناديق الثروة السيادية الوطنية (SWF) خاصة في البلدان المصدرة للنفط. وإذا كان من الممكن توجيه مثل هذا النوع من رأس المال نحو الاستثمارات الإنتاجية من أجل مشاريع التنمية في بلدان المنظمة الأخرى، فسيكون من الممكن سد فجوات الاستثمار القائمة إلى حد معين. وفي هذا الصدد، يعد التمويل المختلط أداة فعالة لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية عند استخدامها بشكل صحيح.

ثمة سبيل فريد آخر يمكن لعدد من دول المنظمة أن يستخدمه وهو استكشاف إمكانات المالية الإسلامية من أجل تمويل التنمية. بحيث أنها تتمتع بإمكانات عظيمة في تعزيز عملية تنمية البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية معا ومن شأنها أن تكون أداة فعالة لتعبئة المدخرات ورؤوس الأموال الخاملة في الاستثمارات الإنتاجية من أجل التنمية. كما يمكن استخدام عدد من الأدوات المالية الإسلامية انطلاقا من الزكاة إلى الصكوك لأغراض متعددة تشمل دعم البنية التحتية الاجتماعية و تمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة من بين أمور أخرى. ولكن للاستفادة من إمكانات التمويل المختلط والمالية الإسلامية، تحتاج بلدان المنظمة إلى تطوير آليات مؤسسية معينة بدءا من الترتيبات التنظيمية إلى التدابير الإدارية لتعبئة الموارد من أجل التنمية.

9.3.5 تعزيز التعاون الدولي لإعادة هيكلة الديون

تراكم لدى العديد من البلدان النامية وعدد من دول منظمة التعاون الإسلامي قدرا هائلا من الديون العامة والخاصة. ويميل سداد الديون والفوائد إلى تشكيل ضغط شديد على هذه البلدان وإعاقة عملية التنمية الخاصة بها من خلال تحويل محور تركيزها من التنمية إلى القدرة على تحمل الديون. وبعبارة بسيطة، تميل

مستويات الدين العالية إلى أن تترجم على شكل أعباء عالية لخدمة الديون التي تسبب في تقليص الموارد المتاحة لتمويل البرامج والمشاريع، والتي تعيق بدورها في النهاية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتمثل الطريقة الوحيدة لمعالجة هذه المشكلة في دراسة إمكانية إعادة هيكلة الديون التي تشمل خيارات تخفيف الديون وإلغائها. ولكن إعادة هيكلة الديون تتطلب إجراء حوار وتعاون فعالين بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة للخروج بأفضل طريقة لمعالجة هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، تعتبر الإدارة الفعالة للمالية العامة ضرورية لوضع وتنفيذ استراتيجية ناجحة لإدارة الديون. فإنه يتعين على إعادة هيكلة الديون تمهيد الطريق لدعم المشاريع الاستثمارية التي تعزز التنوع والتحول الهيكلي في ظل الاقتصاد الوطني بدلا من إرجاء النظر في مشكلة الديون المعاصرة إلى المستقبل.

على المستوى المتعدد الأطراف، ينبغي للمؤسسات الدولية والإقليمية أن تدعم عملية تحسين شفافية إحصاءات الديون. كما أنها تحتاج إلى تعزيز قدرات إدارة الديون في البلدان النامية مثل تقديم برامج المساعدة الفنية وبناء القدرات. وفي هذا السياق، يمكن أن يلعب التعاون البيني في منظمة التعاون الإسلامي دورا بحيث تتوفر بعض دول المنظمة على قدرات وخبرات قوية في مجال تصميم استراتيجيات إعادة هيكلة الديون وترجمة موارد إضافية إلى مشاريع تنمية تحويلية.

إلى جانب ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إدارة الديون والقدرة على تحملها تتطلب اتباع نهج شامل يتعين من خلاله على مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني بذل جهود متضافرة بما في ذلك صناع السياسات الضريبية والنقدية والصناعية.

10.3.5 تحديث المساعدة الإنمائية الرسمية

ما تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تلعب أدوارا مهمة في التمويل من أجل التنمية، خاصة في أقل البلدان نموا. ولكن يمكن أن يكون لتحديثها دور فعال في توليد أموال إضافية من أجل التنمية وكذلك استخدام هذه الأموال بشكل أكثر فعالية لأغراض التنمية. وكخطوة أولى، تتطلب قضايا الشفافية والقياسات إلى المعالجة. فبعض البلدان المانحة تميل إلى تقليص مخصصات المعونة من خلال الاستعاضة عن المساعدة الإنمائية الرسمية بأشكال أخرى من التمويل ضمن الدعم الرسمي الكلي من أجل التنمية المستدامة، وبالتالي فإن الكثير منها غير قادر على تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص 0.7% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية (UNCTAD 2017).

يعد العد المزدوج وإضافة التمويل المتعلق بالمناخ فيما يتعلق بتعاريف المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة من المجالات المثيرة للقلق حيث ينبغي لجهود التحديث التركيز عليها. وعلاوة على ذلك، تعتبر تكاليف الجهات

الإطار 2.5: نادي باريس

نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تجتمع كل شهر في العاصمة الفرنسية والتي تهدف إلى إيجاد حلول عملية لمشاكل الدفع التي تواجهها الدول المدينة. تُنظم المجموعة حول المبادئ التي تقتضي بمعاملة كل دولة من الدول مدينة كل حالة على حدة، مع توافق في الآراء؛ والمشروطية والتضامن والمعاملة المماثلة. وبالإضافة إلى 22 دولة دائمة العضوية، يوجد مراقبون.

- وتجتمع الدول الدائنة عشر مرات في السنة في باريس من أجل استعراض عام وجلسات للتفاوض.
- ولتسهيل عمليات نادي باريس، توفر الخزانة الفرنسية أمانة صغيرة، ويتم تعيين مسؤول كبير في الخزانة الفرنسية رئيسا لها.
- ومنذ عام 1956، وقع نادي باريس 433 اتفاقية مع 90 دولة مختلفة تغطي أكثر من 583 مليار دولار أمريكي.

المصدر: موقع نادي باريس على الإنترنت: http://www.clubdeparis.org/

المانحة ذات الصلة باللاجئين مجالا رماديا آخر حيث يتعين صياغة تعاريف واضحة المعالم حول كيفية رفع تقارير عن هذه التكاليف بطريقة موحدة وقابلة للمقارنة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

أثناء الجهود المبذولة لتحديث المساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي الإصغاء بعناية إلى البلدان النامية والمتقدمة معا. فمن شأن ذلك أن يساعد على فهم سبب عدم وفاء عدد من البلدان المتقدمة بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وتحديد سبل ووسائل تحفيزها على القيام بذلك.

11.3.5 الاستفادة أكثر من تدفقات رؤوس الأموال الدولية

خلال العقدين الماضيين، استفادت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي من تدفقات رؤوس الأموال الدولية، إذ انتفع بعضها إلى حدٍ كبير، في حين لم يستطع الكثير منها رؤية النتائج الإيجابية المتوقعة بسبب هيكل تدفقات رؤوس الأموال قصير الأجل، والآثار البيئية السلبية، ونقص في نقل التكنولوجيا، والنقل المكثف للأرباح إلى بلدانها الأصلية. وتحتاج العديد من البلدان النامية وعدد من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الحفاظ على إمكانية وصول ثابتة إلى السيولة الدولية بالنظر إلى مدخراتها المحلية المحدودة إما في شكل استثمارات في المحافظ أو استثمارات أجنبية مباشرة.

في هذا السياق، تحتاج البلدان النامية وعدد من بلدان المنظمة إلى إعادة بناء هياكلها المالية للاستفادة أكثر من تدفقات رؤوس الأموال الدولية بما يتماشى مع تطلعاتها التنموية. ومن شأن تطوير النظم التنظيمية والإدارية اللازمة للتعامل مع هجمات المضاربة برؤوس الأموال وهرب هذه الأخيرة أن يكون جزءا من هذه الإصلاحات. بحيث تساعد هذه التدابير في تقليل تقلب تدفقات رؤوس الأموال الدولية وضمان إمكانية توجيه التمويل الخارجي بشكل موثوق إلى استثمارات إنتاجية طويلة الأجل من أجل التنمية.

يجب أن تشمل العناصر الأخرى في هذه الجهود المبذولة سياسات تهدف إلى جذب المستثمرين في المحافظ المالية طويلة الأجل مع اهتمام شديد بمشاريع التنمية. ولا ينبغي أن تستهدف البلدان النامية والبلدان الأعضاء في المنظمة جذب المزيد من الشركات متعددة الجنسيات إلى اقتصاداتها فقط ولكن أيضا اختيار الشركات ذات التأثير الكبير على التنمية والأقل ضررا بالبيئة. كما أن اتباع استراتيجيات النمو القائم على الصادرات قد يسهل عملية جذب الشركات متعددة الجنسيات المهتمة بالمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والامتثال لمعايير الانبعاثات.

تحتاج كل من الدول المتقدمة والنامية كذلك إلى العمل معا لإنشاء نظام مالي دولي أكثر ملائمة للتنمية. إذ يؤدي عدم التماثل القائم في النظام المالي الدولي الراهن إلى اضطرار البلدان النامية إلى البحث عن تمويل خارجي إضافي - مما يعرضها لمواجهة المخاطر المرتبطة بارتفاع سعر الصرف أو الديون. كما أن النظام لا يتفادى مسألة إهدار الموارد، مثلما الأمر من خلال السماح لهجمات المضاربة في البلدان النامية. وينبغي تصميم النظام المالي العالمي بطريقة تسهل التحول الهيكلي في البلدان النامية من خلال آليات تدعم وصولها الطويل الأجل إلى التمويل من أجل التنمية، وتشجع الإنتاجية العالية وتعزز القدرة التنافسية.

4.5 الملاحظات الختامية

تمثل عملية تعبئة الموارد المحلية والاستفادة أكثر من الموارد الدولية من أجل تمويل التنمية هدفين مترابطين بشكل وثيق. وكنتيجة لذلك، فإن عدد من التحديات والقضايا المتعلقة بالسياسات التي تمت مناقشتها في هذا الفصل مترابطة وليس من السهل معالجتها بمعزل عن غيرها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى اتباع نهج شامل في مواجهة التحديات التي تقوض إمكانية وصولها إلى التمويل المحلي والدولي من أجل التنمية. ولذلك، ينبغي ربط أواصر التعاون متعدد الأبعاد بين الجهات الفاعلة الوطنية والوكالات الإقليمية والمؤسسات الدولية. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأدوار التي يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون البيني في المنظمة أن يلعباه في هذا السياق.

ليس من شأن ربط علاقات تعاون متينة فيما بين دول المنظمة أن تساعدها على الاستفادة فقط من المكتسبات المرتبطة بتبادل الخبرات والممارسات الفضلى فيما بينها، ولكنها ستحظى أيضا بفرص لتعزيز التضامن بينها. وعلاوة على ذلك، فإن سبل التعاون هذه ستقودها إلى الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن تحدياتها التنموية خاصة في مجال تمويل التنمية. وإن تحديد أوجه التماثل القائمة في التحديات التي تواجهها،

مثل إمكانية الوصول إلى التمويل طويل الأجل أو مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة، من شأنه أن يفتح المزيد من سبل التعاون الجديدة في المستقبل.

تعتبر مسألة تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة باسخدام الموارد المحلية المتاحة في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي أمرا غير ممكن. وفي هذا الصدد، يمكن للموارد الدولية أن تلعب دورا بناء في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تلائم الأساليب القائمة المتعلقة بالتمويل الخارجي دائما احتياجاتها وسياقاتها الوطنية بشكل تام وتعتبر بعيدة عن تلبية احتياجاتها الاستثمارية من أجل التنمية. لذلك، يتعين على المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين وبلدان المنظمة زيادة الجهود المبذولة في تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري أيضا تحسين آليات التخصيص من أجل تحديد البلدان والقطاعات التي تكون فيها الاحتياجات المالية أكبر من أجل التنمية والوصول إليها.

الفصل السادس

الشراكة الدولية من أجل التعاون في مجال التنمية

في عام 2015، تبنى المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تتحدى في مضمونها فكرة التنمية التقليدية القائمة على النمو مع المنطق الذي يركز على الناس وتدعو إلى إجراء تغييرات تحويلية لتحقيق أهداف إنمائية أكثر مساواة وشمولية - "ضمان عدم ترك أحد خلف الركب" . وتتبنى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي بدورها استراتيجيات وخطط وطنية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الطموحة. كما أنها تحاول تكييف مؤسساتها مع متطلبات نموذج التنمية الجديد هذا، الذي يتكون ليس فقط من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولكن أيضا من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وأجندة التوسع الحضري الجديدة وجدول أعمال أديس أبابا. ومع ذلك، لا تزال مسألة تحقيق الأهداف المحددة في هذه الوثائق تشكل تحديا أمام عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بسبب اختلاف مراحل التنمية وتنوع الأولويات وعدم كفاية الموارد المسخرة للاستثمار.

عادة ما تكون الاحتياجات المتزايدة للبلدان مقرونة بالموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. ويشير قادة بلدان العالم النامي، على وجه الخصوص، مرارا وتكرارا إلى النقص الموجود في التمويل من بين أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية طويلة الأجل. كما تواجه البلدان النامية أيضا تحديات بسبب القدرات غير الكافية، وفي معظم الحالات، تكون في حاجة إلى إسداء المساعدة في مجال بناء القدرات والمؤسسات والخبرات والموارد البشرية المحلية، وذلك للمساهمة في أولويات التنمية الوطنية. وبالتالي، تبحث الحكومات عن سبل جديدة لتمويل احتياجاتها الإنمائية، لأن جميع مصادر التمويل - العامة والخاصة والمحلية والدولية - تستأثر بدور مهم في تمويل الاستثمارات الجديدة عبر القطاعات.

وتتراوح الاحتياجات الاستثمارية العالمية من 5 تريليونات دولار إلى 7 تريليونات دولار في السنة. فيما تتراوح الفجوة القائمة في الاستثمار السنوي في قطاعات التنمية المستدامة الرئيسية في البلدان النامية وحدها بين 2.5 تريليون دولار و 4.5 تريليون دولار سنويا، خاصة في البنية التحتية الأساسية والأمن الغذائي وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والصحة والتعليم (UNCTAD, 2014). ويمثل الرقمان الأخيران 36 إلى 65% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، والتي بلغت 6.92 تريليون دولار في عام 2018.

من الواضح أنه ينبغي لتوافر الموارد أن يرتفع إذا ما أُريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، حتى بعد مرور أربع سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تظل مسألة تعبئة الدعم المالي الكافي لسد فجوة الموارد القائمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تشكل تحديا بالغ الأهمية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

1.6 الاتجاهات القائمة في التمويل الخارجي من أجل التنمية الخاصة بدول منظمة التعاون الإسلامي

لطالما لعب التعاون الإنمائي الدولي دورا مهما في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية. كما أن الممارسة التقليدية كانت تتعامل مع التعاون الإنمائي بشكل خاص مثل المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وترد التزامات هذه البلدان الواقعة في النصف الشمالي للكرة الأرضية أيضا في أجندة عمل أديس أبابا (UN, 2015). ولكن بالنظر إلى الفجوة المتزايدة بين الطلب على الموارد في البلدان النامية وتدفقها من البلدان المانحة، فإن المساعدات الخارجية تبقى غير كافية، وقد أصبحت تعبئة موارد إضافية من أجل التنمية وكذلك زيادة فعالية الموارد الراهنة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وكما يتسنى لنا رؤيته من خلال الشكل 1.6، تضخ الجهات الفاعلة الدولية، العامة والخاصة، مبالغ هائلة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في إطار التمويل العابر للحدود.

وشهد حجم التمويل الخارجي الذي تستفيد منه بلدان المنظمة زيادة كبيرة بحيث بلغ 720 مليار دولار عام 2017 بعد أن كان في حدود 363 مليار دولار فقط عام 2015. ويدل الشكل 1.6 أيضا على التغير في المشهد

الشكل 1.6: التمويل الخارجي الوارد إلى دول منظمة التعاون الإسلامي حسب المصادر (الأسعار الجارية، مليار دولار امريكي)

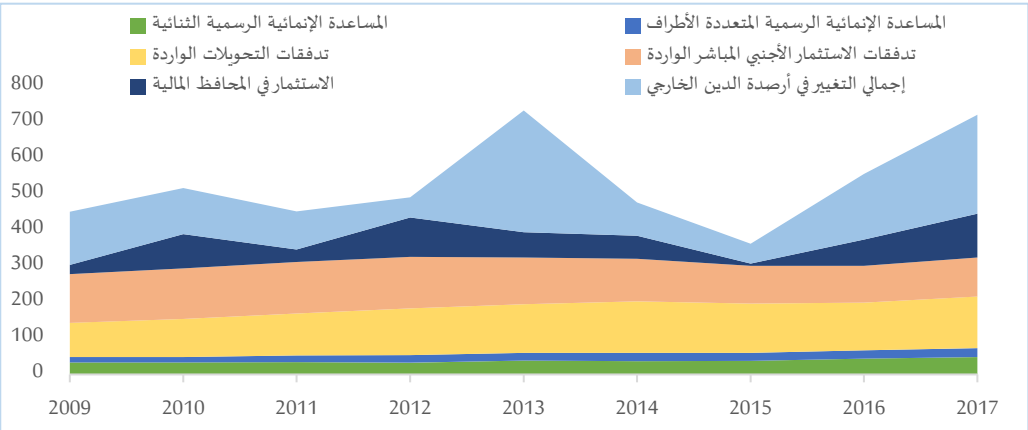

المصدر: حسابات الكاتب بناء على قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة" لتدفقات المدفوعات الإجمالية الثنائية والمتعددة الأطراف الرسمية (منظمة التعاون الإسلامي: العدد = 51). تم حساب تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بناء على 29 دولة من دول لجنة المساعدة الإنمائية و 20 دولة من خارجها ممن تقدم تقارير إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛ والبنك الدولي "بيانات الهجرة والتحويلات" الخاصة بالتحويلات (منظمة التعاون الإسلامي: العدد = 50)؛ وبيانات إحصاءات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر (منظمة التعاون الإسلامي: العدد = 57)؛ وصندوق النقد الدولي "قاعدة بيانات ميزان المدفوعات" للاستثمارات في المحافظ المالية (منظمة التعاون الإسلامي: ٨/العدد)؛ وبيانات البنك الدولي المتعلقة بالديون الخارجية (منظمة التعاون الإسلامي: العدد = 56). استخدمت التقديرات القائمة لملء بعض القيم غير الموجودة بشأن الديون الخارجية.

العالمي الخاص بالمعونة الخارجية، حيث أدت زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات عبر الحدود والقروض وغيرها من التفاعلات التجارية إلى تقليل أهمية المساعدات الخارجية من حيث القيمة النسبية.

وبمبلغ 73 مليار دولار في عام 2017، يمثل إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى بلدان المنظمة جزءا مهما من التدفقات المالية الخارجية لكنه صغير (تتألف المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من 29 دولة في لجنة المساعدة الإنمائية و 20 دولة ترفع تقارير من خارج نطاقها. وبلغت حصة الجهات المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية 16.5% في عام 2017). وبينما انخفضت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حوالي 10% من إجمالي التحويلات المالية الخارجية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017 (الشكل 2.6)، فإنها تواصل تقديم مساهمات بالغة الأهمية في ظل نفقات الحكومة المركزية في عدد من بلدان المنظمة. فعلى سبيل المثال، وفقا لبيانات البنك الدولي، في عام 2017، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من مصروفات الحكومة المركزية 631% في فلسطين، و 155% في سيراليون، و 76% في موزمبيق، و 71% في مالي، و 67% في غينيا بيساو ، و % في أوغندا. ومن حيث الحجم الكلي، تعد الولايات المتحدة أكبر مزود للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لصالح بلدان المنظمة، حيث بلغ 9.3 مليار دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2017).

وتعد تركيا ثاني أكبر مزود نحو منظمة التعاون الإسلامي بتسجيل زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت 7.6 مليار دولار في عام 2017 (أُنفق معظم هذا المبلغ لصالح اللاجئين السوريين)، تلتها ألمانيا بمبلغ 6.6 مليار دولار واليابان 4.8 مليار دولار (الشكل 3.6). وقد ساهمت خمس دول في منظمة التعاون الإسلامي، ترفع تقاريرها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي أذربيجان وكازاخستان والكويت والمملكة

الشكل 2.6: حصص التمويل الخارجي الوارد إلى دول منظمة التعاون الإسلامي (2017، %)

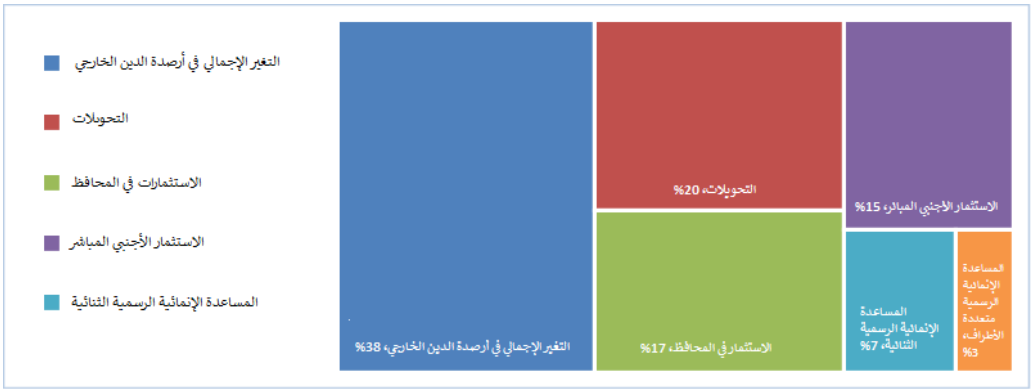

المصدر: حسابات الكاتب بناء على قواعد البيانات الواردة في مصدر الشكل 1.6.

العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة في عام 2017 بما مجموعه 11.6 مليار دولار كمساعدة مالية لبلدان المنظمة.

هناك دول أخرى في منظمة التعاون الإسلامي مثل قطر وإندونيسيا التي يجدر ذكرها أيضا ضمن الدول المانحة الناشئة. وعلى سبيل المثال، وفقا لدراسة حديثة، وسعت إندونيسيا ميزانية التعاون الإنمائي من خلال الإنفاق من قبل مختلف الوكالات الحكومية بأكثر من 21%، من 8.4 مليار دولار في عام 2015 إلى 10.2 مليار دولار في عام 2016 (Sato and Santikajaya, 2019). ومع ذلك، لا يكفي هذا النوع من التقارير العرضية لتتبع المساهمات الحقيقية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في التعاون الإنمائي.

الشكل 3.6: أول 20 جهة مقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لدول منظمة التعاون الإسلامي (إجمالي المصروفات، الأسعار الثابتة، مليار دولار أمريكي، 2017)

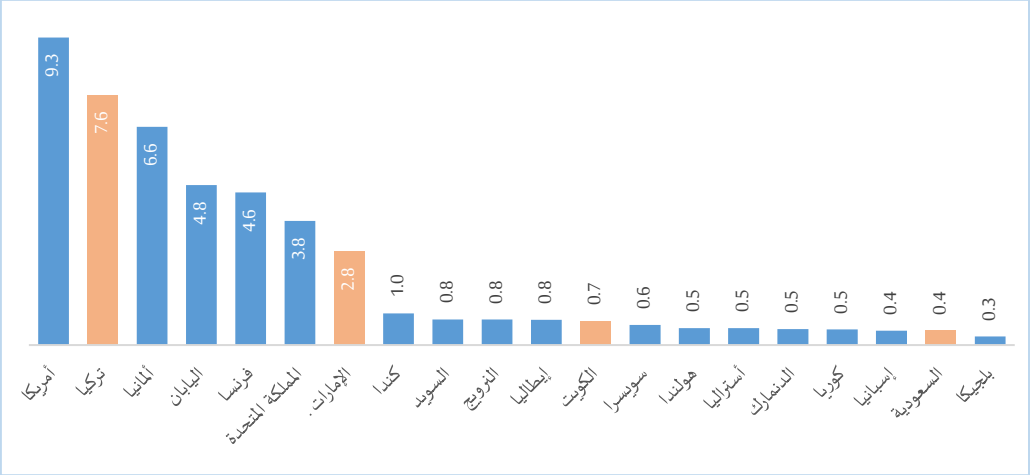

المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة.

ملاحظات: الصرف هو وضع الموارد تحت تصرف بلد أو وكالة متلقية، أو في حالة النفقات المتعلقة بالتنمية الداخلية، هي إنفاق القطاع الرسمي للأموال. تم حساب تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بناء على 29 دولة من دول لجنة المساعدة الإنمائية و 20 دولة من خارجها تقدم تقاريرها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تقدم كذلك المؤسسات متعددة الأطراف والبنوك والصناديق الدولية والإقليمية، بما في ذلك تلك التي أنشأتها البلدان النامية حديثا، الدعم المالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. فعلى سبيل المثال، خلال عام 2018، وافق البنك الإسلامي للتنمية على مشاريع بقيمة 1.27 مليار دولار وحقق رقما قياسيا من حيث المصروفات بلغ قدره 2.64 مليار دولار (ISDB, 2019). ومع ذلك، تراجعت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف في إجمالي التمويل الخارجي لبلدان المنظمة من نسبة 6% المسجلة في عام 2015 إلى 3% في عام 2017. وتلعب أموال الأمم المتحدة دورا رئيسيا في دعم التنمية في منظمة التعاون الإسلامي من خلال برامج المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف. كما تمول دول المنظمة الأنشطة التنفيذية الخاصة بالأمم المتحدة من أجل التنمية، ولكن تظل مساهماتها عند مستويات رمزية. فعلى سبيل المثال، بلغ تمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية 33.6 مليار دولار في عام 2017، قُدمت نسبة 3.1% منها فقط (1.06

مليار دولار) من الـ57 دولة في منظمة التعاون الإسلامي (UNGA, 2019). وفي نفس العام، شكلت نسبة 31% من الموظفين العاملين في وكالات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة من مواطني دول المنظمة (CEB, 2018).

لا تزال العديد من البلدان المتقدمة تخفق في تحقيق التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزام بتحقيق هدف تخصيص 0.7% من إجمالي الدخل القومي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية. وكثيرا ما يُنتقد التعاون الإنمائي بين الشمال والجنوب المُتجلي في المساعدة الإنمائية الرسمية باعتباره شكلا غير متكافئ من التعاون، حيث تفرض البلدان المتقدمة سياسات الليبرالية الجديدة على البلدان النامية التي تدعو إلى تطبيق تخفيضات كبيرة على نفقات القطاع العام (IBON, 2018). وعلاوة على ذلك، تتمثل الحتمية الأخلاقية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية في دعم التنمية في البلدان الأكثر احتياجا - بما في ذلك أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الهشة. ومع ذلك، يبدو أن أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية للحد من الفقر تتآكل إلى حد ما، كما يمكن استخلاصه من الشكل 4.6.

الشكل 4.6: تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مختلف فئات الدخل في منظمة التعاون الإسلامي (إجمالي المصروفات، %)

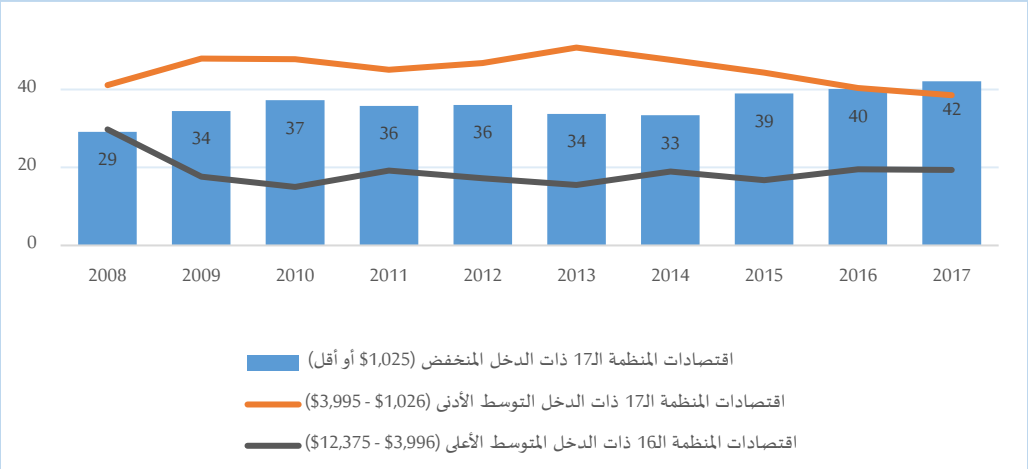

المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة

ملاحظات: الصرف هو وضع الموارد تحت تصرف بلد أو وكالة متلقية، أو في حالة النفقات المتعلقة بالتنمية الداخلية، هي إنفاق القطاع الرسمي للأموال. تم حساب تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بناء على 29 دولة من دول لجنة المساعدة الإنمائية و20 دولة من خارجها تقدم تقاريرها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. تم استخدام تصنيف البنك الدولي للدول حسب فئات الدخل للسنة المالية 2020.

الشكل 5.6: التوزيع القطاعي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي (إجمالي المصروفات، %)

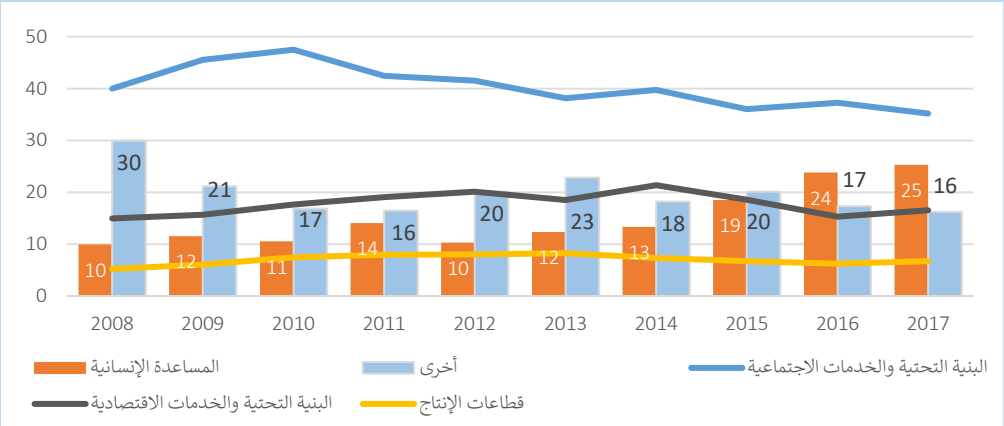

المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة

ملاحظات: الصرف هو وضع الموارد تحت تصرف بلد أو وكالة متلقية، أو في حالة النفقات المتعلقة بالتنمية الداخلية، هي إنفاق القطاع الرسمي للأموال. تم حساب تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بناء على 29 دولة من دول لجنة المساعدة الإنمائية و 20 دولة من خارجها تقدم تقاريرها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (المنظمة: العدد = 51).

من عام 2008 إلى عام 2015، كانت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي الـ17 ذات الدخل المنخفض (1,025 دولارا من إجمالي الدخل القومي للفرد أو أقل) أقل بكثير من مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها 17 دولة عضو في المنظمة ذات الدخل المتوسط الأدنى (1,026 دولارا إلى 3,995 دولارا من إجمالي الدخل القومي للفرد). وفي عام 2017، كانت اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المتوسط لا تزال تتلقى 58% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة إلى بلدان المنظمة. والخبر السار هو زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى اقتصادات المنظمة ذات الدخل المنخفض بنسبة 13 نقطة مئوية منذ عام 2008 (الشكل 4.6).

الشكل 6.6: تدفقات التحويلات (الأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي).

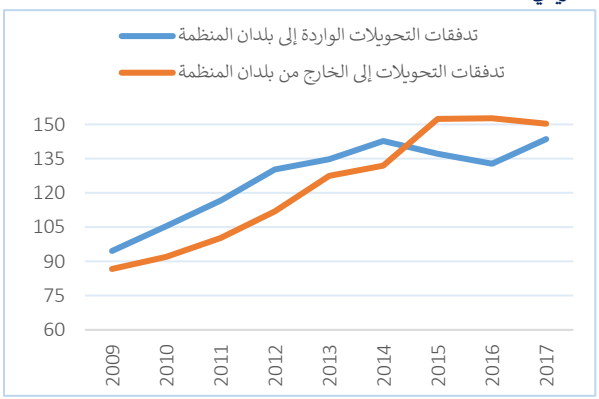

المصدر: البنك الدولي، بيانات الهجرة والتحويلات. ملاحظة: المنظمة: العدد = 50.

نظرا لأن عددا غير مسبوق من الناس يتأثرون بالنزاعات أو الأحداث المناخية القاسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإن موارد المساعدة الإنمائية

الرسمية تتحول بشكل متزايد إلى المساعدة الإنسانية، وهو ما لا يتسق مع النهج المستدام لتمويل التنمية - المطلوب لتحقيق أهداف أجندة 2030. فقد زادت حصة المساعدات الإنسانية ضمن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان المنظمة من 10% إلى 25% في الفترة ما بين 2008 و 2017. في حين وجهت 52% فقط من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان المنظمة إلى تطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تشمل قطاعات ذات أهمية في مساعي التأثير على الفقر.

وكما هو مبين في الشكل 6.6، تشهد تدفقات التحويلات الواردة إلى 50 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي - الأموال أو الأصول الأخرى التي يرسلها المهاجرون إلى أفراد في بلدانهم الأصلية - نموا مطردا وبلغت معدلا

الشكل 7.6: الجهات المصدرة للتحويلات إلى منظمة التعاون الإسلامي حسب فئات الدول (2017، الأسعار الجارية، %)

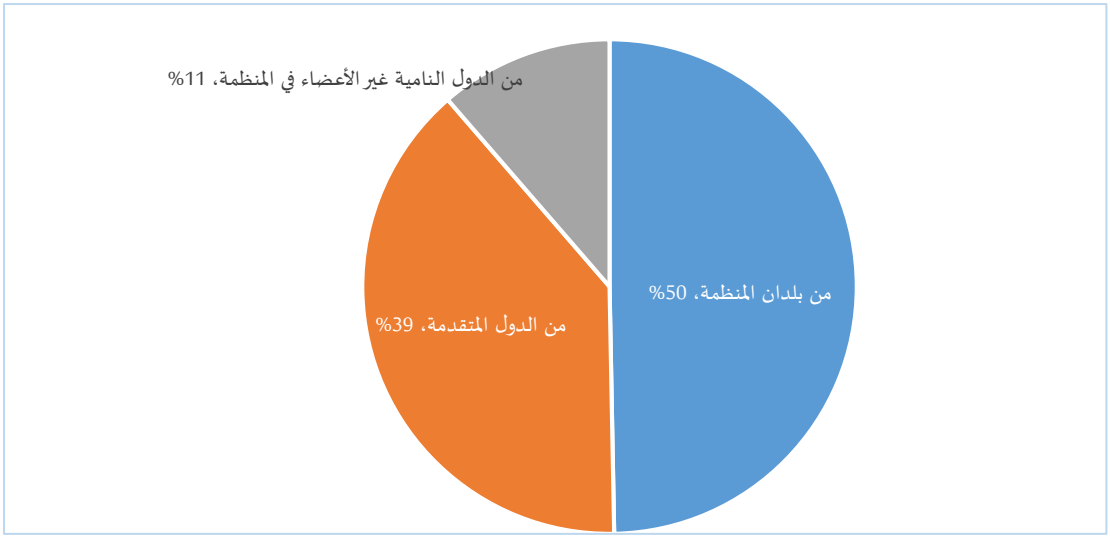

المصدر: البنك الدولي، بيانات الهجرة والتحويلات.

يفوق 144 مليار دولار عام 2017. وهذا يمثل زيادة بنسبة 8% عن عام 2016، بلغ 133 مليار دولار. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن تدفقات التحويلات كانت ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017 (الشكل 1.6)، وأن 50% من تدفقات التحويلات جاءت من بلدان المنظمة نفسها (الشكل 7.6). كما وردت سبعة دول أعضاء في المنظمة ضمن قائمة أول 20 جهة مصدرة للتحويلات إلى دول المنظمة، حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بمبلغ 27 مليار دولار، تلتها الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 13.3 مليار دولار (الشكل 8.6).

بلغت حصة الدول النامية في تدفقات التحويلات الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي 38% في 2017. فقد أرسل العمال المهاجرون من المنظمة وغيرهم إلى أوطانهم ما يقدر بنحو 12.8 مليار دولار من الولايات المتحدة و 7.5 مليار دولار من المملكة المتحدة (الشكل 8.6). ومع استمرار تدفقات الهجرة من بلدان المنظمة، فإن تدفقات التحويلات الواردة ستستمر على الأرجح في الزيادة. ففي فترات الركود الاقتصادي أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات السياسية بشكل خاص، ستواصل تدفقات التحويلات الواردة المساعدة في زيادة ميزان مدفوعات دول منظمة التعاون الإسلامي في الوقت الذي تميل فيه رؤوس الأموال الخاصة إلى الرحيل وحتى يصعب فيه إدارة المساعدة الرسمية.

الشكل 8.6: أول 20 جهة مصدرة للتحويلات إلى دول منظمة التعاون الإسلامي (2017، الأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)

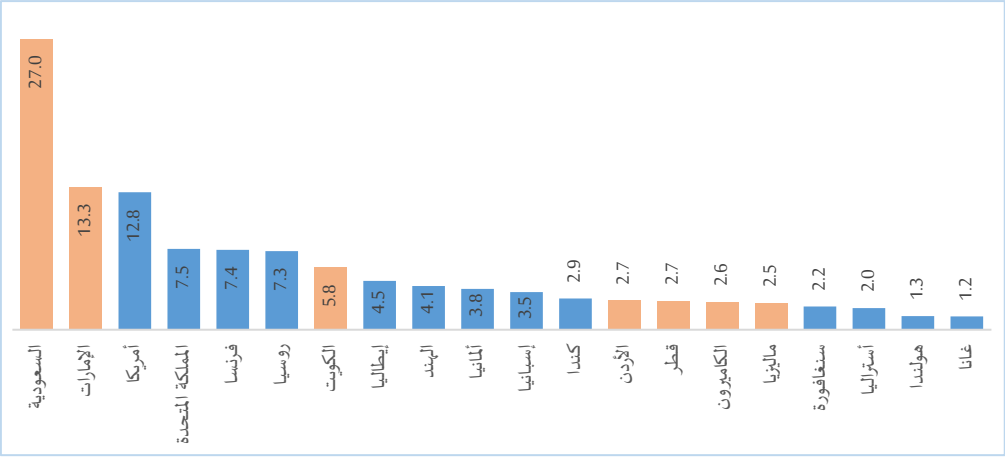

المصدر: البنك الدولي، بيانات الهجرة والتحويلات.

الشكل 9.6: متوسط تكلفة تحويل 200 دولار أمريكي من دول منظمة التعاون الإسلامي (2018)

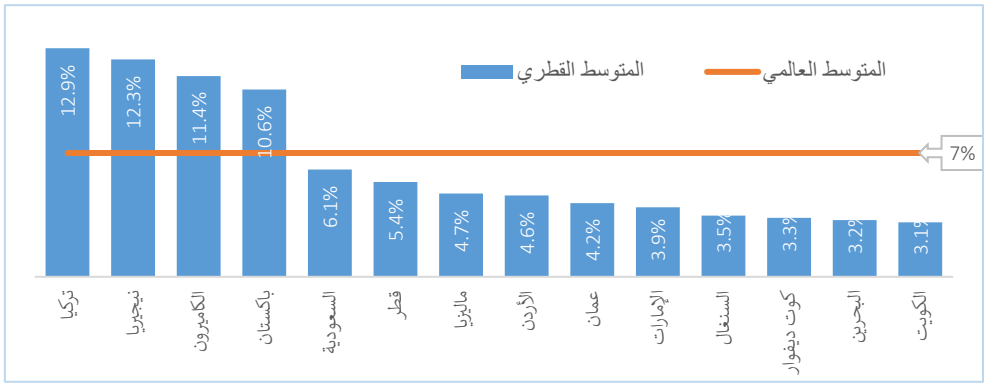

المصدر: البنك الدولي، أسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم، متاحة على http://remittanceprices.worldbank.org.

عند الحديث عن تدفقات التحويلات، تجدر الإشارة إلى أنه منذ عام 2014، كانت تدفقات التحويلات الخارجية الإجمالية من 50 دولة في منظمة التعاون الإسلامي أعلى بالمقارنة مع تدفقات التحويلات الواردة إلى بلدان المنظمة. وفي عام 2017، بلغت قيمة تدفقات التحويلات الخارجية من بلدان المنظمة 150 مليار دولار، أي أقل من 3 مليارات دولار المقارنة مع عام 2016 (الشكل 6.6). ونظرا لأن 50% من تدفقات التحويلات الخارجية هذه قد هربت إلى بلدان المنظمة في عام 2017 (الشكل 2017)، ذهب النصف الثاني في الغالب إلى البلدان غير الأعضاء في المنظمة، وهذا هو أحد الأمثلة العديدة التي توضح كيفية دعم بلدان المنظمة للبلدان النامية الأخرى في جهودها لتأمين التمويل من أجل التنمية.

لسوء الحظ، يسبب ارتفاع تكاليف تحويل الأموال في تقليص منافع التحويلات. التزمت بلدان مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين بخفض متوسط تكلفة التحويلات المالية العالمية إلى 5% (World Bank, 2019)، بينما تهدف غاية أهداف التنمية المستدامة 10.ج الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى خفض

الشكل 10.6: متوسط تكلفة تحويل 200 دولار أمريكي من الدول ذات الدخل العالي (2018)

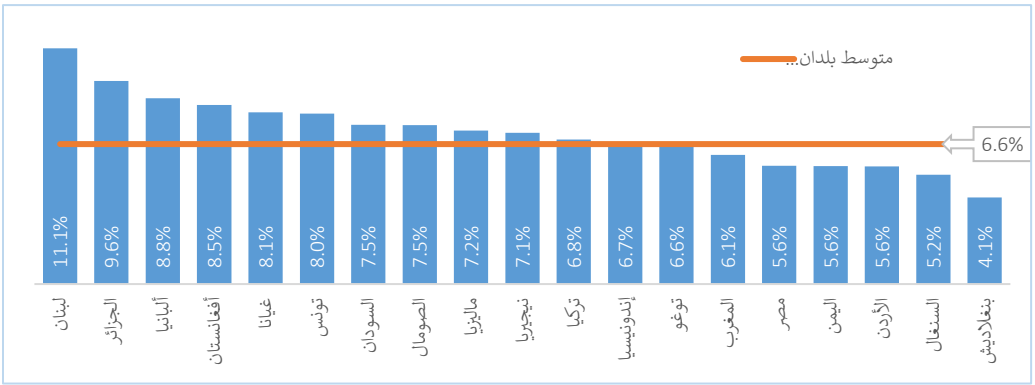

المصدر: البنك الدولي، أسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم، متاحة على http://remittanceprices.worldbank.org.

تكاليف معاملات التحويلات إلى أقل من 3%. ومع ذلك، بحلول نهاية عام 2017، ظل متوسط التكلفة العالمية لإرسال 200 دولار مرتفعا بنسبة 7%. وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل تركيا ونيجيريا والكاميرون وباكستان، كان متوسط تكلفة إرسال 200 دولار حتى أعلى من ذلك، بحيث يبقى أعلى من 10%. وفي المقابل، في عام 2017، اقتربت دول في المنظمة مثل الكويت والبحرين وكوت ديفوار والسنغال بشكل كبير من تحقيق غاية أهداف التنمية المستدامة 10.ج (الشكل 9.6). وكما هو مبين في الشكل 10.6، بالنسبة لكثير من بلدان المنظمة، فإن متوسط تكلفة التحويل من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع لا يزال أعلى بكثير من نسبة 3% المستهدفة (الشكل 10.6).

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل مصدر تمويل خارجي مهم بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وأحد المصادر الرئيسية لتمويل جدول أعمال 2030 (راجع الشكل 1.6). وبالمقارنة مع الاستثمارات في المحافظ المالية، توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا أكثر استقرارا للاستثمار. وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة بنسبة طفيفة في عام 2017 بلغت 108.3 مليار دولار، حيث شهدت انتعاشا بنسبة 5% بالمقارنة مع عام 2016 ومع ذلك، لا يزال الرقم المسجل في عام 2017 أقل بنسبة 24% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي جذبتها بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012.

الشكل 11.6: عدد معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها بلدان منظمة التعاون الإسلامي (حتى يوليو 2019)

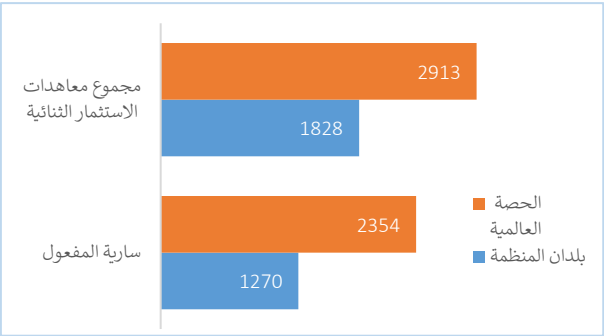

المصدر: الأونكتاد، مركز سياسات الاستثمار. ملاحظة: المنظمة: العدد = 57.

يبدو أن هناك وعيا لدى عدد من حكومات بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشأن أهمية إبرام اتفاقيات استثمار دولية ملزمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز النمو. ومن بين 2913 معاهدة استثمار ثنائية (BITs) تم توقيعها على المستوى العالمي بحلول يوليو 2019، أبرمت بلدان منظمة التعاون الإسلامي 1828 (63%) (الشكل 11.6). وتحتل تركيا (109) ومصر (100) والإمارات العربية المتحدة (87) والكويت (83) والمغرب (69) مركز الصدارة في إجمالي معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة. واختارت بعض الدول الأخرى في المنظمة إبرام عدد قليل من هذه المعاهدات، كما هو الحال مع أفغانستان وبروناي وجزر القمر وجيبوتي وغينيا بيساو وغيانا والعراق وجزر المالديف والنيجر وسيراليون والصومال وسورينام وتوغو.

وعلى عكس التحويلات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبدو أن الاستثمارات في المحافظ المالية وتدفقات الديون الخارجية والطويلة أكثر عرضة للظروف العالمية، وبالخصوص معدلات الفوائد العالمية. وبالرغم من ذلك، بلغت الاستثمارات في المحافظ المالية الواردة إلى بلدان المنظمة ذروتها المتمثلة في مبلغ 121 مليار دولار عام 2017، وهو رقم أعلى من الرقم الذي سُجل على مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المنظمة في العام نفسه بما يقارب 11% (راجع الشكل 1.6). ولكن ارتفاع معدلات تدفقات الديون الخارجية إلى بلدان المنظمة كان أمرا بالغ الوضوح خلال فترة ما بعد عام 2015، وهذا الوضع يدعو حكومات هذه البلدان إلى اتخاذ ما يلزم من الإجراءات للتصدي للتحديات المرتبطة بالقدرة على تحمل الديون للحيلولة دون حصول آثار سلبية على التنمية الطويلة الأجل.

2.6 الشراكة بين دول الجنوب من أجل التعاون في مجال التنمية

لقد مر عقدين منذ مؤتمر باندونغ (1955) - الذي كان حدثا تاريخيا لإعادة التفكير فيما يتعلق ببلدان النصف الجنوبي للكرة الأرضية، ومؤتمر بوينس آيرس (1978)، الذي وضعت فيه أسس التعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC). وكان هذا رمزا لتحديد دول الجنوب التي من شأنها أن تكون أطرافا فاعلة في تنميتها الخاصة، وللحاجة إلى إيجاد نظام دولي جديد أكثر إنصافا وشمولا.

لقد مر العالم بتحولات اقتصادية وسياسية كبيرة خلال العقود الأربعة التي تلت مؤتمر بوينس آيرس، وصار يتميز بالتداخل بشكل متزايد. وقد كانت التحولات في النصف الجنوبي للكرة الأرضية مكثفة تكتنفها التحديات. كما تم تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مستوى صارت فيه حتى الدول الأقل تقدما تتبادل بعض المعارف مع البلدان الأخرى (Li, 2018). واليوم، تكتسي بلدان الجنوب دورا هاما، ليس فقط في تعزيز الشراكات العالمية الحقيقية من أجل التنمية، ولكن أيضا في بلورة حلول لمختلف الأزمات المعاصرة مثل المناخ والهجرة والأمن. كما أدرجت رؤيتها التنموية أيضا في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تختلف طبيعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسبله ومسؤولياته عن تلك التي تنطبق على التعاون بين الشمال والجنوب (NSC)، أي المعونة الإنمائية. وفي حين أن هناك بعض مجالات التقارب بينهما وكلاهما يعمل لتحقيق نفس الهدف، ينصب عمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون فيما بين الشمال والجنوب في مجالات مختلفة تماما. وأول شيء يجب التأكيد عليه في هذا الصدد هو حقيقة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يمكن مساواته بالمساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من أن الألفية الجديدة شهدت تزايد في ظهور الجهات المانحة الناشئة أو الجهات المقدمة من الجنوب، التي تؤثر أكثر فأكثر على المشهد المالي للتنمية الدولية.

إذ يقدر الأونكتاد أن المساعدات الخارجية من الجهات المانحة الناشئة زادت بنسبة 43% من 14.1 مليار دولار مسجلة في عام 2011 إلى 24.6 مليار دولار في عام 2015. ومثلت تدفقات المعونة من الجهات المانحة الناشئة حوالي 16% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2015 (الجدول 1.6). ومع الأخذ في الاعتبار أنه لم يُبلغ عن معظم التدفقات المالية من بلدان الجنوب، بما في ذلك التدفقات من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فمن الطبيعي أن نتوقع تسجيل حصة الجهات المانحة الناشئة في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لأعلى من ذلك بكثير. وإلى جانب ذلك، ينبغي التأكيد على أن بنوك التنمية متعددة الأطراف التي يسيرها الجنوب، مثل البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) وبنك التنمية في أمريكا اللاتينية (CAF)، أصبحت محركات أساسية لنمو البنية التحتية الإقليمية.

لقد أدرجت الجهات المانحة الناشئة التي ضاعفت جهودها في مجال التعاون الإنمائي لبعض الوقت، مثل

الجدول 1.6: التدفقات المُقدرة للتعاون الإنمائي العالمي

(صافي المصروفات، الأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي).

	2011	2012	2013	2014	2015	% من المجموع (2015)
المساعدة الإنمائية الرسمية من 28 دولة عضو في لجنة المساعدة الإنمائية	135.0	126.9	134.7	137.4	131.4	%84.2
المساعدة الإنمائية الرسمية من 20 دولة تقدم تقارير وغير منتمية للجنة المساعدة الإنمائية	8.9	6.2	16.4	24.7	17.7	%11.3
التدفقات المقدرة للتعاون الإنمائي من 10 دول لا تقدم تقارير وغير منتمية للجنة المساعدة الإنمائية	5.2	5.6	6.8	7	6.9	%4.4
المجموع الفرعي للتدفقات من الجهات المصدرة غير المنتمية للجنة المساعدة الإنمائية	14.1	11.8	23.2	31.7	24.6	%15.8
المجموع العالمي المقدر	149.1	138.7	157.9	169.1	156.0	%100

المصدر: الأونكتاد.

الصين والبرازيل والهند والإمارات العربية المتحدة وتركيا وروسيا، في جدول الأعمال "مفاوضات حول تقاسم الأعباء" بين الجهات المانحة للمساعدات ذات الدخل المتوسط الراسخة منها والناشئة (للاطلاع على المناقشات في هذا الصدد، راجع تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2011). ومع ذلك، تبقى هذه الجهات المانحة الناشئة تواجه تحديات كبيرة بسبب الفقر واللامساواة في الداخل، وعلى هذا النحو، لا تزال تشكل جزءا من قائمة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المستفيدة ولها الحق في الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. ولهذا السبب، تتبنى موقفا سلبيا فيما يتعلق بتقاسم عبء المسؤوليات الخاصة بالتنمية الدولية مع البلدان المتقدمة.

الجدول 2.6: مقارنة بين الشراكة فيما بين دول الشمال والجنوب وفيما بين دول الجنوب من أجل التنمية

	برامج المساعدات (الشمال-الجنوب)	شراكة التنمية (الجنوب-الجنوب)
طبيعة الدعم والغرض منه	ذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية إيثارية في طبيعتها	المنافع المتبادلة والنمو
المنظور الفلسفي	نهج إطاري	نهج مكونات
المشاركون	مشارك واحد على الأقل لديه دخل مرتفع للغاية للفرد	قد يكون لدى الشريكين معا دخل منخفض للغاية للفرد
مستوى التنمية	اختلافات كبيرة في مراحل التنمية الاقتصادية بين الجهات المانحة والمستفيدة	كلا الشريكين تقريبا في نفس المرحلة من التنمية الاقتصادية
دور المشاركين	الجهات المانحة والمستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية	علاقة مساواة، كلاهما قد يُسهم في هذه العملية
المشروطية	"من أعلى إلى أسفل" مع المشروطية السياسية وعدم القدرة على التنبؤ	مدفوعة حسب الطلب وخالية عموما من أي نوع من أنواع المشروطية، وذلك إلى حد كبير ضمن الجداول الزمنية
المرونة	الهياكل البيروقراطية متعددة الطبقات المستهلكة للوقت، وبالتالي تكلفة مضافة على المعاملات	لامركزية عالية وسريعة نسبيا مع بعض الآثار المترتبة على تكلفة المعاملات
القطاعات ذات الأولوية	منح المساعدة ودعم الميزانية للقطاعات الاجتماعية	ينحصر التعاون الاقتصادي والفني إلى حد كبير في مشاريع البنية التحتية والاستثمار في القطاعات الإنتاجية
الالتزام بإطار الحوكمة العالمي مثل إعلان باريس	تستخدم الجهات المانحة المبادئ التوجيهية لإعلان باريس، التي طورتها لتكون أداة لتحقيق الفعالية	توجد الجهات المقدمة خارج نطاق أي اتفاق عالمي مثل إعلان باريس، الذي لم تنخرط فيه. يتوقف على الثقة المتبادلة بين الدول الشريكة
البيانات والرصد والتقييم	مراجعة النظراء من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (DAC-OECD). يتم تصنيف البيانات وإصدارها بشكل دوري من قبل الحكومات الوطنية ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	لا توجد آليات رصد تتجاوز التقارير العرضية للبيانات والتفاصيل السردية
دور المنظمات غير الحكومية	مكثف	محدود
دور القطاع الخاص	محدود	مكثف

المصدر: البروفسور الدكتور ساشين شاتورفيدي، "ملامح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والديناميات العالمية"، منتدى التعاون الإنمائي الهندي، موجز السياسات رقم: 1، يناير 2014.

على المستوى المفاهيمي، التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس مجرد مساعدة ميسرة، وليست فقط مسخرة لأغراض التنمية، ولا يتم القيام بها دائما من خلال القنوات "الرسمية". وعلاوة على ذلك، لطالما دعم هذا التعاون الاستثمار في عدد من المجالات التي يميل عدد من الجهات المانحة التقليدية إلى تجنبها. ولهذا السبب، يعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكملا وليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب (Neissan A. Besharati, 2019). ويرد في الجدول 2.6 ملخص عن مقارنة مفصلة أكثر بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب. وكما يتضح من الجدول، لا توجد آليات رصد غير التقارير العرضية التي تحتوي على بيانات ضعيفة متاحة عن شراكة التنمية فيما بين بلدان الجنوب. وبشكل عام، يوجد القليل من الأدلة التجريبية على جودة وفعالية وتأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب على العالم النامي. كما تواجه الجهود المبذولة في مجال القياس تحديا أكبر بسبب الافتقار إلى المفاهيم المشتركة والمعايير المتبادلة والتسجيل المتسق. ومع ذلك، يقر الجميع اليوم بالمساهمة الهائلة التي يقدمها هذا التعاون في ظل التنمية المستدامة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

الشكل 12.6: الإنفاق السنوي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب (2017)

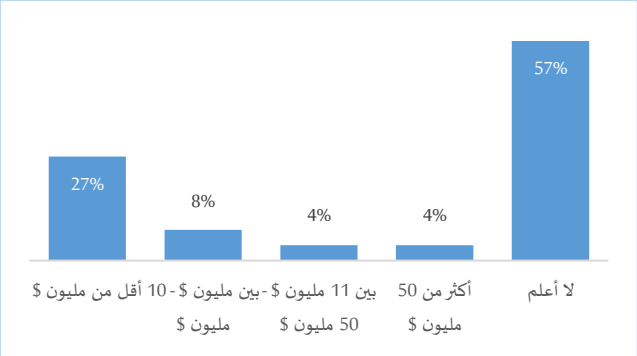

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2018). تقرير عن دراسة استقصائية لرصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لحكومات الدول المستفيدة من البرنامج في عام 2017، الأمم المتحدة، فرع سياسات التعاون الإنمائي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 23 فبراير. ملاحظات: العدد = 118 دولة نامية.

وفقا لمسح أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) التابع للأمم المتحدة، قدمت 74% من البلدان النامية أحد أشكال التعاون الإنمائي في عام 2017، بزيادة من 63% في عام 2015، مما يعني أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يصبح بشكل متزايد الوسيلة المفضلة للتعاون الإنمائي. فقد أنشأ عدد متزايد من البلدان إما وكالات مكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أو عززت قدراته داخل مؤسسات التعاون الخاصة بها (UN DESA, 2018). وفي حين أن العديد من البلدان أبلغت عن إنفاق متواضع على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث أبلغت 16% فقط من الدول عن نفقات تبلغ مليون دولار أو أكثر في السنة، فإن عدد من الجهات الشريكة الجنوبية قدمت وما زالت تقدم مساهمات مالية كبيرة لهذا التعاون (الشكل 12.6).

إن دول منظمة التعاون الإسلامي تشارك كذلك بنشاط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولطالما كان التضامن مع بلدان الجنوب، وتنظيم شروط التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والمساعدة الاقتصادية لأقل البلدان الإسلامية نموا، حاضرا على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي. واليوم، توفر هذه الأخيرة منصة مهمة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، خاصة من خلال ربط البلدان التي تتوفر على احتياجات تنموية مع تلك التي تتوفر على حلول، ومن خلال تمكين تبادل المعارف والمهارات الفنية أو الاقتصادية اللازمة لتسهيل التنمية. وفي هذا السياق، أصبحت الأنشطة التي تقوم بها أجهزة المنظمة ومؤسساتها مبهرة مع مرور السنوات، وأُنفقت مليارات الدولارات لدعم مشاريع مختلفة (راجع تقريري منظمة التعاون الإسلامي، 2013 و 2018 على سبيل المثال).

لقد تم بالفعل تقييم بعض جوانب المساهمات المالية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في شراكة التنمية فيما بين بلدان الجنوب في سياق المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات التحويلات الخارجية. ومع ذلك، وكما أشار إليه بشاراتي أ. نيسان (2019)، فإن التمويل والتعاون الفني ليس سوى جانب واحد من جوانب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما أن الحصول على مساهمة التجارة والاستثمار وخطوط الائتمان وغيرها من أشكال التعاون الاقتصادي أمر ضروري أيضا لقياس القيمة الحقيقية للتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب.

الشكل 13.6: الحصص في صادرات السلع العالمية
(حصة الصادرات داخل المجموعة، %)

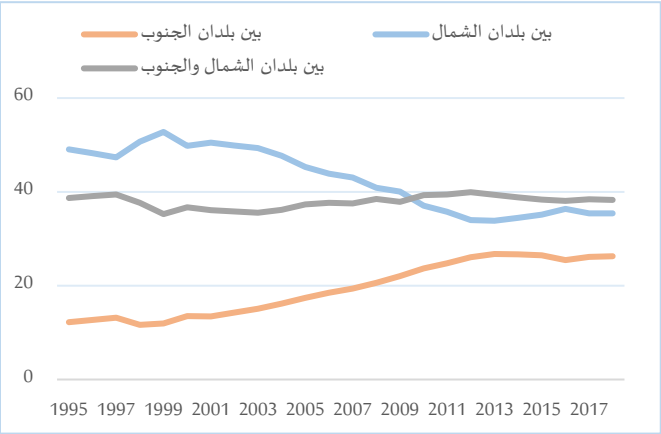

المصدر: إحصاءات الأونكتاد، "السلع: التجارة البينية والتجارة خارج حدود معينة لمجموعات الدول حسب المنتج". ملاحظات: يشير الشمال إلى الاقتصادات المتقدمة (العدد=52)؛ والجنوب إلى الاقتصادات النامية (العدد=197).

وتلعب التجارة الدولية، على جميع المستويات، دورا حيويا وديناميكيا في تعزيز التعاون وهي مصدر مهم لتمويل التنمية. ففي عام 2018، من إجمالي 19.5 تريليون دولار من صادرات السلع العالمية، تم تبادل 5.1 تريليون دولار (26%) بين الاقتصادات النامية (صادرات بين بلدان الجنوب)، و 6.9 تريليون دولار (35%) بين الاقتصادات المتقدمة (صادرات بين بلدان الشمال)، بينما بلغت الصادرات من البلدان المتقدمة إلى الاقتصادات النامية وفي الاتجاه المعاكس (التجارة بين الشمال والجنوب وبين الشمال والجنوب) 7.5 تريليون دولار (38%) (الشكل 13.6).

تشير الحسابات إلى اتجاه تصاعدي في التجارة بين بلدان الجنوب يقاس من جانب التصدير، والذي بالمقارنة مع عام 1995 زاد بنسبة 14 نقطة مئوية في عام 2018. وفي نفس الفترة، انخفضت الصادرات بين بلدان الشمال بما يقرب من 14 نقطة مئوية، في حين بقيت حصة الصادرات بين الاقتصادات المتقدمة والنامية تقريبا دون تغيير (الشكل 13.6).

وكما هو مبين في الشكل 14.6، في الفترة ما بين 1995 و 2018، انخفض إجمالي صادرات السلع لبلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى البلدان المتقدمة بنسبة 26 نقطة مئوية، وارتفعت نسبته إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بـ19 نقطة مئوية. وتسير الصادرات البينية في المنظمة كذلك في اتجاه تصاعدي، حيث بلغت 19.8% من إجمالي صادرات السلع لبلدان المنظمة في عام 2018.

الشكل 14.6: صادرات منظمة التعاون الإسلامي من السلع إلى مجموعات البلدان (حصة المجموعة في صادرات المنظمة)

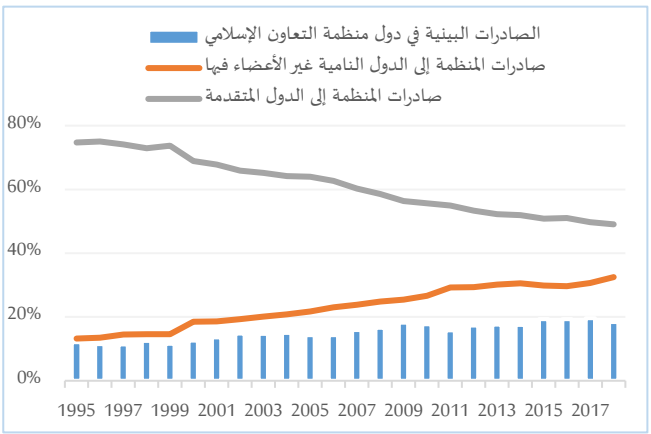

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (*DOTS*).

ملاحظة: الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة: العدد = 114؛ الدول المتقدمة: العدد: 39؛ منظمة التعاون الإسلامي: العدد = 57.

من الواضح من الشكل 14.6، فيما يتعلق بالتجارة، أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تساهم بصورة كبيرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، تظل البلدان المتقدمة متصدرة قائمة الشركاء في التجارة الإجمالية للمنظمة. وعلاوة على ذلك، تشير التحليلات حول أول عشر شركاء تجاريين لدول منظمة التعاون الإسلامي، المصنفة وفقا لمجموعات البلدان، إلى أنه في عام 2018 احتكرت الاقتصادات المتقدمة أول 10 وجهات لصادرات بلدان المنظمة في 44% من الحالات المسجلة.

وفي عام 2018، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج من 43 دولة في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر بشأنها بيانات ما يقرب من 68 مليار دولار، بزيادة قدرها 21% تقريبا بالمقارنة مع عام 2017. وإذا كانت البيانات الخاصة بجميع بلدان المنظمة متاحة، فمن الواضح أن العدد الإجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج لمنظمة التعاون الإسلامي سيكون أعلى بكثير.

الشكل 15.6: أول عشر جهات شريكة تجارية لمنظمة التعاون الإسلامي مصنفة حسب مجموعات البلدان (2018، %)

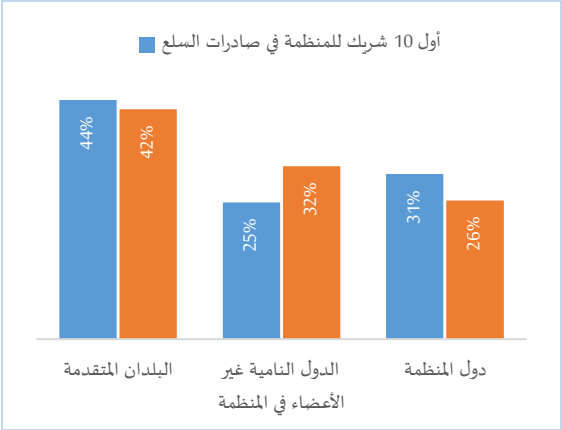

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS).
ملاحظة: الدول النامية: العدد = 193؛ الدول المتقدمة: العدد: 39؛ منظمة التعاون الإسلامي: العدد = 57.

إن ما يمكن استنتاجه من البيانات القائمة الموضحة في الشكل 16.6 هو حقيقة أن الفجوة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي وتدفقاته الخارجة من بلدان المنظمة أصبحت أضيق. وبصرف النظر عن هذا، ووفقا لتقديرات الأونكتاد، بلغ إجمالي مساهمة الـ57 دولة في المنظمة في الأسهم العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017 ما مجموعه 575.1 مليار دولار، والتي شكلت بالفعل 1.9% فقط من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وذهبت 58% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج من بلدان المنظمة إلى البلدان المتقدمة، و29% إلى اقتصادات المنظمة و13% إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. ويرد في الشكل 17.6 أول 20 جهة مستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 16.6: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة إلى الخارج

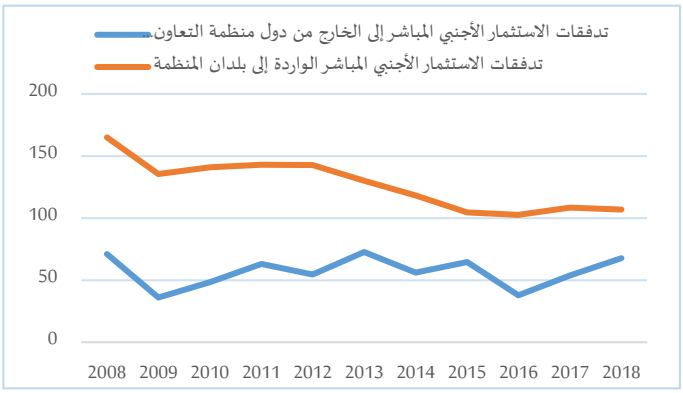

المصدر: بيانات إحصاءات الأونكتاد. ملاحظة: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة إلى الخارج (منظمة التعاون الإسلامي: العدد=43)؛ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (منظمة التعاون الإسلامي: العدد = 57).

وفي خلاصة هذا الفصل، يمكن القول إن الحاجة إلى تمويل التنمية المستدامة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي آخذة في الازدياد، ولكن الحجم الفعلي للموارد الخارجية لا يتزايد بالقدر الكافي ولا يتم تعويضه بنمو متماثل للموارد المحلية. وإلى جانب الحرص على تحمل الديون، يجب على حكومات المنظمة بذل قصارى جهدها لتحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية التي تتعامل مع تمويل

التنمية المستدامة وضمان ربط استراتيجيات التنمية القطرية بشكل أفضل مع التمويل المتاح. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري وضع أطر تمويل وطنية متكاملة والتركيز على توجيه الموارد المالية الخارجية إلى القطاعات الإنتاجية والقضاء على الفقر. وإذا اقترنت تدفقات رؤوس الأموال الخارجية بدلا من ذلك بزيادة الإنفاق العام الراهن، فلن تتحقق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 17.6: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج من دول منظمة التعاون الإسلامي

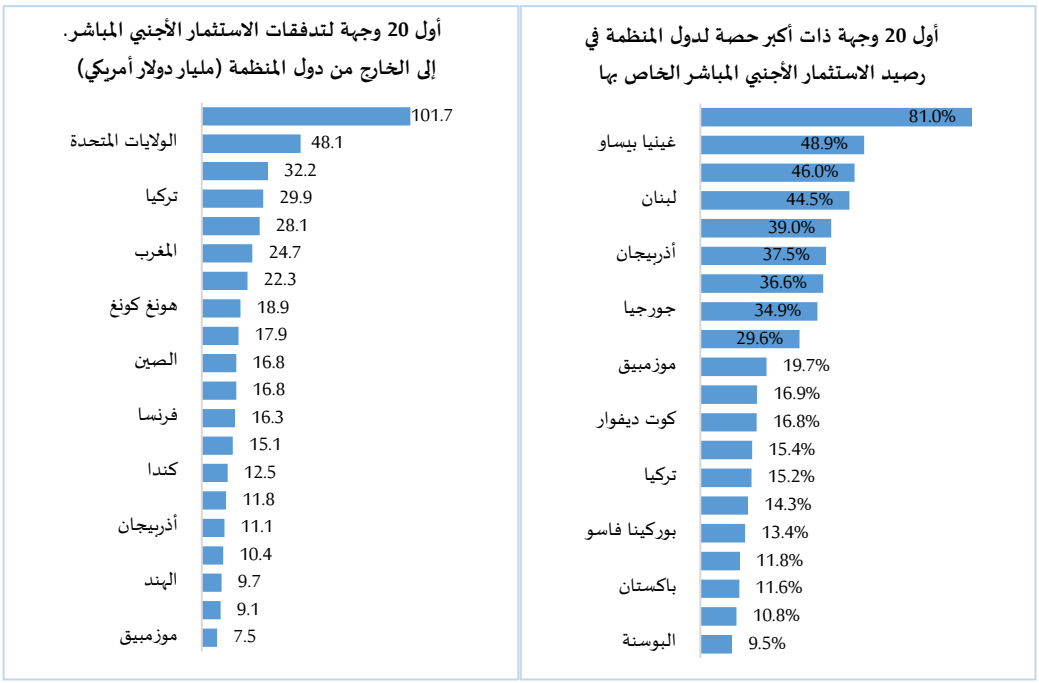

المصدر: بيانات قاعدة إحصاءات الأونكتاد (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج – المنظمة: العدد=43)

لا تزال عملية حساب تدفقات التحويلات في المجالات الفنية والمالية والاقتصادية من بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة ورفع تقارير بخصوص تأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة تشكل تحديا أمام العديد من حكومات المنظمة. بحيث أنه يتعين على القياس أن يمتد إلى ما هو أبعد من المساعدات ليشمل جميع التدفقات من بلدان المنظمة، مما يجعل الدعم الذي تقدمه بلدان المنظمة للاقتصادات النامية الأخرى ضمن جهودها المبذولة لتأمين التمويل من أجل التنمية أكثر وضوحا.

الفصل السابع

التمويل البديل من أجل التنمية: دور المالية الإسلامية

على الرغم من الدور الأساسي الذي تلعبه الخدمات المالية في النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، يبقى هناك ملياري شخص يفتقرون إلى الخدمات المالية الخاضعة للتنظيم ومعظمهم نشطون اقتصاديا. وبالإضافة إلى ذلك، بسبب انخفاض مستوى التنمية المالية، تعاني العديد من البلدان النامية بما فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من احتياجات ملحة من ناحية البنية التحتية بحيث يعيش حوالي 1.1 مليار شخص بدون مياه صالحة للشرب، و 1.6 مليار شخص بدون كهرباء، و 2.4 مليار شخص بدون صرف صحي. ووفقا للأمم المتحدة، تتراوح الاحتياجات المالية لتنفيذ المقاصد المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية من 3.3 تريليون دولار أمريكي حتى 4.5 تريليون دولار أمريكي سنويا، مما يمثل فجوة سنوية تبلغ 2.5 تريليون دولار أمريكي في مستويات الاستثمار الراهنة والتي تتجاوز الموارد المالية التقليدية المتاحة (UNCTAD, 2014). ولذلك، من المهم استكشاف آليات تمويل ابتكارية بديلة وتكميلية.

تمتلك المالية الإسلامية إمكانات قوية في تعزيز تنمية البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية معا. وفي حين توفر الأدوات لإسلامية لإعادة التوزيع مثل الزكاة والأوقاف على إمكانات كبيرة لدعم المشاريع الاجتماعية الصغيرة، فإن الصكوك (الصكوك الإسلامية) من شأنها أن تمول بنجاح البنية التحتية الكبيرة (مشاريع المياه والصرف الصحي، والطاقة المستدامة والميسورة التكلفة، والنقل، والطرق، والملاجئ).

يهدف هذا الفصل إلى قياس الفجوة القائمة في التنمية المالية والاعتراف بدور المالية الإسلامية في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا. وعلى الرغم من وجود إمكانات هائلة، فقد تم استثمار القليل في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء الأوقاف بأشكال عدة لدعم تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تلبية احتياجات المجتمع بشكل كاف. وبالإضافة إلى ذلك، تستأثر الأوقاف بجزأ بالغ الأهمية في البلدان ذات المستويات المرتفعة من الإقصاء والحرمان بحيث يمكنه أن يلعب دورا حاسما في حماية الفقراء والمستضعفين من مخاطر البطالة والجوع والمرض والجفاف وغيرها من الكوارث المفاجئة.

وعلى العموم، هناك ثلاثة قيود رئيسية تعيق فعالية المالية الإسلامية بما يتماشى مع الاحتياجات المالية الراهنة والناشئة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهي: (1)ضعف مستوى الوعي بدور المالية الإسلامية، خاصة الأدوات الإسلامية لإعادة التوزيع، في معالجة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة؛ (2) عدم كفاية المنتجات المتفق عليها والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتعزيز التعاون في المجال المالي بين المؤسسات المالية لتيسير عملية تعبئة الموارد على المستويين الإقليمي والدولي؛ (3) نقص في المنتجات المبتكرة في قطاع المالية الإسلامية لدعم الاحتياجات المالية الدينامية للبلدان الأعضاء في المنظمة في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

على المستوى القطري، تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي داعم وأهداف سياساتية "استباقية" بشأن الاستفادة من الخدمات المالية الإسلامية وتسهيل إمكانية الوصول إليها وضمان جودتها بما يتماشى مع الاحتياجات الدينامية لاقتصاداتها الحقيقية. وعلى مستوى المنظمة، يتعين إقامة علاقات تعاون وثيقة بين المؤسسات الإنمائية المعنية لدعم جهود البلدان الأعضاء في المنظمة لاستكشاف التدخلات القانونية والتنظيمية والمؤسسية والسياساتية ذات الصلة التي لا غنى عنها لتوسيع نطاق عمل المؤسسات المالية الإسلامية سعيا لخلق مصادر تمويل جديدة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكنها التفكير على وجه الخصوص في (1) دعم إنشاء منصة مشتركة لتعزيز الحوار فيما بين البلدان الأعضاء بهدف النهوض بالمعرفة وإذكاء الوعي بخصوص دور المالية الإسلامية في تنمية البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة الصناديق الإسلامية لإعادة التوزيع؛ (2) تحديد دراسات الحالات الناجحة والممارسات الجيدة على الصعيد العالمي وتبادل الزيارات والتعاون الفني بين البلدان الأعضاء في المنظمة في ظل مبادرة التعاون الفني (reverse linkage initiative)؛ (3) دعم تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تلقى قبولا على نطاق واسع لتعزيز التعاون المالي وتسهيل عملية تعبئة الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

1.7 مقدمة

يعد إنشاء إطار تمويل مناسب لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) أمرا بالغ الأهمية لأنه يسهل توجيه الموارد المالية الراهنة إلى الاستثمار الإنتاجي وكذلك زيادة استخدام مصادر التمويل المبتكرة في مسيرة التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من التغييرات الحاصلة في نماذج التنمية في العقدين الأخيرين، إلا أن الوعد الذي قُطع فيما يتعلق بتحقيق التنمية الشاملة لم يتم الوفاء به بعد. إذ يعيش ما يقدر بنحو 1.1 مليار شخص بدون مياه صالحة للشرب، و1.6 مليار شخص بدون كهرباء، و2.4 مليار شخص بدون مرافق الصرف الصحي، وأكثر من مليار شخص لا يتوفرون على إمكانية الاستفادة من طريق سالكة في جميع الظروف الجوية (UNICEF, 2017). وتوضح هذه الأرقام حقيقة أن الفقراء استفادوا بنسبة قليلة جدا من برامج التنمية المنفذة خلال العقد الماضي.

وإن تحقيق التنمية الشاملة ليست بالمهمة السهلة، فهي تتطلب مسيرة تلتزم بإصلاح النظم الاقتصادية والمالية والمؤسسات والحكومات. وتتطلب انخراط جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك مجتمع الجهات المانحة والمجتمعات المدنية والمحسنين والقطاع الخاص لتوفير ما يكفي من الدعم الفني والمالي. وفيما يتعلق بالتمويل،

يشدد مجتمع التنمية العالمية على استخدام جميع مصادر الموارد المالية بما في ذلك التمويل المحلي العام والمحلي الخاص، والدولي العام والدولي الخاص مع التركيز بشكل خاص على مصادر التمويل الجديدة والمبتكرة.

وفقا للأمم المتحدة، تتراوح الاحتياجات المالية لتنفيذ المقاصد المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية من 3.3 تريليون دولار أمريكي حتى 4.5 تريليون دولار أمريكي سنويا، مما يمثل فجوة سنوية تبلغ 2.5 تريليون دولار أمريكي في مستويات الاستثمار الراهنة (UNCTAD, 2014). ومن خلال ما ورد في جميع التقارير المتاحة عن تمويل أهداف التنمية المستدامة، من الواضح جدا أن هناك تركيزا قويا على استخدام العائدات المحلية لتمويل الأهداف الجديدة. وعلى وجه التحديد، يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن "الإيرادات المحلية هي أهم مصدر للأموال اللازمة للاستثمار في التنمية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر وتقديم الخدمات العامة. ولا يمكن للبلدان ضمان الاعتماد على الموارد الضريبية وتعزيز النمو المستدام إلا من خلال تعبئة موارد محلية كافية.

وفي ظل هذا السياق، تتوفر كميات كبيرة من الموارد القابلة للاستثمار، ومعظمها من القطاع الخاص، في الاقتصادات المتقدمة والناشئة. وتعتبر معظم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في الغالب أقل قدرة على تعبئة المبلغ المطلوب من التمويل لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى الأرجح ستظل تعتمد بشكل كبير على المساعدة الإنمائية الخارجية وغيرها من المصادر. ولذلك، من المهم استكشاف آليات تمويل ابتكارية بديلة وتكميلية مثل المالية الإسلامية لتحفيز الأنشطة الاقتصادية نحو التنمية الاقتصادية الشاملة، والاستقرار المالي والاجتماعي، والتنمية البشرية الشاملة.

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا الفصل في التعرف على دور المالية الإسلامية في دعم التنمية المستدامة والشاملة. وعلى وجه التحديد، يهدف إلى تقديم المالية الإسلامية باعتبارها أداة مالية فعالة لتوليد تمويل إضافي من أجل التنمية. كما يستكشف القضايا والتحديات القائمة في مجال تمويل التنمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ويعرض المالية الإسلامية باعتبارها أداة قوية في مسيرة التنمية. وعليه، يستكشف القسم 1.7 الفجوة الاستثمارية العالمية القائمة في دعم التنمية. فيما يناقش القسم 2.7 القضايا المتعلقة بتمويل التنمية والتحديات والأولويات ذات الصلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن عرضه لنظرة عامة حول دور المالية الإسلامية في دعم التنمية. وأخيرا، يختم القسم 3.7 بتقديم خلاصة واستنتاج.

2.7 تمويل التنمية: التحديات والآفاق

يعرض الشكل 1.7 والجدول 1.7 بعض المؤشرات المالية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في فئتين بناء على مستوى الدخل، ووفقا لتصنيف البنك الدولي[1]. إذ تتميز المجموعة ذات الدخل المنخفض في

المنظمة، والتي تتألف من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى، بأداء ضعيف بشكل عام من حيث تعبئة الموارد، ويرجع ذلك في معظمه إلى النظم المالية غير المتطورة والمدخرات المنخفضة نسبيا وإمكانية الوصول المحدودة إلى التمويل الخاص. وبشكل عام، تحتاج البلدان الأعضاء في المنظمة إلى تطوير أنظمة مالية فعالة من شأنها تيسير عملية تخصيص الموارد لأفضل الاستخدامات الممكنة، حيث يمكن أن يكون لها بدورها آثار طويلة الأمد على معدل النمو الاقتصادي ودرجة التنمية. فهي بحاجة إلى تعزيز قدراتها المالية لاستيعاب مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل مع التركيز بشكل خاص على:

تحسين عملية تعبئة الموارد العامة المحلية: لطالما كان القطاع العام المصدر الرئيسي لتمويل التنمية. ومع ذلك، فإن هامش التصرف المحدود في المجال المالي الراهن بسبب الركود الاقتصادي يقتصر على دعم التنمية الشاملة بفعالية لأن البلدان التي تعاني من عجز كبير في الميزانية ستواجه صعوبة أكبر في جمع الأموال لتمويل

الشكل 1.7: العناصر الأساسية للنظام المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي

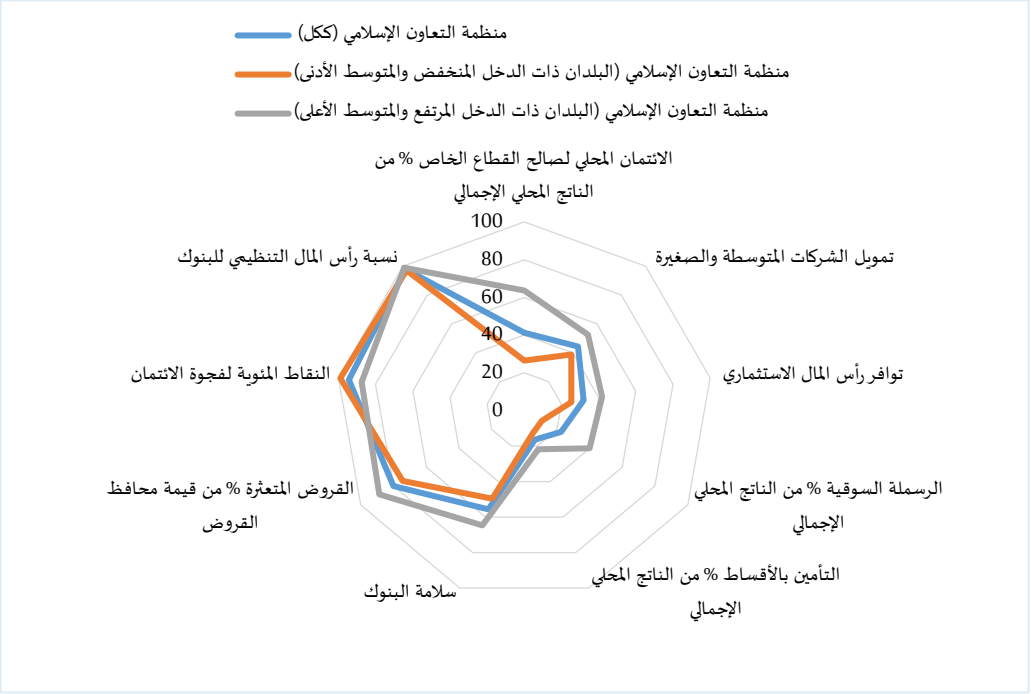

المصدر: تقرير التنافسية العالمية، 2018.

النفقات، بالمقارنة مع البلدان التي تعاني من عجز أقل. ولذلك، من المهم بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض، أن تُبقي ضغوطها المالية المتنامية تحت السيطرة، لا سيما من خلال سياسات الاقتصاد الكلي القادرة على مواجهة التقلبات الدورية، وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي وضبط أوضاع المالية العامة. وسيُمَكنها ذلك من التعامل مع حيز السياسة المالية المحدود لدعم التنمية

الجدول 1.7:مؤشرات التمويل العالمية المختارة (2014-2018)					
	I	II	III	IV	V
التمويل المحلي					
إيرادات الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	23.5	28.5	22.2	24.2	36.2
نفقات الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	28.0	35.4	25.8	26.4	39.0
المدخرات الوطنية الإجمالية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	24.9	25.2	16.1	25.7	21.6
إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي الإجمالي)	27.3	28.6	24.3	24.4	21.6
ائتمانات محلية يوفرها القطاع المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) *	50.2	.68.0	36.2.0	173.8	202.4
الرسملة السوقية للشركات المسجلة (% من الناتج المحلي الإجمالي) *	47.1	58.7	30.1	99.9	122.3
التمويل الخارجي					
صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة (% من الدخل القومي الإجمالي) *	0.6	0.4	1.4	0.2	0.6
إجمالي الديون (% من الناتج المحلي الإجمالي)	37.2	44.6	38.9	غ.م	103.7
الاحتياطي الدولي % إجمالي الدين	77.8	360.7	39.1	غ.م	غ.م
الاستثمارات الأجنبية المباشرة، صافي التدفقات الواردة (% من الناتج المحلي الإجمالي) *	3.5	3.6	3.4	2.7	3.1
التحويلات، المستلمة (% من الناتج المحلي الإجمالي) *	5.1	3.0	6.9	0.7	0.3
I = أعضاء منظمة التعاون الإسلامي؛ II = الدول الأعضاء في المنظمة ذات الدخل المرتفع والمتوسطة الأعلى؛ III: الدول الأعضاء في المنظمة ذات الدخل المنخفض والمتوسطة الأدنى؛ IV = العالم؛ V = الدول المتقدمة. ملاحظة: * تعني (2014-2017) مصادر البيانات: صندوق النقد الدولي، وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإكونوميست، البنك الدولي.					

خاصة في حالة الركود الاقتصادي مع تجنب تحويل عجز الميزانية إلى الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي، وذلك راجع أساسا لكون الاحتياطيات الأجنبية تعد من بين أكثر المصادر الموثوقة لتمويل حالات العجز في الميزانية.

تضييق الفجوة المالية هو تحدي رئيسي: على مدى السنوات الخمس الماضية (2014-2018)، بلغت المدخرات الوطنية في مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من 30% وبلغ إجمالي الاستثمار حوالي 26% من الناتج المحلي الإجمالي. ويشير هذا إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تواجه عجزا في الموارد، ومن المرجح أن يظل الاتجاه كذلك بسبب الصعوبات الهيكلية مثل انخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية. وبالنظر إلى أن الفجوة لن يتسنى سدها بسرعة لأنها تتطلب إصلاحات اقتصادية ديناميكية، ستواصل البلدان الأعضاء في المنظمة، وخاصة

البلدان ذات الدخل المنخفض، الاعتماد على الموارد الخارجية في المدى القصير لتمويل تنميتها. وفي المدى الطويل، تحتاج إلى مواصلة التقدم في الإصلاحات الهيكلية الرئيسية، وتعزيز رأس المال البشري، وتقوية بيئة العمل، وتحسين أداء سوق العمل لتعزيز الإنتاجية، وذلك سعيا نحو اقتصاد أكثر تطورا يدعمه تصنيع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية تحقق إيرادات مرتفعة وتخلق وظائف من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من المدخرات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تُنشئ الحكومات أيضا مؤسسات رسمية مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين وصناديق الثروة السيادية وصناديق الاستثمار المشتركة وتشجيع التنويع ومبادئ سليمة أخرى تعنى بالاستثمار المؤسسي لتشجيع الناس على الادخار بشكل أكثر ملاءمة تمشيا مع احتياجات الاقتصاد. وإن نسب الائتمان المحلي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منخفضة بشكل ملحوظ، بالمقارنة مع المتوسط العالمي والبلدان المتقدمة. فبينما يبلغ متوسط نسبة الائتمان المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي حوالي 50% في البلدان الأعضاء في المنظمة، بلغ المتوسط العالمي 174%. وتوجد أسواق الأوراق المالية في مرحلة مبكرة من التنمية في معظم الدول الأعضاء في المنظمة، وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض. فمن حيث الرسملة السوقية[ii]، يبلغ متوسط نسبة البلدان الأعضاء في المنظمة 47% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2017. وخلال نفس الفترة، بلغت نسبة المتوسط العالمي حوالي 99.9%.

ويشير هذا إلى أن الشركات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتمتع بإمكانية وصول محدودة إلى رؤوس الأموال من خلال أسواق رأس المال، فهي بحاجة إلى الابتكار وإضفاء القيمة والنمو. كما تحتاج البلدان الأعضاء في المنظمة إلى توسيع نطاق القطاع المالي وتنويع منتجاته من أجل (1) تلبية احتياجات جميع قطاعات الاقتصاد؛ و (2) الانتقال من كونها مجرد جهات مزودة للائتمان لتصبح جهات مقدمة لخدمات مالية أكثر شمولية.

يمكن زيادة تعبئة مصادر التمويل الخارجية من خلال تعزيز السياسات والإطار المؤسسي. في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ستكون الموارد المحلية غير كافية وسيستمر التمويل الدولي مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات في لعب دور كبير، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل حيث تكون قدرتها منخفضة على جمع الموارد المحلية. ففي البلدان الأعضاء في المنظمة ذات الدخل المنخفض، تلعب المساعدة الإنمائية الرسمية دورا حاسما في تمويل التنمية. وتشير البيانات المتاحة إلى أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها هذه البلدان يمثل أقل من 1% من الدخل القومي الإجمالي في المتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد سُجل هذا الرقم بنسبة أعلى بقليل بلغت حوالي 1.4% في المجموعة ذات الدخل المنخفض في منظمة التعاون الإسلامي. وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر إلى الداخل، لا يوجد فرق واضح بين مجموعتي الدخل في المنظمة. فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 3.5 % في البلدان الأعضاء في المنظمة، و3.4% في المجموعة ذات الدخل المنخفض، و3.6% من الناتج المحلي الإجمالي في المجموعة ذات الدخل المرتفع خلال الفترة 2014-2017. ولجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، تحتاج البلدان الأعضاء في المنظمة إلى تطوير برامج وحوافز معينة لتوجيهه إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية ذات آثار أكبر غير مباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية.

تعزيز مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل أمر بالغ الأهمية في مسيرة التنمية. بالنظر إلى قدرة القطاع العام المحدودة على دعم الاستثمارات طويلة الأجل، فإن إيجاد سبل جديدة وأفضل لجذب تمويل القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية. فعلى المستوى الوطني، يجب أن تلعب الجهات المستثمرة المؤسسية، مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين والصناديق المشتركة، دورا أكثر أهمية في دعم أهداف التنمية. وعلى مستوى منظمة التعاون لإسلامي، هناك قدر كبير من صناديق الثروة السيادية (SWF) وخاصة في البلدان المصدرة للنفط لتعبئتها نحو البلدان المنخفضة الدخل. ومع ذلك، فإن التحدي يكمن في كيفية توجيه هذه الأموال نحو القطاعات الإنتاجية في هذه البلدان على قاعدة سوق ذات عوائدات اقتصادية عقلانية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص نموذجا فعالا لتمويل الاستثمارات واسعة النطاق. ولكن نجاح التنفيذ الفعال لهذه الشراكات يتطلب تحسين الإدارة ومؤسسات أقوى لإقامة أشكال جديدة للحوار بين القطاعين العام والخاص لتعزيز وقع القطاع الخاص في تصميم وتطوير الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية.

إن تعميم المالية الإسلامية ضمن النظام المالي من شأنه أن يحسن من عملية تعبئة الموارد.[iii] تشير أنماط التمويل الراهنة بوضوح إلى الحاجة الكبيرة جدا إلى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل وعدم كفاية الموارد الحالية للحكومات والقطاع الخاص وبنوك التنمية متعددة الأطراف وشركاء التنمية التقليديين الآخرين الذين يستخدمون الوسائل التقليدية. وكتمويل بديل، تتمتع المالية الإسلامية بإمكانيات قوية لجلب أموال إضافية من أجل تعزيز التنمية. وباعتبارها نظام قائم على التضامن، فهي تغطي الخدمات المصرفية الإسلامية والتكافل (التأمين الإسلامي) والإجارة (التأجير الإسلامي) والصكوك (السندات الإسلامية) وموارد الرعاية الإسلامية (الزكاة والأوقاف وما إلى ذلك) مما يجعلها فريدة من نوعها من حيث مساهمتها في التنمية المالية والاقتصادية.

ففيما يتعلق بالاستقرار المالي، يمكن للمالية الإسلامية (1) تضييق فجوة الشمول المالي وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل في منظمة التعاون الإسلامي[iv]؛ (2) تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها

تمويل مدعوم بالأصول؛ (3) التسبب في مخاطر نظامية أقل من التمويل التقليدي بفضل ميزات المشاركة في المخاطر وحظر المضاربة (IMF 2015).

على العموم، تغطي الصناعة المالية الإسلامية العديد من المجالات مع عدد من أساليب التمويل القابلة للتطبيق والتي يمكن أن تلبي متطلبات التمويل المتنوعة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فمنتجاتها قائمة على العقود ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات عامة: (1) تمويل يشبه الديون منظم مثل المبيعات مثل (المرابحة) أو المشتريات (سلام، للمنتجات الأساسية واستصناع، للمنتجات المصنعة)، والإيجار (الإجارة) بخيارات مختلفة للشراء؛ (2) تقاسم الأرباح والخسائر بطريقتين: (أ) المشاركة في الأرباح والخسارة (المضاربة) حيث يقوم الممول (المستثمر والبنك) بتوفير رأس المال ويوفر المستفيد العمل والمهارات (يتم تقاسم الأرباح) و (ب) تقاسم الأرباح والخسائر فقط (المشاركة) حيث يقوم الطرفان بتمويل المشروع بشكل متساو وبالتالي تقاسم الأرباح والخسائر؛ و (3) الخدمات، مثل عقود الحفظ الآمن (Wadi'ah) كما هو الحال بالنسبة للودائع الجارية، أو عقود الوكالة (Wakalah)، والتي تستخدم أيضا بشكل متزايد في معاملات سوق المال.

بالنظر إلى التصنيف المذكور أعلاه، هناك أداتان تتمتعان بإمكانات قوية في تعزيز التنمية الاجتماعية

الشكل 2.7: الإصدارات العالمية للصكوك، 2010-2017 (مليار دولار أمريكي)

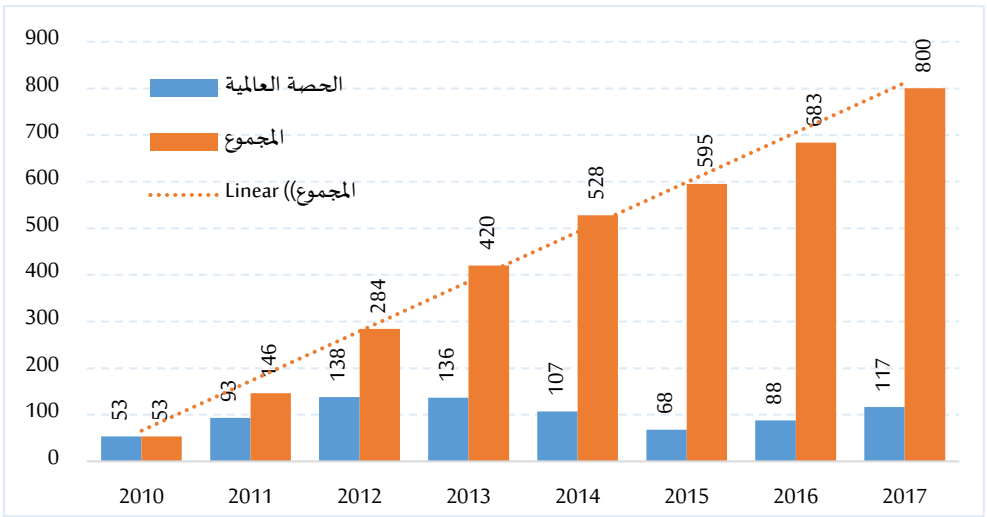

المصدر: السوق المالية الإسلامية الدولية

والاقتصادية (IMF 2015). ففي حين توفر الأدوات الإسلامية لإعادة التوزيع مثل الزكاة والأوقاف على إمكانات كبيرة لدعم المشاريع/ البرامج الاجتماعية الصغيرة، فإن الصكوك (الصكوك الإسلامية) من شأنها أن تمول بنجاح المشاريع الكبيرة بما في ذلك المياه والصرف الصحي، والطاقة المستدامة والميسورة التكلفة، والنقل، والطرق، والملاجئ.

الفجوة القائمة في الصكوك والاستثمار الاقتصادي: تقلص عوامل السوق في ظل الظروف الراهنة، إلى جانب التحيزات المنهجية تجاه آليات تحويل الديون قصيرة الأجل ونقل المخاطر، إلى حد كبير من توافر الأموال للتمويل طويل الأجل من أجل دعم التنمية الشاملة لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض في منظمة التعاون الإسلامي. وتقترح الفجوة المالية المستمرة، لا سيما على المدى الطويل، استخدام التمويل البديل بما في ذلك الصكوك، والتي تستند إلى تقاسم المخاطر بدلا من نقلها. نظرا لكفاح عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تطوير مصادر للتمويل طويل الأجل، فإن الصكوك تبدو وسيلة مناسبة للمساعدة في توسيع نطاق تكثل رؤوس الأموال وذلك لتمويل الاستثمارات ودعم التنمية.

فهي إحدى الأدوات الرئيسية لسوق رأس المال في الصناعة الإسلامية وترتبط إيراداتها بالعائدات والتدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المشتراة أو التي تم إنشاؤها من خلال معاملات الصكوك (Salman A. 2019). وباعتبارها أداة تمويل، تتيح الصكوك تمويلا باختيارات أكثر لكل من الحكومة والقطاع الخاص وكذلك للمستثمرين الصغار الذين يتبعون مبادئ الشريعة بصرامة ولا يتعاملون مع القطاع المالي التقليدي. وبالتالي، تتوفر على إمكانات ضخمة لتعبئة التمويل والمدخرات لشريحة كبيرة من السكان ممن لا يمكن خدمتهم بشكل آخر من طرف أدوات التمويل التقليدية.

الشكل 3.7: إصدارات الصكوك العالمية % (2010-2017)

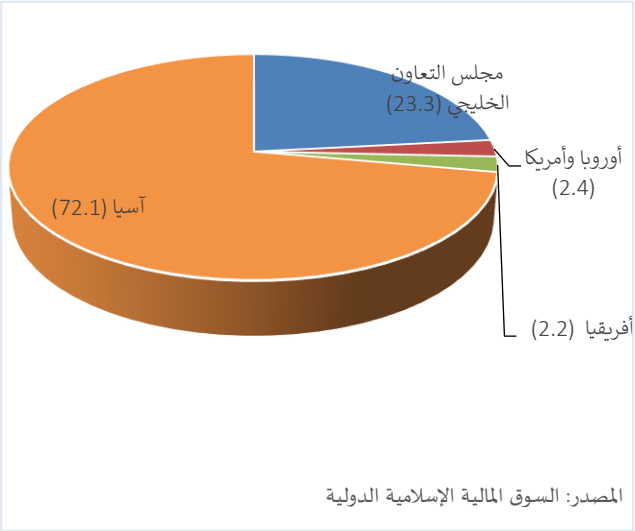

المصدر: السوق المالية الإسلامية الدولية

تبنى الصكوك حول فئتي الأصول الرئيسيتين (السندات والأسهم الإسلامية) وأفق الاستثمار المرتبط بالطبيعة طويلة الأجل لالتزاماتها من حيث المخاطر والعائدات. والصكوك الأكثر شيوعا هي صكوك المرابحة (ملكية جزئية في المستحقات؛ وصكوك الإجارة (معاملات التأجير التمويلي)؛ واستصناع (عقد لتسليم أصول مصنعة أو منشأة في المستقبل)؛ وصكوك السلام (عقد آجل، عادة مايكون سلعة)؛ وصكوك المضاربة (اتفاقية شراكة أو مشاركة في الأرباح بين مزودي رأس المال ورجال الأعمال)؛ وصكوك المشاركة (مشروع مشترك مع متعهّد)؛ وصكوك الوكالة (عقد مع وكالة تتخذ قرارات استثمارية نيابة عن المستثمرين).

تظهر البيانات المتاحة أن نمو إصدارات الصكوك العالمية كان مذهلا على مدار العقد الماضي حيث بلغ السوق العالمي التراكمي للصكوك 800 مليار دولار في عام 2017 وبشكل حوالي 38% من الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (الشكل 3.7).[v] فعلى الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، حافظ نمو هذه الإصدارات على نمطه بإثارة الإعجاب حيث ارتفع من 88 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 116.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وهو نمو ملحوظ بنسبة 32%. وكانت الزيادة ترجع أساسا إلى إصدارات الصكوك السيادية للمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الإصدارات الثابتة من آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا ودول أخرى (Global Sukuk Market Outlook, 2018). وتستأثر الحكومات بحصة أكبر من إصدارات الصكوك بالمقارنة مع سندات الشركات.

وفي حين تمثل إصدارات الصكوك المحلية 68% من إجمالي إصدارات الصكوك في عام 2017، فإن حصة الصكوك الدولية أقل بكثير بنحو 32%. ويشير هذا الرقم إلى أن الصكوك تُستخدم بشكل رئيسي لتعبئة الموارد المحلية في حين أنها تتوفر على إمكانات هائلة لتسهيل تعبئة الموارد الإقليمية والدولية خاصة من الدول الغنية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى البلدان ذات الدخل المنخفض.

وباختصار، في حين أن الدول ذات المدخرات الإسلامية الكافية تتوفر على إمكانات كبيرة لتعبئة الموارد المحلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، فإن العديد من دول المنظمة الأخرى التي تعاني من نقص في المدخرات المحلية يمكنها الاستفادة من الأموال الدولية للاستثمارات الاستراتيجية، بالنظر إلى الكتلة المهمة من المستثمرين الإسلاميين في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي، لا تزال إصدارات الصكوك مركزة في آسيا، حيث تمثل 72.1% من إجمالي إصدارات الصكوك، وتعد دول مجلس التعاون الخليجي ثاني أكبر وجهة لإصدارات الصكوك بحصة سوقية تبلغ 23.3% (الشكل 3.7). ووفقا لوكالة مودي لخدمة المستثمرين (2018)، من المتوقع أن تتوسع سوق الصكوك العالمية نظرا لأن العديد من البلدان تشارك بشكل جاد في الجهود الرامية إلى تطوير أسواق الصكوك المحلية الخاصة بها من خلال دعم مجموعة من العوامل، بما في ذلك إصدارات الصكوك السيادية المتزايدة وابتكار المنتجات وزيادة الطلب من بنوك التجزئة وتضييق الهوامش على السندات التقليدية.[vi]

كما هو مبين في الشكل 4.7، تبرز ماليزيا بحصتها السوقية المهيمنة المسجلة بحوالي 62.5% من إجمالي إصدارات الصكوك خلال الفترة 2001-2017. وقد بدأت دول مجلس التعاون الخليجي وعدد متزايد من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي في تبني محاولات لتطوير هذه الأسواق. بحيث تبلغ حصة المملكة العربية السعودية في إصدارات الصكوك حوالي 10% والإمارات (7.3%) والبحرين (2.8%) وقطر (2.6%) خلال

الشكل 4.7: أول 10 جهات مصدرة للصكوك العالمية % (2010-2017)

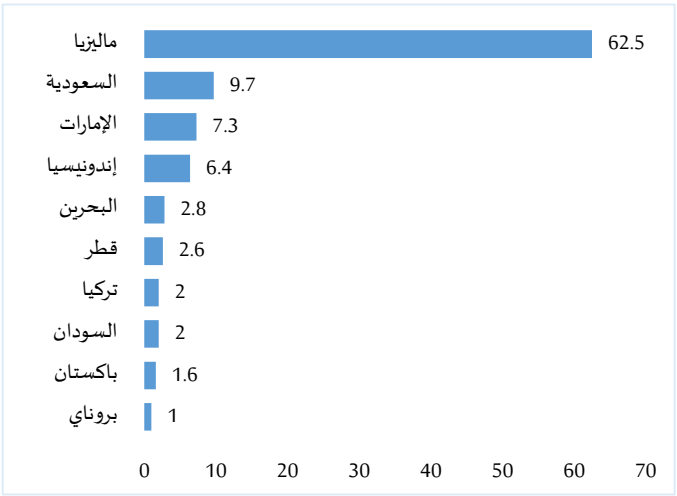

المصدر: السوق المالية الإسلامية الدولية

نفس الفترة. وخلافا عن ماليزيا ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، تتوسع الصكوك كأداة تمويل في أسواق مثل إندونيسيا (6.4%) وباكستان (1.6%) والسودان (2%) وتركيا (2%).

على الرغم من نمو أسواق الصكوك المذهل، إلا أن تطورها قد أعاقته عدة عوامل كما هو مبين في الشكل 5.7. فهذه العوامل الرئيسية التي تؤثر على نمو الصكوك في مختلف البلدان تختلف حسب ظروف الاقتصاد الكلي ومستوى التطور المالي. وإن الافتقار إلى مقاييس موحدة وممارسات الصكوك والقضايا المتعلقة بحماية المستثمر وابتكار المنتجات وكذلك التنويع المحدود للمستثمرين هي القضايا الرئيسية التي تعوق نمو أسواق الصكوك. وينشأ الافتقار إلى توحيد المقاييس من خلفية دينية (تواجه الصكوك تحديا ينبع من تفسيرات مختلفة لمبادئ الشريعة). كما أن نقص التنوع في المستثمرين يعني أن إصدارات الصكوك بعيد عن الشمول لأنه لا يتضمن شرائح كبيرة من المستثمرين. وإن قاعدة أصحاب الاستثمارات المتنوعة تضم فئات من المستثمرين مثل البنوك وصناديق الاستثمار المشتركة وشركات التأمين وصناديق التقاعد وتجارة التجزئة والمستثمرين الأجانب وتوفر الأساس للطلب المستدام وتعميق أي نوع من سوق الصكوك. كما أن المجموعة المتنوعة من المستثمرين تقلل من خطر السلوك الاحتكاري في أسواق الصكوك.

على المستوى القطري، تمتلك ماليزيا أفضل وضع فيما يتعلق بدعم العوامل الدافعة الرئيسية لنمو الصكوك باستثناء تنويع قاعدة المستثمرين، التي لا تزال صناعة تخضع لقيود شديدة (COMCEC 2018). كما تتمتع إندونيسيا بدرجة معتدلة في معظم العوامل، مما يشير إلى أنها بحاجة إلى تعزيز كل عامل من أجل الدفع بسوق الصكوك لديها. وفي حين حصلت الحوافز الضريبية على أدنى الدرجات في إندونيسيا، فإن إطار الحوكمة الشرعية هو أكبر مشكلة في تركيا، فهي تُظهر اهتماما كبيرا بتطوير سوق الصكوك.

الشكل 5.7: العوامل الرئيسية التي تؤثر على تطوير أسواق الصكوك في دول منظمة التعاون الإسلامي

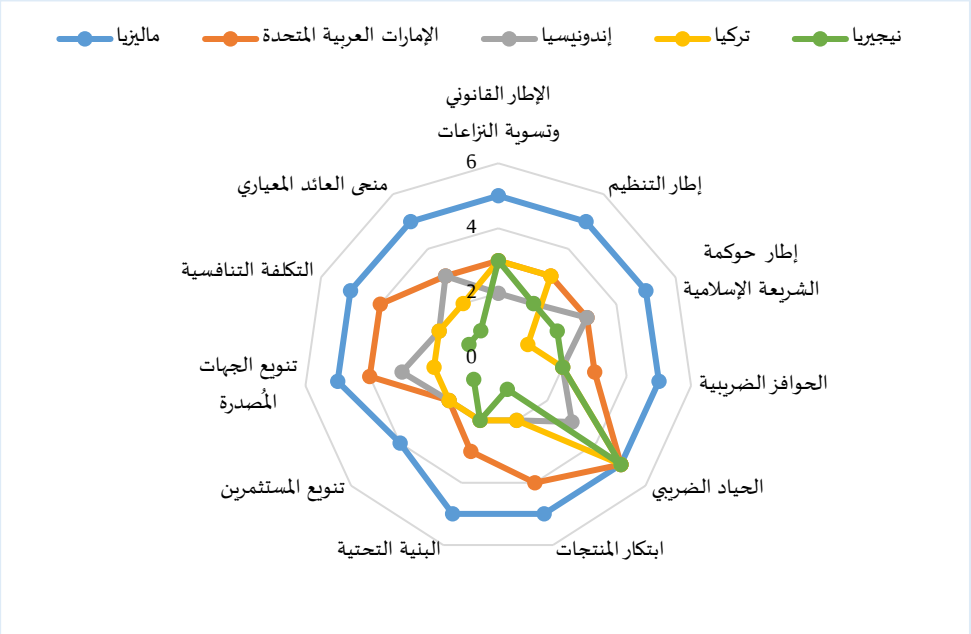

المصدر: وكالة التصنيف الماليزية ((RAM، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA)

ولكنها لا يزال تواجه عددا من التحديات في هذه العملية. وهي تحتل المرتبة الأولى في الحيادية الضريبية بينما تتطلب العوامل الأخرى مزيدا من التنمية. وقد بذلت العديد من الدول جهودا متزايدة لتعميم تعبئة الموارد القائمة على الصكوك في قطاعاتها المالية، لكن السوق المالية ذات الأداء الجيد تتطلب وجود بيئة إسلامية داعمة.

لا يمكن للصكوك أن تفي بالغرض بمفردها، ولكن ينبغي أن تنمو وستنمو إلى جانب المؤسسات المالية الإسلامية، مثل الخدمات المصرفية والتأمين والصناديق الإسلامية. وفي هذا السياق، هناك ثلاثة قيود رئيسية تعيق فعالية قطاع المالية الإسلامية: (1) عدم الوعي الكافي بدور الأدوات الإسلامية في معالجة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ (2) عدم كفاية المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتيسير التعاون الإقليمي والدولي للمؤسسات المالية الإسلامية؛ (3) نقص المنتجات المبتكرة لدمج المالية الإسلامية في التنمية الشاملة.

الصناديق الإسلامية لإعادة التوزيع والفجوة القائمة في الاستثمار الاجتماعي: يمتلك قطاع المالية الإسلامية نماذج للتمويل القائم على التضامن يتسم بميزات مهمة للاستدامة الاجتماعية. وتتطلب المبادئ الإسلامية لإعادة توزيع الدخل تبرعا سنويا (الزكاة) للمحتاجين كالتزام أساسي لجميع المسلمين الذين يمتلكون

ثروة في حدها الأدنى. وبالإضافة إلى ذلك، تُشجع بقوة على إنشاء الأوقاف وتُكرس عائداتها لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

تمثل الأدوات الإسلامية لإعادة التوزيع الطريقة التي يحاول الإسلام من خلالها معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية لتلبية احتياجات الشريحة المهمشة في المجتمع. فهي تتوفر على إمكانات كبيرة لتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة للجميع؛ أي ضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ومن ناحية العرض، تُعد أدوات إعادة التوزيع الإسلامية وسيلة بسيطة لجمع الأموال من عدد كبير من الأشخاص وهو ما يشبه التمويل الجماعي.

وعلى العموم، هناك ثلاثة أنواع من التمويل الجماعي وهي: القائم على التبرع، والقائم على حقوق الملكية، والقائم على القروض. بحيث يتماشى النوعان الأولان مع التعاليم الإسلامية، والأخير لا يتوافق معها لأنه يتطلب معدل عائد ثابت. ولقد أصبحت المالية الإسلامية التي تعرض في شكل أدوات لإعادة التوزيع شائعة باعتبارها تمويلا بديلا ناجحا من شأنه تلبية الاحتياجات المالية الديناميكية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل دعم برامج التخفيف من حدة الفقر وتحقيق شمول اجتماعي ومالي أوسع، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل.

لعبت صناديق الأوقاف، بشكل خاص، دورا هاما في توفير البنية التحتية الاجتماعية مثل التعليم والصحة (Sadeq, 2002). فقد قيل أن الميزانية المخصصة لمجالات الصحة والتعليم والرفاه خلال الخلافة العثمانية التي كان مقرها بإسطنبول تأتي بالكامل من مؤسساتها الخيرية (Cizakca, 2000). بحيث أُعتبر التعليم ثاني أكبر متلق لعائدات الوقف بعد فئة القضايا الدينية التي مثلت هدفها الأصلي. فمنذ بداية الإسلام، في أوائل القرن السابع، ومجال التعليم يستمد تمويله من خلال الأوقاف والمساهمات الطوعية الأخرى. وكثالث أكبر مستفيد من الأوقاف تأتي فئة الخدمات الصحية[vii]. ويعتمد دور المؤسسات الوقفية في مجال الرعاية الاجتماعية على نوعها وحجمها.

يمكن تأسيس الوقف بأشكال عديدة حسب الغرض أو طبيعة النتائج المتوخاة منه[viii]. ومن المثير للاهتمام، أن من شأن جميع الأشكال أن تدعم بشكل كبير تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تلبية احتياجات المجتمع بشكل كاف. فإن أداة الأوقاف مثالية لتوليد فرص كافية لكسب الدخل وضمان تدفق الموارد من أجل دعم عملية توفير البنية التحتية الاجتماعية الكمية والنوعية على حد سواء (التعليم، والصرف الصحي، والرعاية الصحية) وغيرها من المستلزمات الاجتماعية.

وتكتسي الأوقاف أهمية كبيرة في البلدان ذات المستويات المرتفعة من الإقصاء والحرمان لأنه يمكن أن تلعب دورا حاسما في حماية الفقراء والمستضعفين من مخاطر البطالة والجوع والمرض والجفاف وغيرها من الكوارث

المفاجئة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنها غير مقيدة بالمجتمع الإسلامي، ويمكن العمل بها خارج الحدود الدينية والثقافية والعرقية والطائفية.

وتُظهر تجربة ماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش كذلك أن هناك دلالة قوية على أن الأوقاف من شأنها أن تكون نموذجا بديلا قابلا للتطبيق لدعم البنية التحتية الاجتماعية (الصحة والتعليم). ومع ذلك، تم تسجيل اختلافات في البلدان المختارة من حيث الوكالات المعنية بالتمويل وعملية التنفيذ لدعم البرامج الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، تكون الوكالات المنفذة في ماليزيا إلى حد كبير مدعومة من الحكومة أو تحت رعايتها، في حين تلعب المنظمات غير الحكومية دروا رائدا في هذا السياق في بنغلاديش. وبالمثل، يقترح إلاغري (2004) إنشاء وسيط مالي غير ربحي لتقديم قروض معفاة من الفوائد (القرض الحسن) لصالح الفقراء الذين يتم استبعادهم في الغالب من النظم المالية.

تُظهر جملة من الدراسات أن مجموعة كبيرة من أصول الأوقاف في معظم الدول الإسلامية تتواجد في حالة خمول ولا يتم استخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[ix] وعلى سبيل المثال، يقدر كهف (1989) النطاق المحتمل لإيرادات الزكاة في مختلف البلدان ما بين 0.9% و 7.5% من إجمالي الناتج المحلي بناء على افتراضات مختلفة. ووفقا للبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، قد تتجاوز مساهمة الزكاة في تمويل التنمية المستدامة مبلغ 500 مليار دولار أمريكي سنويا. وهو ما يشكل حوالي 20 مرة أكثر من إجمالي المساعدات الإنسانية العالمية (UNDP 2017). لذلك، فإن من شأن الاستعمال الفعال للزكاة والأوقاف أن يعزز القدرات الإنتاجية للمجتمع.

وفي هذا السياق، يشير تشيزاكتشا (2004) إلى نموذج يستخدم فيه الوقف النقدي لتوفير التمويل الأصغر للقوى العاملة ذات المهارات المنخفضة. وبالمثل، يقترح إلاغري (2004) إنشاء وسيط مالي غير ربحي لتقديم قروض معفاة من الفوائد (القرض الحسن) لصالح الفقراء الذين يتم استبعادهم في الغالب من النظم المالية. ويعد الشمول المالي عاملا حيويا للغاية في عملية التنمية الشاملة. ويوضح تحليل استخدام الخدمات المالية والوصول إليها من قبل الأفراد والشركات أن معظم الدول الإسلامية تتخلف عن غيرها من الاقتصادات الناشئة في كلا الجانبين بنسبة 27% فقط من الشمول المالي. ويمكن أيضا معالجة مسألة الشمول المالي من خلال قنوات إسلامية محددة أخرى لإعادة التوزيع (الزكاة، والصدقات، والأوقاف).

بالنظر إلى الإمكانات الكبيرة التي تشتأثر بها الأدوات الإسلامية لإعادة التوزيع في تمويل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، بُذلت محاولات كثيرة لإعادة تنشيطها، في السنوات الأخيرة، وخاصة مؤسسات الأوقاف وعلى سبيل المثال، اتخذ عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مثل لبنان وتركيا والأردن والسودان والمغرب وقطر والكويت وماليزيا وإيران وبروناي والجزائر خطوات مهمة لإحياء وتطوير

خصائص الأوقاف. بحيث صادقت على قوانين الأوقاف الجديدة التي تساعد على استعادة عدد من خصائص الأوقاف والحفاظ عليها وتطويرها لدعم احتياجات اقتصاداتها.

وتمشيا مع الجهود المبذولة من طرف هذه البلدان ولتوسيع نطاق استخدام الأدوات الإسلامي لإعادة التوزيع في بعض البلدان الإسلامية الأخرى، هناك حاجة إلى تعزيز هذه الآلية من خلال اعتماد نهج مبتكر لدعم جملة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في عملية التنمية الشاملة. وللقيام بذلك، يجب تطوير نهج شامل لتحقيق المواءمة والتنسيق بين القواعد والمبادئ بين مختلف المؤسسات الإسلامية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وباستخدام نتائج دراسات أخرى، هناك ثلاثة قيود رئيسية تعيق فعالية صناديق إعادة التوزيع الإسلامية بما يتماشى مع الاحتياجات المالية الحالية والناشئة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهي: (1) عدم كفاية الوعي بدور الصناديق الإسلامي لإعادة التوزيع في معالجة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في عدة بلدان أعضاء في المنظمة؛ (2) عدم كفاية المنتجات المتفق عليها والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية لدمج المؤسسات الإسلامي المعنية بآلية إعادة التوزيع هذه (مثل الوقف والزكاة) في التنمية الشاملة؛ (3) نقص في المنتجات المبتكرة لاستخدام هذه الصناديق في إطار برامج معينة، مثل مخططات ريادة الأعمال الخاصة بالفقر التي يمكن استخدامها لتخفيف وطأة الفقر وخلق فرص عمل.

وفي هذا السياق، من الضروري إنشاء مجموعة متنوعة من الخدمات المالية لاستخدام موارد إعادة التوزيع الإسلامية من خلال المنافسة والابتكار. ومن شأن البنوك المركزية أو السلطات النقدية أن تلعب دورا حاسما في تعبئة الموارد الناتجة عن الأدوات الإسلامية لإعادة التوزيع. وعلى وجه التحديد، بإمكانها وضع إطار قانوني وتنظيمي داعم (كما هو الشأن في حالة إندونيسيا) وأهداف سياساتية "استباقية" بشأن الأبعاد الرئيسية الثلاثة للاستخدام الفعال للأوقاف والزكاة، والتي تتمثل في الاستفادة من الخدمات وتسهيل إمكانية الوصول إليها وضمان جودتها. فمن شأن إضفاء الطابع الرسمي على هذه الأدوات وتوحيدها أن يحسن من مسوى الكفاءة ويسهل تحقيق التنمية الشاملة.

14.1 خلاصة واستنتاج

بالنظر إلى الحجم الكبير للموارد المالية اللازمة لدعم التنمية، فإن السؤال الرئيسي الذي يفرض نفسه هو كيفية تصميم مجموعة أوسع من أدوات التمويل لزيادة حجمه من أجل التنمية الشاملة بسبل منطقية يفهمها كل بلد، بحيث لا وجود لحل واحد يناسب الجميع. وكنظام، تمتلك المالية الإسلامية إمكانات قوية في تعزيز كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي حين تتوفر الزكاة والأوقاف على إمكانات كبيرة لدعم البنية

التحتية الاجتماعية الصغيرة الحجم، من شأن الصكوك (الصكوك الإسلامية) أن تمول بنجاح البنية التحتية الكبيرة (مشاريع المياه والصرف الصحي، والطاقة المستدامة والميسورة التكلفة، والنقل، والطرق، والملاجئ).

ونظرا لكفاح عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تطوير مصادر للتمويل طويل الأجل، فإن الصكوك تبدو وسيلة مناسبة للمساعدة في توسيع نطاق تكثل رؤوس الأموال وذلك لتمويل الاستثمارات ودعم التنمية. فهي إحدى الأدوات الرئيسية لسوق رأس المال في الصناعة الإسلامية، بحيث ترتبط إيراداتها بالعائدات والتدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المشتراة. وباعتبارها أداة تمويل، تتيح الصكوك تمويلا باختيارات أكثر لكل من الحكومة والقطاع الخاص وكذلك للمستثمرين الصغار الذين يتبعون مبادئ الشريعة بصرامة ولا يتعاملون مع القطاع المالي التقليدي. وإن العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعمل على تعميم تعبئة الموارد القائمة على الصكوك في قطاعاتها المالية، لكن السوق المالية ذات الأداء الجيد تتطلب وجود نظام إسلامي داعم.

ولا يمكن للصكوك أن تفي بالغرض بمفردها وتحتاج إلى النمو مع المؤسسات المالية الإسلامية، مثل الخدمات المصرفية والتأمين والصناديق الإسلامية. وفي هذا السياق، هناك ثلاثة قيود رئيسية تعيق فعالية قطاع المالية الإسلامية: (1) عدم الوعي الكافي بدور الأدوات الإسلامية في معالجة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ (2) عدم كفاية المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتيسير التعاون الإقليمي والدولي للمؤسسات المالية الإسلامية؛ (3) نقص المنتجات المبتكرة لدمج المالية الإسلامية في التنمية الشاملة.

وقد لعبت الأدوات الإسلامية لإعادة التوزيع مثل الزكاة والأوقاف والصدقات (الخيرية) أيضا دورا حيويا في تخفيف وطأة الفقر وتحقيق شمول اجتماعي ومالي أوسع. ولطالما كان التعليم ثاني أكبر متلق لعائدات الوقف بعد فئة القضايا الدينية، التي مثلت هدفه الأصلي. في حين تمثل فئة الخدمات الصحية ثالث أكبر مستفيد منه. وتظهر دراسات مختلفة أن المجموعة الكبيرة من أصول الأوقاف في معظم الدول الإسلامية في حالة خمول ولا يتم استخدامها بشكل صحيح لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإن من شأن الاستخدام الفعال للزكاة والأوقاف أن يعزز القدرات الإنتاجية للمجتمع ويقدم قروضا معفاة من الفوائد (القرض الحسن) لصالح الفقراء الذين يتم استبعادهم في الغالب من النظم المالية. ويوضح تحليل استخدام الخدمات المالية والوصول إليها من قبل الأفراد والشركات أن معظم الدول الإسلامية تتخلف عن غيرها من الاقتصادات الناشئة في كلا الجانبين بنسبة 27% فقط من الشمول المالي. وتعد التكلفة، والمعتقدات الدينية، والمسافة، والوثائق المطلوبة من بين العقبات المهمة. ويمكن أيضا معالجة مسألة الشمول المالي من خلال قنوات إعادة توزيع إسلامية محددة (الزكاة، الصدقات، القرض الحسن والأوقاف).

اتخذت عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مثل لبنان وتركيا والأردن والسودان والمغرب وقطر والكويت وماليزيا وإيران وبروناي والجزائر خطوات مهمة لإحياء وتطوير خصائص الأوقاف. بحيث صادقت على قوانين الأوقاف الجديدة التي تساعد على استعادة عدد من خصائص الأوقاف والحفاظ عليها وتطويرها لدعم احتياجات اقتصاداتها.

وباستخدام نتائج دراسات أخرى، نجد ثلاثة قيود رئيسية تعيق فعالية صناديق الأوقاف بما يتماشى مع الاحتياجات المالية الحالية والناشئة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهي: (1) نقص في المعرفة حول دور الوقف في معالجة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية؛ (2) عدم وجود المنتجات المناسبة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لدمج المؤسسات الإسلامية المعنية بإعادة التوزيع (مثل الوقف والزكاة) في برامج التنمية الشاملة؛ (3) عدم كفاية المنتجات المبتكرة لاستخدام أموال الأوقاف في إطار برامج معينة، مثل مخططات ريادة الأعمال الخاصة بالفقر التي يمكن استخدامها لخلق فرص عمل وتعزيز التنمية الشاملة.

على المستوى القطري، يتعين على الحكومات أن تلعب دورا حاسما في تعبئة الموارد المتأتية من الأوقاف. وعلى وجه التحديد، ينبغي عليها وضع إطار قانوني وتنظيمي داعم وأهداف سياساتية "استباقية" بشأن الأبعاد الرئيسية الثلاثة للاستخدام الفعال للأوقاف والزكاة، والتي تتمثل في الاستفادة من الخدمات وتسهيل إمكانية الوصول إليها وضمان جودتها. فمن شأن إضفاء الطابع الرسمي على هذه الأدوات وتوحيدها أن يحسن الكفاءة ويسهل تحقيق التنمية الشاملة. وكما تُظهر تجربة ماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش، فإن هناك دلالة قوية على أن الأوقاف من شأنها أن تكون نموذجا بديلا قابلا للتطبيق لدعم البنية التحتية الاجتماعية (الصحة والتعليم). ومع ذلك، تم تسجيل اختلافات في هذه البلدان من حيث الوكالات المعنية بالتمويل وعملية التنفيذ لدعم البرامج الاجتماعية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال، تكون الوكالات المنفذة في ماليزيا إلى حد كبير مدعومة من الحكومة أو تحت رعايتها، في حين تلعب المنظمات غير الحكومية دروا رائدا في هذا السياق في بنغلاديش.

الحواشي:

[i] تُعرَّف الاقتصادات المنخفضة الدخل بأنها تلك التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، محسوبة باستخدام طريقة أطلس الخاصة بالبنك الدولي، 1,006 دولار أو أقل في عام 2017؛ والاقتصادات المتوسطة الدخل هي تلك التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من 1,006 دولار ولكن أقل من 12,235 دولار؛ أما الاقتصادات المرتفعة الدخل هي تلك التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 12,235 دولارا أو أكثر.

[ii] تعد نسبة الرسملة السوقية إحدى أكثر المؤشرات شيوعا المستخدمة لقياس أداء سوق الأوراق المالية. بحيث يقيس الحجم الكلي للسوق والقدرة على تعبئة رؤوس الأموال وتنويع المخاطر على أساس الاقتصاد ككل. وتعني النسبة الأعلى قدرة أفضل لسوق الأوراق المالية على تعبئة رؤوس الأموال.

[iii] إن دمج المالية الإسلامية في النظام المالي لا يحسن فقط تعبئة الموارد لدعم احتياجات البنية التحتية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بل إنه يحسن أيضا الشمول المالي. ومع زيادة الشمول المالي، ستمكّن جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك السكان ذوو الدخل المنخفض والسكان الريفيون من القيام بالمعاملات المالية، وتوليد الدخل، وتجميع الأصول ووقاية أنفسهم من الناحية المالية ضد الأحداث السلبية غير المتوقعة، وبالتالي تمكينهم من الاستفادة من التقدم الاقتصادي.

[iv] وفقا لتوقعات الكومسيك المالية، 2018، فإن حوالي 72% من سكان الدول الأعضاء في المنظمة لا يتوفرون على إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.

[v] يُقدر حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنحو 2.1 تريليون دولار، بما في ذلك الأصول المصرفية والصكوك والصناديق في عام 2017.

[vi] يمكن اعتبار الصكوك أيضا شكلا من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، مما يسمح للقطاع العام بالتنازل عن بناء الأصول العامة للقطاع الخاص.

[vii] وكأحد الأمثلة على الوقف الصحي، نستحضر مستشفى شيشلي للأطفال في إسطنبول الذي تأسس عام 1898. وقد تم تمويل عدد من الخدمات التعليمية، التي تغطيها ميزانية الحكومة التركية، من قبل المؤسسات الوقفية التي كانت موجودة في العهد العثماني.

[viii] بناء على الغرض المتوخى منه، يمكن تصنيف الوقف على شكل الوقف الأهلي (الوقف الذري)، والوقف الخيري، ووقف السبيل، و وقف العوارض.

[ix] على سبيل المثال، ذكر كل من المعهد الإسلامي للبحث والتدريب (IRTI) و TR (2013) أن إندونيسيا تتوفر على 1400 كيلومتر مربع من أراضي الوقف تبلغ قيمتها 60 مليار دولار أمريكي. إذا كانت هذه الأصول تحقق عائدا بنسبة 5% سنويا، فيمكن استخدام 3 مليارات دولار أمريكي لأغراض اجتماعية واقتصادية مختلفة.

الملحق: تصنيفات البلدان

أ. المجموعات القطرية الرئيسية المستخدمة في التقرير

دول منظمة التعاون الإسلامي (56+1):

أفغانستان	الغابون	جزر المالديف	الصومال
ألبانيا	غامبيا	مالي	السودان
الجزائر	غينيا	موريتانيا	سورينام
أذربيجان	غينيا بيساو	المغرب	(سوريا)
البحرين	غيانا	موزمبيق	طاجيكستان
بنغلاديش	إندونيسيا	النيجر	توغو
بنين	إيران	نيجيريا	تونس
بروناي دار السلام	العراق	عمان	تركيا
بوركينا فاسو	الأردن	باكستان	تركمانستان
الكاميرون	كازاخستان	فلسطين	أوغندا
تشاد	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة
جزر القمر	جمهورية قرغيزستان	المملكة العربية	أوزبكستان
كوت ديفوار	لبنان	السعودية	اليمن
جيبوتي	ليبيا	السنغال	
مصر	ماليزيا	سيراليون	

الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة:

أنغولا	بوتسوانا	جمهورية جمهورية	إريتريا
أنتيغوا وباربودا	البرازيل	الكونغو	إثيوبيا
الأرجنتين	بلغاريا	جمهورية الكونغو	فيجي
أرمينيا	بوروندي	الديمقراطية	جورجيا
باهاماس	الرأس الأخضر	كوستاريكا	غانا
بربادوس	كمبوديا	كرواتيا	غرينادا
بلاروسيا	جمهورية أفريقيا	دومينيكا	غواتيمالا
بليز	الوسطى	جمهورية دومينيكا	هايتي
بوتان	تشيلي	الإكوادور	هندوراس
بوليفيا	الصين	السلفادور	هنغاريا
البوسنة والهرسك	كولومبيا	غينيا الاستوائية	الهند

جامايكا	مولدوفا	روسيا	تايلاند
كينيا	منغوليا	رواندا	تيمور ليستي
كيريباتي	الجبل الأسود	ساماو	تونغا
كوسوفو	ميانمار	ساو تومي وبرينسيب	ترينداد وتوباغو
جمهورية لاو	ناميبيا	صربيا	توفالو
الديمقراطية الشعبية	نورو	السيشل	أوكرانيا
ليسوتو	نيبال	جزر سليمان	الأوروغواي
ليبيريا	نيكاراغوا	جنوب أفريقيا	فانواتو
جمهورية مقدونيا	بالاو	جنوب السودان	جمهورية فينزويلا
اليوغوسلافية السابقة	بنما	سريلانكا	فيتنام
مدغشقر	بابوا غينيا الجديدة	سانت كيتس ونيفيس	زامبيا
ملاوي	باراغواي	سانت لوسيا	زيمبابوي
جزر مارشال	بيرو	سانت فينسنت	
موريشيوس	الفلبين	والغرينادين	
المكسيك	بولندا	سوازيلاند	
ميكرونيزيا	رومانيا	تانزانيا	

الدول المتقدمة* (39):

أستراليا	ألمانيا	لتوانيا	سان مارينو
النمسا	اليونان	لوكسمبورغ	سنغافورة
بلجيكا	هونغ كونغ	منطقة ماكاو الإدارية	جمهورية سلوفاكيا
كندا	أيسلندا	الخاصة	سلوفينيا
قبرص	إيرلندا	مالطا	اسبانيا
جمهورية التشيك	إسرائيل	هولندا	السويد
الدنمارك	إيطاليا	نيوزيلاند	سويسرا
إستونيا	اليابان	النرويج	تايوان
فنلندا	جمهورية كوريا	البرتغال	المملكة المتحدة
فرنسا	لاتفيا	بويرتو ريكو	الولايات المتحدة

(** بناء على قائمة الدول المتقدمة المصنفة من قبل صندوق النقد الدولي. آخر تحديث 22 أبريل 2019.)

ب. التصنيف الجغرافي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

(بناء على تصنيف البنك الدولي)

أفريقيا جنوب الصحراء (21): أفريقيا جنوب الصحراء

بنين	الغابون	موزمبيق	السودان
بوركينا فاسو	غامبيا	النيجر	توغو
الكاميرون	غينيا	نيجيريا	أوغندا
تشاد	غينيا بيساو	السنغال	
جزر القمر	مالي	سيراليون	
كوت ديفوار	موريتانيا	الصومال	

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (18+1): الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجزائر	إيران	المغرب	(سوريا)
البحرين	الأردن	عمان	تونس
جيبوتي	الكويت	فلسطين	الإمارات العربية المتحدة
مصر	لبنان	قطر	اليمن
العراق	ليبيا	المملكة العربية السعودية	

شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (9): شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية

أفغانستان***	غيانا**	جزر المالديف***
بنغلاديش***	إندونيسيا*	باكستان***
بروناي دار السلام*	ماليزيا*	سورينام**

ESALA هو مزيج من البلدان في (*) شرق آسيا والمحيط الهادئ، (**) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و (***) جنوب آسيا.

أوروبا وآسيا الوسطى (8): أوروبا وآسيا الوسطى

ألبانيا	كازاخستان	طاجيكستان	تركمانستان
أذربيجان	قرغيزستان	تركيا	أوزبكستان

المراجع

Abu Al-Ajfan, M. (1985), Waqf on mosques in North West Africa and Andalusia, International Center for Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University, Jeddah.

Armagan, S. (1989), "Lamhah `an Halat Al-Awqaf fi Turkia, A Glance at the State of Awqaf in Turkey, Islamic Research and Training Institute (IRTI) of the Islamic Development Bank, Jeddah.

Besharati A., Neissan (2019). "Defining and Quantifying South-South Cooperation", UNCTAD Research Paper No. 30, UNCTAD/SER.RP/2019/2.

Bleaney, M. F. (1996). Macroeconomic Stability, Investment And Growth in Developing Countries, Journal of Development Economics, Volume 48, Issue 2, pp. 461-477.

Bu Jalal, M. (1996), Toward an Institutional Formulation of the Developmental Role of Waqf, unpublished paper, General Secretariat of Awqaf in Kuwait.

Calderón and Servén (2003), The Effects of Infrastructure Development on Growth and Income Distribution, www1.worldbank.org/publicsector/pe/PEAMMarch2005/WPS3400.pdf

Canning, D. and P. Pedroni (2008), Infrastructure, long-run economic growth and causality tests for cointegrated panels, The Manchester School 76: 504–527.

Cavallo and Daude (2011), Public Investment in Developing Countries: A Blessing or a Curse? Inter-American Development Bank (IDB) - Research Department

CEB (2018). "Human Resources by Nationality", United Nations System, Chief Executives Board for Coordination, available at https://www.unsystem.org/content/hr-nationality.

Chowla, P. and Falcao, T. (2016). Illicit Financial Flows: concepts and scope. FfDO working paper. Available at: https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2017/02/Illicit-financial-flows-conceptual-paper_FfDO-working-paper.pdf.

Cizakca M. (2004), Cash Waqf Models for Financing in Education, the Fifth Islamic Economic System Conference, Kuala Lumpur.

Cobham, A. (2005). Tax Evasion, Tax Avoidance and Development Finance, QEH Working Paper, 129 (Oxford: Queen Elizabeth House). Available at: https://www.qeh.ox.ac.uk/sites/www.odid.ox.ac.uk/files/www3_docs/qehwps129.pdf.

COMCEC (2018a), Financial Outlook of the OIC Member Countries, 2018. Ankara.

COMCEC (2018b), The Role of Sukuk in Islamic Capital Markets, Ankara.

Elgari (2004), Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion? International Monetary Fund.

EUROSTAT (2018), Statistics in Development Cooperation – Improving Statistical Capacity. Available at: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/pdfscache/17764.pdf.

GIZ (2019). Combating Illicit Financial Flows. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH. Available at:

https://www.giz.de/en/downloads/2019_02_Factsheet%20GP%20IFF_en.pdf

Griffiths, J. (2017). Financing for development: current issues for international development cooperation. UNCTAD Background Paper. Available at: https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb_efd1_bp_JG_en.pdf.

Herkenrath, M. (2014). Illicit Financial Flows and their Developmental Impacts: An Overview, International Development Policy | Revue internationale de politique de développement. Vol 5. Issue 3. Available at: http://journals.openedition.org/poldev/1863.

Hussain. M, A. Shahmoradi & R. Turk (2015), Overview of Islamic Finance, IMF Working Paper WP/15/120.

IBON (2018). The Changing Faces of Development Aid and Cooperation - The Reality of Aid 2018 Report, Philippines: IBON International.

ILO (2014), World Social Protection Report 2014/2015, Geneva: International Labour Organization

ILO (2019), World Employment and Social Outlook: Trends 2019, The International Labour Organization, Geneva.

IMF (2015). Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options, April 2015. International Monetary Fund.

IMF (2019), World Economic Outlook Database, April 2019, The International Monitory Fund, Washington, D.C.

IMF et al. (2016). Enhancing the effectiveness of external support in building tax capacity in developing countries, Available at: http://www.oecd.org/ctp/enhancing-the-effectiveness-of-external-support-in-building-tax-capacity-in-developingcountries.pdf.

Innovative Financing for Development: Scalable Business Models that Produce Economic, Social, and Environmental Outcomes (September 2014); www.globaldevincubator.org .

IsDB & COMCEC (2015), The Critical Success Factors in Implementation of the Sustainable Development Goals: Current Situation and Prospects for the OIC, IDB Group and COMCEC Coordination Office, November 2015.

IsDB (2019). A New Model for Supporting Sustainable Development: Development Effectiveness Report 2018, Jeddah: Islamic Development Bank.

Kahf, M. (1989), Zakat: Unresolved Issues in the Contemporary Fiqh, IIUM Journal of Economics and Management.

Kahf, M. (1995), Economic Texts in the Qur'an and Sunnah, Scientific Publication Center, King Abdulaziz University, Jeddah.

Levine, R. (2005). "Finance and Growth: Theory and Evidence." In Handbook of Economic Growth, ed. P. Aghion and S. N. Durlauf, 865–934. Amsterdam: Elsevier.

Li, Yuefen (2018). "Assessment of South-South Cooperation and the Global Narrative on the Eve of BAPA+40", South Centre, Research Paper No. 88, November.

Nafar, N. (2019), Islamic Re-Distributive Instruments and Financing Infrastructure Development in Financing for Development: Alternative Perspectives on Challenges and Opportunities of Financing Development, ed. K. Bagci and E. Türbedar. SESRIC, Ankara.

OECD (2011). Busan High Level Forum on Aid Effectiveness: Proceedings, available at https://www.oecd.org/dac/effectiveness/HLF4%20proceedings%20entire%20doc%20for%20web.pdf.

OECD (2015), The Third International Conference on Financing for Development, July 2015

OECD (2017), Development Cooperation Report 2017: Data for Development, Paris: Organisation for Economic Co-Operation and Development.

OECD (2018), Development Co-operation Report 2018, Joining Forces To Leave No One Behind, Paris: Organisation for Economic Co-Operation and Development.

OIC (2013). Major Achievements and Initiatives of the OIC since 2005, Jeddah: Organisation of Islamic Cooperation.

OIC (2018). Progress Report 2016-2017 on Implementation of OIC-2025 Programme of Action, Jeddah: Organisation of Islamic Cooperation.

Ramadan, M. M., the Proceeding of the Symposium of Awqaf Institution, Islamic Research and Training Institute (IRTI) of the Islamic Development Bank.

Romp, W. and J., De Haan (2007), Public Capital and Economic Growth: A Critical Survey, Perspektiven der Wirtschaftspolitik 8 (s1), 6–52. 20

S&P Global (2018) Global Sukuk Market Outlook: Another Strong Performance in 2018.

Sab, R. (2014), "Economic Impact of Selected Conflicts in the Middle East: What Can We Learn from the Past?", IMF Working Paper WP/14/100, International Monetary Fund, Washington DC.

Sachin Chaturvedi, "Features of South-South Cooperation and Global Dynamics", Forum for Indian Development Cooperation Policy Brief No: 1, January 2014.

Sachs J. D. and G. Schmidt-Traub (2014), Financing Sustainable Development: Implementing the SDGs through Effective Investment Strategies and Partnerships.

Salman A. S and Shan S. (2019). Sukuk Bond: The Global Islamic Financial Instrument, 2019

Sato J. and Santikajaya A. (2019). "Variety of Middle-Income Donors: Comparing Foreign Aid Approaches by Thailand and Indonesia", JICA Research Institute Working Paper No. 180, January.

SESRIC (2014). OIC Economic Outlook 2014 – Enhancing Productivity and Competitiveness. The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, Ankara.

SESRIC (2016). OIC Economic Outlook 2016 – Transforming Potentials into Impact, The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, Ankara.

SESRIC (2017a). OIC Labour Market Report 2017: Encouraging Economic Activity, Ankara: The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

SESRIC (2017b). OIC Economic Outlook 2017: Industrial Development for Structural Transformation, Ankara: The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

SESRIC (2018). OIC Economic Outlook 2018: Challenges and Opportunities towards Achieving the OIC-2025. Ankara: The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

Straub, S. (2008). Infrastructure and growth in developing countries: recent advances and research challenges, Policy Research Working Paper 4460, World Bank, Washington DC.

UN (2014). Report of the Intergovernmental Committee of Experts on Sustainable Development Financing, August 2014.

UN (2015). The Zero Draft of the Outcome Document for the Third International Conference on Financing for Development, March 2015.

UN (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, 2015.

UN (2015). Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development, United Nation General Assembly Resolution, A/RES/69/313, 25 July 2015.

UN DESA (2018). Report on QCPR Monitoring Survey of Programme Country Governments in 2017, United Nations, Development Cooperation Policy Branch Department of Economic and Social Affairs, 23 February.

UNCTAD (2014), World Investment Report 2014. Investing in the SDGs: An Action Plan, United

Nations Conference on Trade and Development, Geneva, Available at: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf.

UNCTAD (2014). World Investment Report 2014: Investing in the SDGs - An Action Plan, Geneva: United Nations Publication.

UNCTAD (2017). Report of the Intergovernmental Group of Experts on Financing for Development on its First Session, 8-10 November 2017, Geneva.

UNCTAD (2018), Financing for development: Debt and debt sustainability and interrelated systemic issues, TD/B/EFD/2/2, Geneva.

UNCTAD (2019), Report of the Intergovernmental Group of Experts on Financing for Development on its Second Session, 7–9 November 2018, Geneva.

UNCTAD (2019), World Investment Report 2019: Special Economic Zones, Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

UNDP (2017), Financing for Development and 2030 Agenda.

UNGA (2019). "Implementation of General Assembly Resolution 71/243 on the Quadrennial Comprehensive Policy Review of Operational Activities for Development of the United Nations System - Funding Analysis - Statistical Annex on Funding Data", A/74/73/Add.2–E/2019/14/Add.2, 22 April 2019, available at https://www.un.org/ecosoc/en/2017-operational-activities-development-segment.

UNICEF (2017), Joint press release, unicef.org/media/media_96632.html July.

World Bank (2013), Financing for Development Post 2015, World Bank Group, October 2013.

World Bank (2016). Doing Business 2017: Equal Opportunity for All. World Bank, Washington, DC.

World Bank (2018), The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, Washington, DC.

World Bank (2019). Remittance Prices Worldwide: An Analysis of Trends in Cost of Remittance Services, Issue 30, June, available at http://remittanceprices.worldbank.org.

World Bank, Transformation through Infrastructure, World Bank Group Infrastructure Update (2012-2015).

Yagan, Z. (1388H), Al-Waqf fi Al-Shari`h Al-Islamiyyah wa Al-Qanun, Dar Al-Nahdah Al-'Arabiyyah, Beirut.

Zhang, R. and, Naceur, S. B. (2019), Financial Development, Inequality, and Poverty: Some International Evidence, International Review of Economics & Finance, Volume 61, pp. 1-16.

مصادر البيانات الرئيسية

ILO World Employment and Social Outlook 2019 Dataset

IMF Direction of Trade Statistics (DOT) Database, July 2019

IMF World Economic Outlook Database, April 2019

SESRIC OIC-STAT Database, August 2019

UN COMTRADE Database, July 2019

UN Services Trade Database, July 2019

UNCTAD Online Database, July 2019

UNSD National Accounts Main Aggregates Database, July 2019

WTO Database, July 2019

World Bank World Development Indicators, July 2019